الجامعة العربية الأمريكية

كلية الدراسات العليا

أثر المشروع النووي الإيراني على دول الخليج العربي وانعكاساته السياسية والاقتصادية والأمنية

إعداد

عبد الواجد محمد عارف أبو عمر

إشراف

د.جمال حنايشه

تم تقديم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص دراسات الشرق الأوسط

شباط / ٢٠٢٤م

© الجامعة العربية الأمريكية – ٢٠٢٤. جميع حقوق الطبع محفوظة.

إجازة الرسالة

أثر المشروع النووي الإيراني على دول الخليج العربي وانعكاساته السياسية والاقتصادية والأمنية

إعداد

عبد الواجد محمد عارف أبو عمر

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 28 / 2 / 2024م, وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:

		التوقيع
1. د. جمال حنايشة	مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. فادي جمعة	ممتحناً داخلياً	.....
3. د. إياد أبو زنيط	ممتحناً خارجياً	.....

الإقرار

أنا الموقع أدناه, **عبد الواجد أبو عمر** مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر المشروع النووي الإيراني على دول الخليج العربي وانعكاساته السياسية والاقتصادية والأمنية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة إنما هو نتاج جهدي الخاص, باستثناء ما أشرت إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي، أو بحثي، لدى أي مؤسسة تعليمية، أو بحثية أخرى.

اسم الطالب : عبد الواجد محمد عارف أبو عمر

الرقم الجامعي : 202112603

التوقيع: عبد الواجد أبو عمر

التاريخ: 5/6/2024

الإهداء

إلى كل من ساهم في رحلتي العلمية والبحثية، وإلى أهلي وأحبائي الذين دعموني طوال مدة دراستي، وإلى أسرتي الغالية التي كانت مصدر إلهامي وقوتي، وإلى أساتذتي الكرام الذين ساعدوني في اكتساب المعرفة والإرشاد، وإلى كل من تقاسم معي فرحتي وصبري، أقدم هذه الرسالة تعبيرًا عن امتناني العميق. إن نجاحي في إنجاز دراستي وإعداد هذه الرسالة لم يكن ممكنًا دون دعمكم وتشجيعكم الدائم.

أهدي هذه الرسالة إلى من أحب، وإلى كل من آمن بقدرتي وألهمني بثقته، وإلى كل شخص شجعني على تحقيق هذا المستوى الأكاديمي. أنتم جميعًا كنتم نجمة إشراقتي في هذا المسار الطويل، وهذا الإنجاز يعود لكم بالأساس.

فلكم من قلبي كل الشكر والامتنان، وأتمنى أن تكون هذه الرسالة خير جزاء لجهودكم ودعمكم الكبير. سأبذل قصارى جهدي للعمل على تقديم إسهامات مميزة في مجال دراستي، ولن تكون هذه الرسالة نهاية رحلتي العلمية، بل بداية لمسيرة مستقبلية مليئة بالبحث والتطوير.

شاكرًا ومقدرًا لكم جميعًا.

عبد الواجد محمد عارف أبو عمر

شكر وتقدير

الحمد لله الذي منَّ عليَّ ومنحني القدرة والإرادة لإنجاز رحلة دراستي العليا (الماجستير) . إن وصولي لهذه المرحلة العلمية ليس مجرد إنجاز فردي، بل هو نتاج جهد وتعاون عديد من الأفراد والجهات التي أسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير للدكتور جمال حنايشه، الذي كان مشرفا ومرشدا أكاديميا على هذه الرسالة، فكانت بمكانتها العلمي الصحيح، وكلي أمل بأن تكون إضافة علمية جديدة في هذا المجال على المستوى البحث العلمي، والشكر موصول لكل من أسهم بمساعدتي لإكمال الأطروحة من زملائي الطلبة وأكاديميين، وأخص بالذكر صديقي العزيز الأستاذ حسين يونس.

وأود أن أعبر عن امتناني العميق لأسرتي الحبيبة، فقد كانت داعما معنويًا وماديًا لا يقدر ذلك بثمن طوال فترة دراستي. شكرًا لكم على صبركم وتفهمكم وتشجيعكم الدائم،فأنتم مصدر إلهام لي في تطوير مهارتي الأكاديمية وزيادة معرفتي.

وأُعرب عن امتناني لكل من ساهم بأي شكل من الأشكال في هذا الإنجاز أيضًا، سواء كان ذلك من خلال المساعدة في البحث أو بتقديم الدعم المادي والمعنوي. إن هذا النجاح لم يكن ممكنًا دون دعمكم الكريم.

أدعو الله أن يجعل هذا الإنجاز خطوة نحو تحقيق أهدافي الأكاديمية والمهنية، وأن يجعله نافذة لخدمة المجتمع وتقديم الإسهامات البناءة.

عبد الواجد أبو عمر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات المشروع النووي الإيراني في منطقة دول الخليج العربي، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية. فنجاح البرنامج النووي الإيراني في مساره العسكري سيكون له تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية على منطقة الخليج العربي، وسيخلق حاله جديدة من توازن القوى وتضارب المصالح والسياسات بين القوى الإقليمية والدوليّة، علاوةً على وجود أجنده خارجية لبعض القوى تسعى لتحقيق تواجدها المستدام في الخليج، واستخدمت الدراسة مجموع من المناهج: المنهج التاريخ، والمنهج الوصفي التحليليّ، ومنهج تحليل النظم. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- المساعي في امتلاك السلاح النووي مستمرة رغم الظروف والضغوطات التي تواجهها، والاستمرار بالتطوير بسرية دون إعلان رسمي من طهران، ذلك لوجود تقارير تشير إلى اقترابها من امتلاك القنبلة النووية.

٢- غياب صيغة أمنية مشتركة بين إيران ودول الخليج سمح إلى دخول أطراف إقليمية ودولية في المنطقة تهدد استقرارها، ما دفع إيران للسعي في امتلاك السلاح النووي، لتعزيز نظام الردع للتهديدات التي تحيط بها، ولتكون من الدول الفاعلة والمهيمنة، تحقيقًا للتوازن بين القوى الإقليمية في المنطقة، ما يحول البيئة الإقليمية لسياسة مضطربة واقتصاد منكمش في دول الخليج.

وتوصي الدراسة بما يأتي:

١- ضرورة التعمق في الدور الإقليمي والدوليّ في استمرار تطوير البرنامج النووي لإيران، ويجب على صانعي القرار في إيران ودول الخليج العربي إيجاد حلول جذرية للأزمة بينهما، مع مراجعة التوجهات والمساعي للجانبين، بما لا يتعارض مع مصلحتهما للوصول إلى حالة من الاستقرار في المنطقة، وتجنبها للحروب في المستقبل.

٢- تعزيز في إيجاد دور لدول مجلس الخليج العربي بوضع صيغه أمنية مشتركة، تضمن فرض الأمن والاستقرار في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية للمنطقة، مع التركيز على حماية التجارة النفطية، كونها الثروة الأساسية لكل من إيران ودول الخليج العربي، وتحييد العوامل التي تهدد تطوير العلاقات الخليجية الإيرانية، لمواجهة التحديات الخارجية في منطقة الخليج.

الكلمات المفتاحية: المشروع النووي الإيراني، مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

فهرس المحتويات

عنوان الرسالة.....

إجازة الرسالة .....أ

الإقرار.....ب

الاهداء.....ج

الشكر والتقدير .....د

الملخص.....ه

الفصل الأول: الإطار العام والنظري للدراسة ١

مقدمة.....٢

مشكلة الدراسة.....٤

أهمية الدراسة.....٤

أهداف الدراسة ٥

فرضية الدراسة.....٦

حدود الدراسة.....٦

مصطلحات الدراسة.....٦

منهجية الدراسة.....٨

الدراسات السابقة.....٩

أولا: دراسات العربية.....٩

ثانياً: الدراسات الأجنبية.....١٧

الإطار النظري.....٢١

مفهوم السلاح النووي ٢١

مفهوم البرنامج النووي.....٢١

مفهوم البرنامج النووي الإيراني..... ٢١
مفهوم السياسة النووية ٢٢
مفهوم الغموض النووي..... ٢٢
مفهوم الانتشار النووي..... ٢٢
الفصل الثاني: مراحل إنشاء وتطوير البرنامج النووي الإيراني ٢٤
المبحث الأول: تطور البرنامج النووي الإيراني ٢٤
المطلب الأول: المرحلة الأولى التأسيس والنشأة ١٩٦٧- ١٩٧٩ ..... ٢٤
المطلب الثاني: مرحلة التوقف والعودة من عام ١٩٧٩- ١٩٩٠ ..... ٢٧
المطلب الثالث: مرحلة الانطلاق المكثف للبرنامج من ١٩٩١م- ٢٠٠٤ م ٣٣
المطلب الرابع: المرحلة الرابعة: الشكوك الدولية والمفاوضات وفرض العقوبات من ٢٠٠٤م -٢٠١٦م..... ٣٥
المطلب الخامس: مرحلة التحديث والتطوير ٣٨
الفصل الثالث: الأهداف الإيرانية لامتلاك السلاح النووي ٤١
المبحث الأول: الطموحات الإيرانية من البرنامج النووي ٤١
المطلب الأول: طموحات العامة للقادة الإيرانيين..... ٤٢
المبحث الثاني: دوافع البرنامج النووي الإيراني..... ٤٤
المطلب الأول: الدوافع العامة لامتلاك إيران السلاح النووي ٤٤
أولاً: الدوافع العامة: ٤٥
ثانياً: الدوافع الخاصة..... ٥١
الفصل الرابع: المواقف الخليجية والإقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني..... ٥٣
المبحث الأول: محددات العلاقات الخليجية-الإيرانية ٥٤
المبحث الثاني: مواقف دول مجلس الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني. ٥٦
المطلب الأول: المملكة العربية السعودية..... ٥٧

المطلب الثاني: الموقف الكويتي..... ٥٩
المطلب الثالث: الموقف البحريني..... ٦١
المطلب الرابع: الموقف الإماراتي ٦٢
المطب الخامس: الموقف العماني ٦٣
المطلب السادس: الموقف القطري..... ٦٤
المبحث الثالث: المواقف الإقليمية ٦٤
المطلب الأول: المحددات الإقليمية..... ٦٥
أولا: الموقف الإسرائيلي ٧١
ثانيا: الموقف التركي ٧١
المبحث الرابع: مواقف الدول الكبرى من البرنامج النووي الإيراني ٧٣
المطلب الأول: المحددات الدولية ٧٣
أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية..... ٧٤
ثانيا: موقف الوكالة الدولية لطاقة الذرية ٧٦
ثالثا: موقف الدول الأوروبية..... ٧٧
رابعا: موقف روسيا الاتحادية..... ٧٩
خامسا: موقف الجمهورية الصينية الشعبية ٨٠
الفصل الخامس: انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي ومستقبلها.. ٨٤
المبحث الأول: انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي ٨٦
المطلب الأول: الانعكاسات السياسية..... ٨٦
أولا: الخطر على استقرار الاقليمي في منطقة دول الخليج ٨٦
المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية ٨٧
أولا: التأثير على استقرار أسعار الطاقة ٨٧
ثانيا: زعزعة استقرار الأمن الاقتصادي لدول مجلس الخليج العربي ٨٨

ثالثا: المخاطر البحرية والتأثير على مضيق هرمز والخليج العربي ٨٩
المطلب الثالث: الانعكاسات الأمنية والبيئية ٩٠
أولا: صعوبة وضع صيغة أمنية مشتركة ٩٠
ثانيا: التأثير المباشر على البيئة ٩١
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية في انعكاسات البرنامج النووي الإيراني.. ٩١
المطلب الأول: أبعاد وملامح العلاقات بين ايران ودول الخليج بعد الاتفاق النووي لايران. ٩٦
المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية للعلاقات الخليجية – الايرانية في ضوء البرنامج النووي الايراني..... ٩٣
المطلب الثالث: رؤية استشرافية مستقبلية للانعكاسات البرنامج النووي الإيراني على دول الخليج ٩٥
الخاتمة: ٩٩
النتائج: ١٠٠
التوصيات:..... ١٠١
قائمة المصادر المراجع ١٠٢
المراجع باللغة العربية: ١٠٢
المراجع باللغة الانجليزية: ١٢٩

الفصل الأول:

الإطار العام والنظري للدراسة

مقدمة:

تعدُّ منطقة الخليج من أهم المناطق التي تتغير وتتحول باستمرار بفعل الأوضاع التي تحيط بها، وبفعل قدرتها على التأثير في استقرار الأمن والاقتصاد العالمي. وذلك لمجموعة من الميزات لتلك المنطقة من الاحتياط النفطي، التي تحتل مكانة محورية على المستوى العالمي، وتلبية احتياجات الدول من النفط. فتعدُّ هذه منطقة محور للصراع والتوتر الدائم فأمن الخليج يمس أمن العالم واقتصاده. علاوةً على تفكك وتشرذم وضع منطقة الخليج العربي، مع تزايد الأزمات وحدّتها، والتدخل الإقليمي والدوليّ في منطقة الخليج لفرض نفوذها.

شكّلت أسلحة الدمار الشامل موضوعاً مقلقا للمجتمع الدوليّ، إذ أصبحت عاملًا رئيسًا في مفهوم الردع الإستراتيجي والحسم، ومع تبني هذا المفهوم في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، شهدت تلك الفترة رغبة بعض الدول في الحصول على أسلحة نووية، من بينها إيران التي تعدُّ إحدى أكبر الدول الإقليمية في منطقه الخليج العربي إلى جانب المملكة العربية السعودية والعراق، وبحكم موقعها الجيوسياسي ودورها على المستوى الإقليمي، فقد أصبحت إيران ذات اهتمام عالمي، ومما جعلها تحتل مركزاً متميزاً ودوراً فعالاً في النظام الإقليمي دورها ك"شرطي الخليج" في حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على حساب الدول العربية، في فتره حكم الشاه محمد رضا البهلوي عام ١٩٧٤.

مرت العلاقات الخليجية الإيرانية بالعديد من المراحل المختلفة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وتأرجحت العلاقة بينهما بشكل متفاوت ومتقلب بين الصراع والتعاون. وبدأ الاهتمام الإقليمي والدوليّ بمنطقة الخليج العربي خاصة، حول تطور أنشطة البرنامج النووي الإيراني، فقد دخلت المنطقة أزمةً قابلة للتوسع والتفاقم في أي وقت، في ضوء التشكيك الدوليّ بمدى سلمية البرنامج النووي الإيراني. فإعطاء المجال لإيران في امتلاك السلاح النووي سيؤدي إلى زعزعه استقرار أمن منطقة دول الخليج العربي.

يعدّ البرنامج النووي الإيراني من العقبات الأساسية لأمن منطقة دول الخليج العربي واستقرارها، وعلى العلاقات الخليجية الإيرانية، كما أدى لاتخاذ مواقف متضاربة بين دول الخليج العربي بشأن البرنامج النووي، الذي يتأثر بالأوضاع الدولية والإقليمية، رغم سياسة دول الخليج العربي لعملية الاحتواء للبرنامج النووي الإيرانية، لتجنب الدخول في صراع مباشر مع إيران، وبالنظر في ازدياد التحديات والانعكاسات التي تواجه دول الخليج العربي على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والأمنية، واختلال توازن القوى في المنطقة، أدى إلى عدم استقرار

أمنها، وزعزعة الأمن الاقتصادي في أسعار الطاقة،والمخاطر البحرية عبر مضيق هرمز، والمخاطر البيئية، ذلك كلّه يؤدي إلى فقدان صيغة أمنية مشتركة.

وقد أدى ذلك لمواقف دول الخليج العربي تجاه حق إيران أو دول أخرى في امتلاك الطاقة النووية السلمية، مع تأكيد الموقف الخليجي الموحد بأهمية خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، مع اختلاف في المواقف الإقليمية والدوليّة، بسبب طموحاتها التي ستنعكس سلبًا على العلاقات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، في منطقة الخليج العربي، التي سوف تزيد من حدة الأزمات والنزاعات.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم بعض التحليلات المسندة بمعلومات لإعطاء فكرة عامة توضح انعكاسات المشروع النووي الإيراني على منطقة دول الخليج العربي، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية. فتطور البرنامج النووي الإيراني في مساره العسكري سيكون له تداعيات سياسية واقتصادي وأمنية على منطقة الخليج العربي، وسيخلق حالة جديدة من توازن القوى وتضارب المصالح والسياسات بين القوى الإقليمية، وعلى مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية.علاوةً على ضرورة إيجاد صيغة أمنية مشتركة للخليج بتعاون إقليمي ودولي في الوقت الراهن على الأقل.

مشكلة الدراسة

إن هذا النوع من التسابق التي تسعى له معظم الدول، كإيران والحصول على السلاح النووي، لتحقيق تساوي وتوازن القوى الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط على المستوى الدولي، والإقليمي عامة، ودول الخليج العربي خاصة، وقد تكون مؤشراً في ظهور متغيرات كثيرة قد تشهدها المنطقة خلال المرحلة المقبلة. وهو يوصلنا إلى السؤال الرئيس من هذه الدراسة.

تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: **" ما هي انعكاسات المشروع النووي الإيراني السياسية والاقتصادية والأمنية على دول الخليج؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات:

١- ما مراحل التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني؟

٢- ما الأهداف الإيرانية لامتلاك السلاح النووي ودوافعه؟

٣- ما المواقف الخليجية والإقليمية والدولية تجاه البرنامج النووي؟

٤- كيف أثر البرنامج النووي الإيراني على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني وانعكاساته على دول الخليج العربي ومستقبل العلاقات الخليجية- الإيرانية ؟

أهمية الدراسة

تتمحور أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب أهمها:

الأهمية العلمية: تكمن أهمية الدراسة في محاولة التعرف إلى المساعي الإيرانية لامتلاك السلاح النووي، وتداعياته السياسية، والاقتصادية، والعسكرية بشكل أساسي على دول الخليج العربي وإيران. هذا الموضوع ذو أهمية بالغة في ظل التحديات التي تواجهها الدول منطقة الخليج في الساحة الدولية على المستوى الداخلي والخارجي. فهناك عوامل أسهمت في تطور البرنامج النووي الإيراني، وتباين في الموقف السياسي من قبل دول الخليج والمجتمع الإقليمي والدولي تجاه إيران. أدى هذا التباين إلى خلق توتر مع دول الجوار، مثل السعودية وباقي الأعضاء، رغم ذلك للبرنامج النووي الإيراني تأثيرًا سياسيًا واقتصاديًا على دول الخليج العربي. **الأهمية التاريخي:** تقوم

الدراسة على وعلى تتبع الجذور التاريخية للبرنامج النووي الإيراني منذ نهاية فترة الشاه محمد رضا بهلوي إلى هذا العصر الحديث. **الأهمية البحثية:** لأن هذه الدراسة ستضيف أبعاد ومحتوى بحثي جديد، يمكن أن يفتح نافذة للباحثين للإفادة من هذه الأطروحة ومن توصياتها. **الأهمية الأكاديمية:** ترتكز على زيادة البحث الأكاديمي في مجال الدراسات الإيرانية وتطوير ذلك في الجامعات الفلسطينية والعربية حتى يصبح مجال عابر للمعارف المختلفة.

١- **الأهمية العملية:** وتتمثل في التعرف إلى موقف دول الخليج العربي تجاه الرؤية الإيرانية، وبيان الأزمة في منطقة الشرق الأوسط الناتجة عن المشروع النووي الإيراني، وإيجاد استراتيجيات لمعالجة التوتر والوصول إلى نوع من التوافق بين دول الجوار، ومحاولة التوصل لحلول مناسبة لحالة عدم الاستقرار، ونهج الاستقطاب السياسي، والاقتصادي، والإيديولوجي، الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك استقطاب الأزمة الخليجية الإيرانية. فتعدُّ إيران من القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة، إذ أصبح من الضروري إيجاد عوامل مشتركة وسبل للتعاون بين الدول الخليجية وإيران. طالما تسببت حالة الاحتقان والتوتر في العلاقات الخليجية الإيرانية في كثير من الحروب، وخدمة مصالح الدول المعادية. ومن الأهمية السياسية يجب إظهار النتائج وتلافي السلبيات، ووضع التوصيات للتعامل مع هذه الأوضاع، التي تساعد صناع القرار، لا سيما في دول الخليج للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني بشكل يكفل الأمن الاقتصادي والسياسي والإنساني.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف الآتية:

١- رصد مراحل التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني.

٢- توضيح المساعي الإيرانية لامتلاك السلاح النووي وطموحاته ودوافعه.

٣- معرفة المواقف الخليجية والإقليمية والدوليّة تجاه البرنامج النووي.

٤- التعرف إلى انعكاساته السياسية والاقتصادية والأمنية على دول الخليج العربي، ومستقبل العلاقات الخليجية- الإيرانية في انعكاسات البرنامج النووي الإيراني.

فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة في الآتي:

فان البرنامج النووي الإيراني، إن نجح في مساره العسكري، سيكون له تداعيات اقتصادية وسياسية وأمنية على دول الخليج العربي، وسيخلق حالة جديدة من توازن القوى وتضارب المصالح الإقليمية والدولية.

حدود الدراسة

١- **الحدود الزمنية:** تمتد فترة هذه الدراسة من بداية مشروع الملف النووي الإيراني، وظهور الأزمة الخليجية الإيرانية مع بدايات(١٩٦٧ – ٢٠٢٢).

٢- **الحدود المكانية:** تشمل الحدود الجغرافية لهذه الدراسة في منطقة الخليج العربي، وإيران.

٣- **الحدود البشرية:** تمثل الحدود البشرية لهذه الدراسة دول الخليج العربي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

مصطلحات الدراسة

البرنامج النووي الإيراني: هو التوجه القائم في إيران نحو امتلاك عناصر القوة الشاملة، بما في ذلك الأنشطة والفعاليات التي تنفذها إيران في مجال امتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول في المستقبل لأغراض عسكرية، وذلك بهدف بناء القدرات الذاتية، وتحقيق طموحات الهيمنة والنفوذ في المنطقة، مما يسعى إلى تحقيق مستوى قوة إقليمية تعترف به دول المنطقة جميعًا (الراوي، ٢٠٠٦، ص٦).

الملف النووي الإيراني: بعد سقوط نظام الشاه في إيران، توقف البرنامج النووي الإيراني، الذي بدأ به الشاه في أواخر خمسينات القرن الماضي. من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٤، نتيجة للحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨). كانت من أولويات الدولة الإيرانية بعد انتهاء الحرب البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوروبية لبناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية. كانت ترى حكومة علي اكبر هاشمي رفسنجاني أنّ توليد الطاقة الكهربائية يعدُّ أساسًا لإعادة تشغيل المعاملات التي أُغلقت منذ زمن الشاه وتحسينها لإعادة بناء إيران (المطيري، ٢٠١١، ص٤٧).

الخليج العربي: المنطقة الجغرافية الواقعة بين الجزيرة العربية وإيران، وتطلق عليه عدة مسميات، "الخليج العربي، والخليج الفارسي" وهو تعريفٌ للمنطقة التي تقع بين الجزيرة العربية وإيران، وتتميز بنفوذ اقتصادي وموقع استراتيجي (باركنسن، ١٩٩٠، ص ٥٥).

مجلس التعاون الخليج العربي: هي منظمة عربية أعلن عن تأسيسها في شباط عام ١٩٨١، وضمت في عضويتها كلًّا من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين. في أعقاب مؤتمر قمة عقدته الدول الست الأعضاء في المجلس في أبو ظبي في ٢٥ أيار ١٩٨١، وانتهى بإصدار بيان مشترك، حددت بموجبه أهداف هذه المنظمة الخليجية وصلاحياتها (الشمري، ٢٠١٢، ص ٦).أما من ناحية المفهوم السياسي، فهي منظمة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إقليمية، تشكل تنظيمًا تعاونيًا بين دول الخليج العربي في مختلف المجالات؛ لمواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة. (المكيمي، ٢٠١١، ص٦١).

القوى الإقليمية: هي التي تسعى لتحقيق دورٍ فعّالٍ ومؤثرٍ في السياسة الإقليمية، وتشارك في رسم ووضع الخطط والاستراتيجيات السياسية، والاقتصادية، والأمنية الآنية، والمستقبلية. كما تسخّر جميع طاقاتها المادية والبشرية لدراسة البيئة الخارجية المحيطة بها، لفهم السلوك الدوليّ والمتغيرات المتسارعة، ونقل هذه المعلومات لصناع القرار لوضع خطط وبدائل مناسبة تكفل لها البقاء كقوة إقليمية وزيادة فرصة هيمنتها على الإقليم. غالبًا ما تمتلك هذه القوى منظومة عسكرية هجومية، ودفاعية، تساعدها على تحقيق أهدافها وسيطرتها على الإقليم. وغالبًا ما تدخل هذه القوى في سباق التسلح فيما بينها لتحقيق مبدأ توازن القوى، وتقوم باستغلال حلفائها بالسلاح في الوصول لتحقيق التفوق العسكري، وتسعى أيضًا لإقصاء الآخرين لتبرز أكثر، ولتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية. هذه القوى تتفاعل مع الأزمات والتطورات في إقليمها لإضعاف خصومها وتحقيق أهدافها، خاصة البقاء (ديهية، ٢٠١٧، ص ١٢).

القوى العالمية: القوى العظمى، ويشار إليها أيضاً ب "دول كبرى" أو "دول كبيرة"، هي دول ذات سيادة معترف بها على أنّ لديها القدرة والكفاءة لممارسة نفوذها على نطاق عالمي. تمتلك القوى العظمى بشكل مميز قوة عسكرية، واقتصادية، زيادةً على تأثير قوي في القوة الدبلوماسية والنفوذ الناعم. وهذا يعني أن القوى المتوسطة أو الصغيرة غالبًا ما تأخذ في الاعتبار آراء ومصالح القوى العظمى قبل اتخاذ أي إجراءات خاصة بها. والعلاقات الدوليّة

تتعلق بالعلاقات بين الدول، والحكومات، والجماعات، والأفراد، الذين ينتمون إلى أمم مختلفة (مقلد، ٢٠٠١، ص ٢٥).

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على مجموعة من المناهج البحثية، وهي:

١. **المنهج التاريخي**: حيث يتم تتبع الجذور التاريخية لبدء البرنامج النووي الإيراني وأهدافه من تطوير ذلك، ويرى هذا المنهج أنّ الصراعات الدوليّة المعاصرة لها جذور تاريخية سابقة، يجب مراعاتها من جوانب متعددة. ويعتمد هذا المنهج على فحص العلاقة بين الأسباب والنتائج في مجال السياسة الدوليّة، بناءً على فهم مبني على أنّ لكل موقف دولي طبيعته وخصائصه الفريدة. ومن ضمن العوامل التي تؤثر بشكل رئيسي في الاتجاهات السياسية، والاقتصادية للدول هي العلاقات التاريخية، والروابط، والصراعات، والأحقاد. باستخدام هذا المنهج، يمكن أن يؤدي إلى فهم أعمق وأوسع للتطورات في العلاقات السياسية بين الدول.

٢. **المنهج الوصف التحليلي**: يقوم المنهج التحليلي بتعريف الأجزاء وتقييمها جميعًا، التي يتكون منها الموضوع، أي أنّه يهدف إلى تحديد العناصر المكونة للموضوع المبحوث فيه وتقييمها، بهدف الوصول إلى فهم جديد وشامل للموضوع. يمكن أن يتخذ المنهج التحليلي أشكالًا، ومستويات مختلفة، تبعًا للموضوع المراد دراسته.

٣. **منهج تحليل النظم**: بهدف تفسير مبررات المسعى الإيراني ودافعه تجاه مشروع البرنامج النووي الإيراني عموما، وتجاه دول الخليج العربي من الأزمة على وجه الخصوص، انطلاقا من تحليل بنية النظام، والايدولوجيا، والمصالح القومية الإيرانية العليا.

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية

دراسة المنصر، وماكويي، (٢٠٢٢)، بعنوان "ماذا ينقص إيران لامتلاك السلاح النووي؟". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى تسريع المفاوضات التي تهدف إلى الحد من البرنامج النووي الإيراني من نهايتها. منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، تجتمع إيران والدول التي لا تزال موقعة على الاتفاق النووي الإيراني الذي توصلت إليه في عام ٢٠١٥ (فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وروسيا والصين) بانتظام في فيينا. وبيان التحدي الذي يتمثل في هذه المحادثات هو إعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاق، الذي انسحبت منه عام ٢٠١٨، وإعادة إيران لاحترام التزاماتها، التي تراجعت عن بعضها رداً على العقوبات التي فرضتها واشنطن مجدداً. واستخدم، منهج الوصف التحليليّ. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: سارعت طهران لتعزيز أنشطتها النووية في السنوات الأخيرة. في عام ٢٠٢١، في رد فعل لها على انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، اتخذت الجمهورية الإسلامية عدة خطوات مكنتها من رفع معدل تخصيب اليورانيوم إلى عتبة غير مسبوقة تبلغ ٦٠٪. تقترب إيران بالتالي من نسبة ٨٥٪ اللازمة لصنع قنبلة نووية واقتراب من امتلاك صواريخ مزودة برأس حربي نووي. زيادة مخزون اليورانيوم الإيراني المخصب إلى ٦٠٪ منذ أبريل/نيسان ٢٠٢١ تثير قلق الغربيين. نفاذ الوقت يشدد العديد من المشاركين، بما في ذلك فرنسا من أهم التوصيات على ضرورة تسريع العملية من أجل تحقيق تقدم ملموس بسرعة لإيقاف الملف النووي الإيراني. اتبعت هذه الدراسة منهج الوصف التحليلي لفهم التطورات في مفاوضات البرنامج النووي الإيراني وتحليل تأثيرها على الوضع الدوليّ.

دراسة البازي، (٢٠٢١)، بعنوان "الملف النووي الإيراني: بين إعادة الإحياء والتحضر للانهيار". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح سياسة الضغط بالحد الأقصى، والنتائج المعكوسة، وتوضيح نقاط الخلاف من منظور إيراني، تحديد ورسم سياسة إيران النووية، واستخدمت منهج الوصف التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: لم تحقق إستراتيجية ترامب ضد طهران النتائج المرجوة، بل أظهرت هذه الإستراتيجية نتائج عكسية في الجانب الأمني والاقتصادي والتركيبة السياسية في طهران. رغبة طهران والولايات المتحدة في العودة إلى المسار الدبلوماسي لحل خلافات الملف النووي الإيراني لن تكون سهلة، نظرًا للتغيير الذي حصل على مستوى الفريق التفاوضي الإيراني، وفرض العقوبات من جهة أخرى.

وكانت أهم التوصيات:أنّه يجب على الولايات المتحدة ترتيب أولوياتها لمنع إيران من الوصول إلى السلاح النووي، وربط الاقتصاد الإيراني بالاقتصاد العالمي،وعلى طهران أن تُظهر مرونة في موضوع التحقق من الأثر العملي لرفع العقوبات.

دراسة الزين، (٢٠٢٠)، بعنوان "برنامج إيران النووي، محطات تاريخية للانتهازية الأمريكية". هدفت هذه الدراسة الى رسم واستعراض العلاقة بين الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، مع برنامج إيران النووي. ارتبطت بشكلٍ الحكم في إيران بمعزلٍ عن أهداف البرنامج، وبيان محطات تلك العلاقة، وتوضيح أثّر الثورة عليها، مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية، ومرحلة ما بعدها. واستخدم، المنهج التاريخي. من أهم الأسباب التي تمنع الولايات المتحدة ومعها "إسرائيل" من السماح للسعودية بمباشرة برنامجها النووي على شكلٍ واسع حتى الآن رغم كونها حليفتها، فهذا مردّه إلى المخاوف التي أفرزتها تجربة الشاه بعد سقوط حكمه وانتقال البرنامج النووي إلى سلطة معادية، وعدم الرغبة بانتشار السلاح النووي. ليوضع في إطار الهيمنة السياسية والاقتصادية والعلمية التي تريد الدول الغربية فرضها على المنطقة على المستوى الإقليمي والدولي، العلاقة الأميركية مع البرنامج النووي الإيراني منذ بداياته، تعطي انطباعاً أن الضغوط التي تمارس والعقوبات التي تفرض، لا تتعلق بأنشطة إيران النووية السلمية، بل بتموضع إيران السياسي بكل أنشطتها مهما كانت، وبخروجها من العباءة الغربية كبلدٍ مستقل، يبحث لنفسه عن اكتفاء ذاتي علمي، يغنيه عن الابتزاز الغربي في مختلف المجالات، والذي ظهر جلياً في ملف إيران النووي ذاته، ومساره من خمسينيات القرن الماضي حتى يومنا هذا. حول البرنامج النووي الإيراني، يوصف نوعاً ما الغايات الغربية من هذا الملف، فعل أزمة مصطنعة. أوصت لمتابعة الأحداث وجميع التغيرات الإقليمية والدولية.

دراسة تقرير اوغلو، (٢٠١٣)، بعنوان "الملف النووي الإيراني - شرعية عربية جديدة أو حرب باردة إقليمية؟".اعتمد الباحث على مجموعة من التساؤلات، أهمها: ما الذي يجري في بيان المقابلة المجريات بين الأميركيين والإيرانيين بشأن الملف النووي؟ هل تعتقد أن اجتماع "ألما أتا" بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد يشكل بداية سلسلة من المبادرات التي تمهد الطريق أمام التوصل إلى تسوية؟ كما أنا على علم بتفاصيل هذه الوثيقة لأننا شاركنا في عام ٢٠١٠. وذلك من خلال اجتماعاتي ومشاوراتي مع جميع الأطراف المعنية بهذا الموضوع. سيشحن اليوم اليورانيوم منخفض التخصيب (LEU) إلى تركيا، وستحصل إيران على اليورانيوم المتوسط التخصيب الضروري. لم ينفَّذ هذا الإجراء في ذلك الوقت، بل زاد الطلب على إيران التي استمرت في تخصيب اليورانيوم. فالتكنولوجيا النووية السلمية حق للدول

جميعها، لأن التكنولوجيا لا تنتمي إلى دولة واحدة، لذلك يمكنني الحصول عليها. التكنولوجيا النووية هي عمل بشري، بما في ذلك إيران، ما دامت تلتزم ببنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

دراسة النعيمي، (٢٠١٢)، بعنوان "السياسة الخارجية الإيرانية ٢٠١١ - ١٩٧٩".هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأبعاد الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الإيرانية، مما ساعد على إعطاء فكرة عامة عن إيران على المستوى الإقليمي والدوليّ.واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي. وأهم النتائج:تشمل السياسة الخارجية الإيرانية مجموعة من الأدوات الدعائية والإيديولوجية والأدوات العلمية والتكنولوجية والموارد الطبيعية، وهذا ما يتطلبه من الدبلوماسية الإيرانية جمع بين الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية، التي تشمل الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، والأدوات السياسية الداخلية والاستخباراتية، بالإضافة إلى الأدوات الرمزية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين.

دراسة المطيري، (٢٠١٢)، بعنوان "أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (١٩٨٩-٢٠٠٨)".هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي. واستندت الدراسة إلى منهجية علمية تمثلت في استخدام منهج النخبة في دراسة النخبة الإيرانية ذات الصلة بالسياسة الخارجية من خلال أسلوب المناصب الرسمية. واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم، وتوصلت الدراسة إلى أن رجال الدين في النخبة لهم تأثير على مجريات الأحداث على مر العصور. كما أوصت الدراسة بضرورة احترام معتقداتهم والمذاهب والثقافات المختلفة، وعدم تحقيق الثراء واحتكار السلطة لصالح دولة واحدة.

دراسة فؤاد، (٢٠١٢)، بعنوان "السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على امن الخليج العربي (١٩٩١-٢٠١٢)".هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٢. كما هدفت الدراسة أيضًا إلى تسليط الضوء على توجهات النخب السياسية الإيرانية فيما يتعلق بدول الخليج العربي، وتوضيح الإجراءات السياسية والأمنية التي تتبناها إيران لبسط نفوذها في المنطقة، والتدخل في شؤون الدول الخليجية عمومًا. وهدفت الدراسة إلى بيان الإجراءات التي اتخذتها دول الخليج العربي لمواجهة تهديدات السياسة الخارجية الإيرانية والقضايا المتعلقة بالملف النووي أيضًا. اعتمدت منهجية هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي

توصلت إليها الدراسة هي: أن عدم حل الخلافات الحدودية بين إيران ودول الخليج سيظل عائقًا أمنيًا وبقاء آثرا سلبيا على العلاقات. كما تؤدي هذه الخلافات إلى زيادة القلق وانعدام الثقة بين الدول الخليجية وإيران. وتشمل السياسة الإيرانية أيضًا سعيها للتأثير واستنهاض الشيعة في دول الخليج. وفيما يخص التوصيات، أوصت الدراسة بضرورة التوجه نحو التنمية الداخلية والاتفاق على سياسة خليجية موحدة على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري. وتشجع على تعزيز التعاون التجاري وضرورة احترام وعدم التدخل في شؤون الدول الجارة، بالإضافة إلى السعي إلى حل النزاعات الخليجية الإيرانية بطرق فعالة وجذرية.

دراسة المطيري، (٢٠١١)، بعنوان "أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني".هدفت الدراسة إلى مناقشة موضوع أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، والذي يلقي بظلاله على العلاقات بين دول الخليج وإيران، ومدى تأثيرها سلباً، بسبب هذا الصراع في منطقة حساسة كهذه المنطقة، المميزة بموقعها، وغناها بمصادر الطاقة مثل النفط والغاز. وتسعى هذه المنطقة إلى الاستقرار، ورفاهية شعوبها بعيداً عن التدخل الأجنبي، الذي يجري تشجيعه بواسطة بعض السياسات والزعماء من الجانب الإيراني. توصلت الدراسة إلى ضرورة إنشاء وحدة خليجية على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي، وبناء الثقة بين دول الخليج العربي ودول الجوار، واستبدال التنافس والصراع بعلاقات اقتصادية وتجارية إيجابية. ومن بين التوصيات الأخرى التي اقترحتها الدراسة الحث على ضرورة احترام إيران للمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والدوليّة، وعدم اللجوء إلى التصريحات الاستفزازية التي يمكن أن تزيد من التوتر في منطقة الخليج.

دراسة أبو زيد، (٢٠١٠)، بعنوان "إيران والمشرق العربي مواجهة أم تعاون، سلسلة الدراسات الإيرانية-العربية".هدفت هذه الدراسة إلى تناول طبيعة العلاقات بين إيران والمشرق العربي؛ هل هي محكومة بالمواجهة والتصادم أم هل هناك خيار مشترك للتعاون والتساند. وأيضًا استعراض أهمية التجاور الجغرافي بين الدول والمجتمعات والحضارات التي تفرض التحدي أو الاستجابة. فالعلاقة إما خيار بين الحرب والعدوان والأطماع من جهة، أو التعاون والتشارك والتكامل من جهة أخرى. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.وتوصلت الدراسة إلى التركيز على موضوع التنافس بين تركيا وإيران بشكل متناسق واستعراض مقومات التنافس بشكل ثنائي، وليس منفردًا. كما تناولت مواقف الدول الكبرى تجاه الطرفين، ورسمت ملامح مستقبلية للتنافس التركي الإيراني. وشملت الدراسة دراسة الجوانب التركية والإيرانية، وتناولت الفروق الزمانية والمكانية. أخيرًا، أوصت الدراسة بضرورة وضع

سياسات تعزز الترابط بين الدول الجوار وتعزيز النشاطات الاقتصادية والتجارية المشتركة بينها.

دراسة إدريس، (٢٠٠٩)، بعنوان "ثلاثون عاما على قيام الثورة الإسلامية في إيران".هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مكانة إيران ودورها على الصعيدين الإقليمي والدوليّ بعد ثلاثين عاماً على قيام الثورة. كما هدفت،إلى تحديد نقاط الفشل والتحديات الرئيسية التي تواجه إيران حاليًا وفي المستقبل،وإلى تقييم مسار العلاقات بين الدول العربية وإيران خلال ثلاثين عامًا، سواء كانت هذه العلاقات إيجابية أم سلبية، وسعي لتطوير هذه العلاقات. واستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليليّ. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن إيران تؤدي دورًا فعالًا في المنطقة، وأنها كانت إمبراطورية وتحالفت مع المشروع الأمريكي الإسرائيلي مبكرًا قبل الثورة. وأوصت الدراسة بزيادة الارتباطات وتطوير العلاقات بين إيران والدول الأخرى، ومعالجة التحديات التي تواجهها إيران على مر العصور، والبحث عن نظام سياسي علماني كبديل للنظام الإسلامي.

دراسة أبو عامود، (٢٠٠٩)، بعنوان "إيران ودول الخليج العربية.. علاقات متوترة".هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حدة التوتر في العلاقات الإيرانية - العربية بصفة عامة، ومع دول الخليج العربية بصفة خاصة، وبيان عدد من الأسباب التي أدت إلى هذا التوتر. تستند الدراسة إلى بعض التطورات الإستراتيجية المتعلقة بتوازن القوى بين إيران والدول الخليجية العربية، وتبين النتائج أن هناك تطورات قامت بتعميق الخلل القائم في هذا التوازن لصالح الجانب الإيراني. أوصت الدراسة بأهمية إعادة بناء العلاقات العربية-العربية وإيجاد آليات مناسبة لإدارة الخلافات العربية-العربية. بضرورة استقطاب هذه العلاقات والبحث عن مصالح مشتركة بين إيران ودول الخليج وإنهاء التدخل الأمريكي في دول الجوار من أجل مصالحها الخاصة.

دراسة إدريس،(٢٠٠٩)، بعنوان "الأزمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية، السياسة الدوليّة".هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأزمة السياسية الحادة التي نتجت عن الخلافات بين الأطراف السياسية في إيران عقب الانتخابات الرئاسية العاشرة التي جرت في ١٢ يونيو ٢٠٠٩. وركزت على تحليل الأزمة، والسعي إلى فهم حدود التغيير الممكن في طبيعة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وخصوصياتها. وأظهرت النتائج تداعيات الأزمة وتأثيرها على النظام السياسي في إيران ومستقبل هذا النظام، علاوةً على تأثيرها على علاقات إيران الخارجية

وموقف القوى الإقليمية والدوليّة المختلفة من إيران، والغموض المحيط بسياستها. وأوصت الدراسة بضرورة تغيير السياسة الإيرانية والسعي إلى تحقيق المساواة وتعزيز الحريات العامة واحترام حقوق الأقليات، بالإضافة إلى السماح للشعب بالمشاركة السياسية.

دراسة صدقيان، (٢٠٠٩)، بعنوان "الخريطة الإيرانية السياسية.. تحولات ما بعد الأزمة". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة خريطة الأجنحة السياسية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ونظرية الأحزاب التي تعمل داخل النظام، واستخدمت منهج الوصف التحليليّ ودراسة الحالة. ومن بين النتائج التي أسفرت عنها الدراسة عدم وجود تصنيف للأجنحة السياسية داخل النظام الإيراني، وعدم وجود تيارات سياسية حقيقية تتأثر بالأفكار والنظريات الأجنبية المستوردة. أظهرت الدراسة رفض أعضاء هذه الجماعة للتصنيفات الحزبية والأجنحة السياسية، مثل اليسار واليمين والتقليديين والمجددين. أوصت الدراسة ببناء برامج في المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع خرائط سياسية ومعالجة المشكلات، بناءً على تلك الخرائط والاحتياجات الاجتماعية والسياسية لهذه الأحزاب من المجالات المذكورة.

دراسة الصمادي، وبني ملحم، (٢٠٠٩)، بعنوان "البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي(دراسة تحليلية)". هدفت هذه الدراسة إلى بيان وجهات النظر حول البرنامج النووي الإيراني واعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج العلمي التكاملي. وتوصلت الدراسة إلى أن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدوليّة، ومتطلبات أمن دول المنطقة. التوصية بخيار المشاركة الجادة من الجميع، لبناء تلك الإستراتيجية، التي أصبحت أمراً ملحاً لتجنب قيام حرب مدمرة جديدة في المنطقة.

دراسة مبيضين، ومخلد، (٢٠٠٧)، بعنوان " العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧ – ٢٠٠٦ (السعودية حالة دراسة)". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية بشكل عام، والعلاقات السعودية الإيرانية كحالة دراسية منذ حكم الرئيس خاتمي (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)، وحتى رئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وشرحت العناصر الرئيسية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، وبحثت في التطورات الإقليمية والدوليّة التي أثرت على عمليتي التقارب والتنافر بين القوتين الخليجيتين، السعودية وإيران. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن تطور الأوضاع الإقليمية والدوليّة، وبخاصة الوضع في العراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، الذي أدّى إلى تذبذب في

العلاقات الخليجية الإيرانية، وأوصت الدراسة بالتوجه نحو التقارب وحل الخلافات دون الوصول إلى خسائر مادية أو بشرية.

دراسة، تشيبمان، (٢٠٠٦)،بعنوان "برنامج إيران للأسلحة النووية". قدم هذا التقرير مدى الحاجة إيران إلى القدرة على صنع أسلحة نووية لتعزيز قوتها على الساحة الدوليّة. ولديها القدرة على التفاوض مع القوى الدوليّة، إذ إن الخيار النووي الإيراني ليس وشيكًا. ستحتاج إيران سنوات لبناء سلاح نووي، وتتعامل إيران حاليًا بعقلانية وصبر،وقد تسعى إيران تدريجيًا إلى تعزيز قدرتها على تحقيق إنتاج نووي قبل أن تقرر ما إذا كانت ستختار إنتاج أسلحة. أصبحت الدبلوماسية الدوليّة حساسة، ويبدو أنه من المهم أن يضغط المجتمع الدوليّ على إيران حتى لا تستمر في تطوير قدراتها في مجال إنتاج الأسلحة النووية. من المهم تطبيق الدبلوماسية الدوليّة بشكل يجبر إيران على التخلي التام عن التزاماتها الدوليّة ومواصلة برنامجها النووي دون مراعاة للعواقب الدوليّة.

دراسة إدريس، (٢٠٠٦)، بعنوان "الخليج والأزمة النووية الإيرانية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف بأهم دوائر إدارة الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول البرنامج النووي الإيراني، وبيان خصوصية العلاقات الحاكمة لتفاعلات القوى الخليجية،واستخدم الباحث المنهج الوصف التحليليّ. ومن أهم نتائج الدراسة تشمل وضع الولايات المتحدة وإيران في مواجهة مبكرة منذ سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩. سعت واشنطن إلى محاصرة الدور الإقليمي الإيراني وبيان الدور الأهم في تفجير وفي تفاعلات الحرب العراقية - الإيرانية. كما أثرت المواجهة الأمريكية – الإيرانية في الخليج. وجعلت دول مجلس التعاون الخليجي الست أمام مأزق الاختيار بين الحليف الأمريكي، الراعي لمصالحها الأمنية، وخصوصية علاقاتها مع إيران كقوة مجاورة لها وجودها الإنساني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي. أوصت الدراسة بالعمل على إنشاء تعاون أكبر وأفضل، وشراكة سياسية حقيقية، وعلاقات دولية أكثر فاعلية، بما في ذلك إيران والدول العربية داخل منطقة الشرق الأوسط. وشددت على أهمية إيجاد الحلول قدر الإمكان دون تدخل قوى كبرى أو إقليمية أو دولية في شؤون دولة تكون أقل منها قوى من ناحية سياسية أو اقتصادية أو أمنية، إذ سيزيد ذلك من طموحات الدول المجاورة.

دراسة، البسيونى، (٢٠٠٦)، بعنوان "كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى؟". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إدارة إيران لعلاقاتها مع الولايات

المتحدة، وبيان النجاحات العلمية، رغم الضغوطات المفروضة عليها، وتحديد الاستراتيجيات التي اتبعتها إيران خاصة على المستوى الدوليّ، وكيف تحولت إلى قوة إقليمية كبرى واعتمادها على إستراتيجية إيرانية. واستخدم البحث المنهج المقارن والمنهج التحليليّ. وأهم النتائج: كيف تحولت إيران إلى قوة إقليمية كبرى في المنطقة، إيران لم تكن تقصد أو تتعمد لبعض هذه الاستراتيجيات في استخدامها، ولكنّ فرصتها في تطوراتها في المنطقة المحيطة بها. أوصت الدراسة ببناء علاقات ومصالح مشتركة مع دول الجوار والقوى الإقليمية للمساهمة في الحفاظ على توازن القوى الكبرى وضمان الأمن والاستقرار السياسي.

دراسة، راشد، (٢٠٠٦)، بعنوان "العرب و نووية إيران".هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المرحلة الجديدة التي انتقلت فيها إيران إلى التقنية النووية وأزمتها في استخدام الطاقة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وأهمية الخطوات التي اتخذتها إيران في هذا السياق، وتوضيح كيفية تخصيب اليورانيوم وقدرات إيران النووية. استخدمت منهج تحليل النظم ومنهج الوصف التحليليّ. ومن أهم النتائج:تداعيات الأزمة النووية الإيرانية على الوضع الإقليمي، وفهم الوضع النووي في إيران، حيث أدت هذه التطورات إلى تحول إيران من دولة قوية إلى قوة إقليمية، وتهديدها لدول الجوار. أوصت الدراسة بالدعوة إلى التهدئة، واستخدام لغة السلام والدبلوماسية، والعمل نحو التوصل إلى اتفاق ينهي المواقف العدائية والمتوترة تجاه إيران،مما يغير اتجاه النظرة الإيرانية نحو ملفها النووي.

دراسة كشك، (٢٠٠٦)، بعنوان "لتحالفات الإقليمية سياسة تتجاوز الأيديولوجيا". هدفت هذه الدراسة التحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة بعد الغزو الأمريكي للعراق، ابتداءً مما أعلنته الولايات المتحدة بشأن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وبيان الرؤى والتوجهات الجديدة لأمن الخليج، ومن بينها حوارات حلف الناتو مع بعض الدول الخليجية. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: تميز إيران من الناحية الحضارية واللغوية والثقافية، وموقعها الاستراتيجي الهام على رأس الخليج، والقدرة على التحكم في مصادر الطاقة التي تلعب دورًا مهمًا في اقتصاد دول المنطقة، وكذلك القوة التسليحية الهائلة لإيران. وقد قامت إيران ببناء سياستها الخارجية بناءً على تشكيل تحالفات إقليمية متعددة، للتعامل مع هذا الواقع الجديد. أوصت الدراسة بإعادة ترتيب المنطقة وإقامة تحالفات إقليمية لمواجهة العقبة الرئيسية أمام تنفيذ رؤية الولايات المتحدة في المنطقة، ودعم إيران للأطراف التي تواجه التحديات ذاتها.

دراسة السويدي، (٢٠٠٥)، بعنوان "الخليج وتحديات المستقبل". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى منطقة الخليج ومواجهة مجموعة من التحديات المتعددة الأشكال والجوانب، منها: تدهور البيئة الأمنية الإقليمية، والآثار الجارفة للعولمة، وتنويع مقومات الاقتصاد التي تعتمد بشكل أساسي على النفط. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليليّ. وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، منها التحول نحو نظم اقتصادية تعتمد على المعرفة، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وتزايد الحاجة إلى خلق المزيد من فرص العمل، والضغوط الخارجية التي تدعو إلى الإصلاح، وتوسيع إطار المشاركة السياسية. ومن بين التوصيات الرئيسية تسليط الضوء على السبل الفعالة للتغلب على هذه العقبات من خلال الإطار الحالي للعمل أو المستقبلي. وبشكل عام، تقدم الدراسة مساهمات شاملة تغطي المحددات الأمنية المتغيرة.

دراسة السويدي، (١٩٩٦)، بعنوان "إيران والخليج والبحث عن استقرار".هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بفترة الشكوك التي ترافقت مع انتقال العالم من حقبة الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد، الذي لم تتضح معالمه حتى الآن، وذلك بالتركيز على إيران وبيان العوامل المحيرة التي توجه السياسة الإيرانية، وتحديد وضعها الاقتصادي الداخلي وتفاعلها مع العالم الخارجي. وعلى وجه الخصوص، استعراض أسباب ضعف علاقات إيران مع دول الخليج العربية ودورها في زيادة المخاوف حول استقرار المنطقة، وتسليط الضوء على الإجراءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،التي من الممكن أن تسهم في استمرار السلام والازدهار في منطقة الخليج. واستخدمت الدراسة منهجية الوصف التحليليّ والتاريخي، واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ الطموحات العسكرية الإيرانية تثير جدلاً واسعاً عند الحديث عن إيران. كما أن وجود تحديات تواجه القيادة السياسية عند صياغة أولويات السياسة الوطنية، وتؤدي إيران دورًا محوريًا في شؤون الخليج نتيجة لتقلب سياساتها وغموض هيكل الحكم فيها. أوصت الدراسة بضرورة المساهمة في البحث عن إمكانية تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الخليج.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة Dehboneh، (2011) بعنوان "مقاربة جديدة لأسباب تفكك إيران ومجلس التعاون الخليجي".هدفت هذه الدراسة إلى البحث في علاقات إيران الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليج العربي وكيف شهدت هذه العلاقات صعودًا وهبوطًا على مر الفترات. وفي

بعض الفترات، خاصة خلال التصاعد في التوترات والعداء والحروب بين إيران وهذه الدول، ظهرت العديد من النظريات التي حاولت تفسير العلاقات الدوليّة بينهم. واهم هذه النتائج،تمحور النظريات حول قضايا متعددة بما في ذلك الوظيفية والتكامل الإقليمي، وقد ركزت على تأثير عوامل داخلية وخارجية مثل السياسة الهيكلية والإدارية للدولة، وتأثير النظام الدوليّ والدور البارز للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وإسرائيل في دول العالم الثالث.

دراسة Barzega، (2008)، دراسة بعنوان " السياسة الخارجية لإيران في مرحلة ما بعد الغزو في العراق".هدفت هذه الدراسة إلى الإشارة إلى الترتيبات الأمنية الخليجية، ومدى الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. وخلصت الدراسة إلى أهمية التوازن في الخليج العربي، وضرورة النظر بعناية في المتغيرات الإقليمية وغير الإقليمية. ويجب اتخاذ تدابير أمنية جديدة تعتمد على تقييم جديد وتعريف أكثر دقة للطبيعة الحقيقية للتهديدات، بالإضافة إلى الاعتراف بالأدوار المناسبة للجهات الفاعلة الرئيسية، وتحقيق مثل هذا النظام يتطلب أيضًا تطورًا في تقييم وتصور التهديدات القديمة والناشئة. ويتطلب الأمر أيضًا وضع تعريفات جديدة لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي.

التعقيب:

يمكن من خلال الأدبيات السابقة إظهار الآتي:

١- خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، تبين وجود دراسات ركزت على المسعى الإيراني لامتلاك السلاح النووي، وإظهار تخوف دول الجوار والقوى الإقليمية والدوليّة من امتلاك إيران للسلاح النووي ومساعيها في هذا المجال. ولكنه يتطرق بشكل مفصل إلى توضيح الآثار المترتبة على الملف النووي الإيراني من الجوانب السياسية والاقتصادية والإستراتيجية.

٢- ركزت الدراسات على امتلاك السلاح النووي، ومدى تأثيره على المستوى الإقليمي والدوليّ، والتداعيات التي يمكن أن يكون لها على دول منطقة الخليج العربي من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية. والعمل على إيجاد حلول لهذه الأزمة، أو التهديد، وذلك من خلال التعرف إلى جوانب هذه الأزمة بهدف إيجاد الحلول المناسبة ومنع تفاقمها، ولمنع الدول الطامعة من الإفادة من هذه الأزمة، ومن خلال التعامل مع الخلافات السياسية والاقتصادية بين إيران ودول الخليج.

٣- أوضحت جيدًا للباحث في أنّ كل تدخل قوى كبيرة، أو إقليمية، أو دولية في دولة أقل قوة منها سياسيًا، أو اقتصاديًا، أو أمنيًا، سيزيد من طموحات الدول المجاورة، أو الأقوى للإفادة من الفرصة لتحقيق مخططاتها والاستيلاء على ثرواتها، بادّعاء تقليل حدة الصراع الداخلي وتحقيق السلام بينها.

٤- إنّ هذه الصراعات لن تتوقف، بل ستستمر وتتجدد في وقتنا الحالي، وهناك توجه نحو الصراع العقائدي في العالم. حيث ركزت هذه الدراسات بشكل رئيسي على الجوانب السلبية وزادت من التوجه العدواني داخل الدول العربية، دون التركيز على استقطاب العناصر المشتركة والإيجابية في هذه الدراسات.

٥- أظهرت مخاطر استمرار العلاقات العدائية بين كثير من الدول العربية مع بعض دول الخليج العربي في منطقة الشرق الأوسط على الأمن والاستقرار، واستمرار حالة الفوضى والتشرذم والتفكك والانهيار في الوطن العربي أمام تحديات كبيرة. هذه التحديات تستدعي التعاون الأكبر والأفضل والشراكة السياسية الحقيقية، وعلاقات دولية أكثر فاعلية داخل منطقة الشرق الأوسط. وتهدف الجهود إلى إيجاد الحلول قدر الإمكان، واستغلال السلاح النووي بما يكفل تقليل التهديد الإقليمي والدوليّ الخارجي، وحماية نفسها ودول الجوار.

تضيف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في ما يأتي:

ركزت هذه الدراسة على تقديم تقييم متكامل لنتائج السياسية والاقتصادية والأمنية للمشروع النووي الإيراني على دول الخليج العربي. وتسعى إلى فهم تأثير هذا المشروع على القرارات السياسية والأمنية وسياسات الاقتصاد الوطني لهذه الدول بشكل أفضل.

تقدم هذه الدراسة تحليلًا عميقًا لتأثير المشروع النووي الإيراني على علاقات الدول الخليجية مع إيران. وتسعى إلى فحص التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تنشأ عن هذا المشروع بشكل مفصل وتحليلي.

تعالج هذه الدراسة التحديات الجديدة التي يمكن أن يشكلها المشروع النووي الإيراني على دول الخليج العربي. وتبحث في سيناريوهات متعددة وتحليلها لتقديم رؤية شاملة للتحديات والفرص.

تسعى هذه الدراسة إلى استخدام الخبرات والدروس المستفادة من دراسات سابقة، والتحليل المستند إلى البحوث الجديدة لتقديم تقدير أكثر دقةً، واستدلال أفضل لتأثير المشروع النووي الإيراني.

تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات بناءة لكيفية التعامل مع تحديات مشروع الطاقة النووية الإيراني والحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة، تلك التوصيات يمكن أن تسهم في توجيه السياسات، واتخاذ الإجراءات الملائمة لتلك الدول، للتعامل مع هذا التحدي بشكل فعال.

هيكلية الدراسة: تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول:

الفصل الأول: الإطار العام والنظري للدراسة، وهو تعريف مفاهيمي موجز للبرنامج والسلاح النووي الإيراني، وبيان المنهجية وخلفيتها النظرية.

الفصل الثاني: المراحل إنشاء وتطوير البرنامج النووي الإيراني، يستعرض المراحل التاريخية ومنابعها في تطور البرنامج النووي الإيراني.

الفصل الثالث: الأهداف الإيرانية لامتلاك السلاح النووي، يفسر ويبين الطموحات والدوافع الإيرانية لامتلاك السلاح النووي.

الفصل الرابع: المواقف الخليجية والإقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني، إيضاح ومحدداتها السياسية ومواقفها من البرنامج النووي الإيراني.

الفصل الخامس: انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي، ومستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية. يصف جوهر دراستنا البحثية بدراسة استشراقية مستقبلية.

الإطار النظري

مفهوم السلاح النووي

للسلاح النووي تعريفات متعددة، فقد اجتهد العديد من الباحثين في توضيح هذا المفهوم. الفارق الجوهري بين السلاح النووي والسلاح التقليدي، هو أن الانفجار النووي يمكن أن يكون أقوى بآلاف المرات أو حتى ملايين المرات من أكبر الانفجارات التقليدية. بطبيعة الحال، كلا النوعين يعتمد على القوة المدمرة للانفجار، أو موجة الصدمة، ولكن الحرارة التي يصل إليها الانفجار النووي أعلى بكثير من نظيرتها الناتجة عن الانفجار التقليدي. ونسبة كبيرة من الطاقة الناتجة عن الانفجار النووي تنبعث على شكل ضوء وحرارة، وعادة ما يُشار إليها بالطاقة الحرارية. هذه الحرارة قادرة على التسبب في حروق جلدية شديدة واشتعال النيران في مساحات واسعة. في الواقع، الضرر الناجم عن العاصفة النارية التي يسببها الانفجار النووي يمكن أن يكون أكبر دمارًا من تأثيرات الانفجارات التقليدية المعروفة (جرار، ١٩٩٢، ص ٩-١٢).

مفهوم البرنامج النووي

يعني خطة الدولة للطاقة النووية واستخداماتها بشكل عام، ويتضمن ذلك تحديد الأهداف والأولويات في شكل مشاريع وبرامج عمل تُنفّذ في إطار جدول زمني محدد (شوقي، ٢٠١٧، ص١٧).

مفهوم البرنامج النووي الإيراني

شهد البرنامج النووي الإيراني تطورات غير منتظمة ومتباينة خلال العقود الماضية، وتشير متابعة هذه التطورات إلى أن السياسة الإيرانية في هذا الصدد لم تكن محكومة منذ البداية بتوجهات واضحة ومحددة، وإنما كانت في الأغلب والأعم نوعاً من التجاوب مع التطورات الظرفية التي شهدتها إيران وتفاوتت قوة الدفع المحرك للبرنامج النووي الإيراني ما بين السرعة والتباطؤ حسب التحول في مواقف القوى الدوليّة الكبرى، وفي حركة التفاعلات التي تشهدها البيئة الإقليمية والدوليّة، ففي بادئ الأمر لم يكن لدى القادة الإيرانيين طموحات كبرى في المجال النووي، وهو ما شجع إيران على أن تكون في مقدمة الدول المعنية بقضايا منع الانتشار النووي" (محمود، ١٩٩٨، ص ٣١٢).

مفهوم السياسة النووية

تعني تلك التوجهات السياسية التي ترتبط بامتلاك أو محاولة امتلاك قوة أو قدرة تكنولوجية نووية عسكرية أو سلمية، بالإضافة إلى سياسات تشكيل وإعداد البيئة الدوليّة والإقليمية والمحلية الملائمة لتحقيق تلك التوجهات.قد تعبر السياسة النووية عن توافر الأساس السياسي لامتلاك القدرات والتكنولوجيات النووية السلمية أو العسكرية (شوقي، ٢٠٠٧، ص ١٧).

مفهوم الغموض النووي

تعني سياسة تقوم على عدم تأكيد أو نفي امتلاك السلاح النووي، وتبرز ملامحها من خلال عدم السماح لأي دولة، أو منظمة، أو هيئة رسمية أجنبية من الاطلاع على حقيقتها النووية." (العامري، ١٩٩٩).

مفهوم الانتشار النووي

يُقصد بمفهوم الانتشار النووي معنيان متداخلان؛ أولها: الانتشار الأفقي، الذي يعني انتشار الأسلحة النووية في دول لم تكن تمتلكها من قبل. وثانيها: الانتشار الرأسي، والذي يشير إلى العمل على زيادة مخزون الأسلحة النووية واحتياطاتها لدى الدول التي تمتلكها بالفعل.

مرَّ مفهوم الانتشار النووي باثنتين من المراحل:

منذ بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة امتلكت السلاح النووي،واستخدم هذا السلاح لأول مرة عندما قامت الولايات المتحدة بإسقاط قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناغازاكي في اليابان. امتدت حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا عام ١٩٨٩، فقد كانت هذه الأسلحة محتكرة لديهما، بالإضافة إلى عدد قليل من الدول الكبرى الأخرى.

ومع نهاية الحرب الباردة بدأت مرحلة ثانية تسمى "العصر النووي الثاني"، فقد زادت أعداد الدول التي امتلكت أسلحة نووية، وبدأت دول أخرى بسعيها للحصول على هذه الأسلحة. يُمكن تفصيل هاتين المرحلتين على النحو الآتي: (عبد القادر، ٢٠١٢، ص ١١-١٢).

١- مرحلة العهد النووي الأول بدأ مع انتشار التسلح النووي خلال فترة الحروب الباردة، منذ أول تفجير نووي تم في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٤٥/٧/١٦، وألقيت القنابل النووية على مدن هيروشيما وناغازاكي في اليابان، هذا الأمر فتح الباب أمام عملية تسابق بين

الدول الكبرى بسبب خوفها من وقوع حروب نووية، وضرورة تحقيق توازن نووي، وإقامة الردع، للحفاظ على أمنها من التهديدات الخارجية. وفي هذا السياق، تأسس مصطلح "النادي النووي". (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥).

من العام ١٩٤٥- ١٩٦٤، تواصل انتشار التسلح النووي بشكل مستمر، وقد انضمت العديد من الدول إلى هذا السباق. بدأ الاتحاد السوفياتي سابقا، بامتلاك أسلحة نووية في عام ١٩٤٩، وبعدها انضمت بريطانيا في عام ١٩٥٢، ثم فرنسا في عام ١٩٦٠، وأخيرًا الصين في عام ١٩٦٤.

لمواجهة انتشار التسلح النووي، اجتمعت الدول ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة للمفاوضات في عام ١٩٥٧. واتفقت على معايير محددة، وتم تحديدها في عام ١٩٦٨ بموجب اتفاق يسمح باستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، بهدف تقليل سباق التسلح النووي والحفاظ على السلام في العالم (عبد القادر، ٢٠٠٨، ص ٧٥).

٢- مرحلة العهد النووي الثاني بدأت بعد انتهاء الحرب الباردة في عام ١٩٩١، وانهيار الاتحاد السوفييتي سابقا. كان هناك اعتقاد أن مسألة الانتشار النووي ستنحصر وتتراجع ولن يكون هناك سباق للتسلح (داتش، ٢٠٠٥). وكان هناك اعتقاد بأن هذا الأمر سيكون من الماضي وأنه يشكل تهديدًا للبشرية. لهذا السبب، لا يجب انتشار هذه الأسلحة، ويجب أن تتخذ إجراءات لإنشاء قواعد لها على أراضي الحلفاء، أو على متن السفن في البحار (علوي، ٢٠٠٥). وساهمت قمتان مهمتان في تحقيق ذلك، وهما "سولت ١ و ٢" في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩، وكذلك "ستارت ١ و ٢" في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ (سيمبسون، ٢٠٠٧، ص ٣٨-٣٩).

الفصل الثاني

مراحل إنشاء البرنامج النووي الإيراني وتطويره

المبحث الأول: تطور البرنامج النووي الإيراني

مر البرنامج النووي الإيراني بمراحل متعددة منذ نشأته، التي تعكس طبيعة النظام السياسي الإيراني، وأيديولوجيته وسياساته الداخلية والخارجية. بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩. وعلى هذا المرتكز، نجد أن الفترة الماضية من دورة حياة البرنامج النووي الإيراني تقسم إلى خمسة مراحل رئيسية: المرحلة الأولى: تشمل السنوات الأولى من بداية البرنامج النووي الإيراني في منتصف الستينيات حتى انهيار النظام الشاه السابق. المرحلة الثانية: يغطي العقد الأول من الثورة الإسلامية في إيران، فقد شهدت تقلبات في آفاق الثورة الإسلامية في إيران والتعامل مع برنامج الشاه النووي، علاوةً على التوترات الناجمة عن الحرب الإيرانية- العراقية وتأثيرها على النظام السياسي الجديد. المرحلة الثالثة: تتعامل مع الفترة التي تلت الثورة الإسلامية في إيران، تشمل نهاية حرب الخليج الثانية، وتفكك الاتحاد السوفيتي سابقا إلى نهاية عام ٢٠٠٤. المرحلة الرابعة: الشكوك الدوليّة والمفاوضات وفرض العقوبات من ٢٠٠٤م -٢٠١٦م. المرحلة الخامسة: التحديث والتطوير في العصر الحديث.

المطلب الأول: المرحلة الأولى التأسيس والنشأة ١٩٦٧- ١٩٧٩

يعود تاريخ دخول إيران إلى المجال النووي إلى عهد الشاه محمد رضا البهلوي، وتحديداً إلى منتصف القرن الماضي، فقد كانت خطته تتضمن بناء ٢٣ مفاعلًا نوويًا لتغطية الساحة الإيرانية بأكملها وتوفير احتياجاتها في هذا المجال. وكان يعمل بكامل طاقته في منتصف التسعينيات من القرن العشرين (Skootsky, 1995, p 8-15). وبلغت التكلفة حوالي٣٠ مليار دولار، وكانت هذه المفاعلات قادرة على إنتاج البلوتونيوم، وهو عنصر مهم وضروري لصنع الأسلحة النووية (بوردوس ووينديرم، ١٩٩٤، ص ٢٩١). في عام ١٩٧٤، أسست منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، المعروفة باسم "منظمة الطاقة الذرية الإيرانية"، ويُختصر اسمها بـ (AEOI)، لتنفيذ خطة برنامجها النووي بشكل شخصي (Cordesman, 2000, p5).

حرص الشاه على دفع إيران نحو تطوير الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، لتحقيق استقلالها في هذا المجال، كانت هناك أسئلة مهمة تطرح في ذلك الوقت حول ما إذا كانت إيران، التي تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، بحاجة إلى مثل هذه الطاقة النووية. وقام الشاه ببناء إحدى أكبر الجيوش المسلحة في الشرق الأوسط من حيث الكمية والنوعية والتحديث (الراوي، ٢٠٠٨، ص ١١٤). وفي عام ١٩٦٧، اشترت إيران مفاعلًا نوويًا صغيرًا للأبحاث بسعة ٥ ميغاواط من الولايات المتحدة الأمريكية. ويقع المفاعل في وسط أمير أباد بطهران (Quillen, 2002, p13)، وقد حصل الشاه على العديد من الخلايا الساخنة في نفس الصفقة (Hibbs, 1992, p 9-11)،مثل عقد إيران مع شركة كرافت ووركس الألمانية (KWU) ، في عام ١٩٧٤ هو الأكثر أهمية وتشمل العقود إنشاء مفاعلين نوويين أحدهما بقدرة ١٣٠٠ ميغاواط، وسعة أخرى ١٢٠٠ ميغاواط، تعملان بمياه مضغوطة على الساحل الشرقي للخليج العربي (الراوي، ٢٠٠٨، ص١١٥)، وحدد في مكان حوالي ١٧ كيلومترا جنوب بوشهر (Washington Times, 1987, p6) .

منذ منتصف الستينيات من القرن، أُرسل مئات الطلاب للدراسة في الغرب. في عام ١٩٧٥، أرسلت أول مجموعة من المهندسين النوويين الإيرانيين للتدريب. "وذكرت ندوة في البلاد" في أكتوبر بعنوان "الشراكة المتنامية بين الولايات المتحدة وإيران". ولم يقتصر التعاون مع إيران والولايات المتحدة في تلك الفترة فقط، بل توسع إلى دول غربية أخرى أيضًا. (Cottrell and EDougherty, 1977, p3).

يتمثل الدور الفرنسي، بتوقيع الشاه اتفاقية مع شركة "ALSTHOM" الفرنسية لإنشاء أربعة مفاعلات نووية (Quillen, 2002, p22)، كما قدمت الشركة الفرنسية قرضًا بقيمة ١٠ مليارات دولار إلى اللجنة الفرنسية للطاقة الذرية لغرض بناء منشأة لتخصيب الانتشار الغازي لهذه الشركة، في منطقة تريكاستين في فرنسا (Timmerman, 1996, p3). إلى جانب فرنسا نفسها، تشارك بلجيكا وإسبانيا وإيطاليا في برنامج نووي مقابل حصول فرنسا على يورانيوم منخفض التخصيب، بنسبة ١٠٪ (German Built Power Plant, 1984, p 1-3). كما وقعت اتفاقية أخرى مع شركة (فراماتو) الفرنسية، لبناء محطة أخرى للطاقة النووية في منطقة دار خوين بمنطقة الأهواز، بطاقة ٩٣٥ ميجاوات تعمل بالمياه الخفيفة وتستهلك اليورانيوم منخفض التخصيب.

إنّ انتصار الثورة الإسلامية حال دون بدء تنفيذ العقد (الراوي، ٢٠٠٨، ص ١١٣-١١٦). وتشير بعض المصادر إلى أنّ العقد ألغي في البداية من الجانب الإيراني قبل الثورة الإيرانية بوقت قصير، لأنّ رئيس وزراء إيران آنذاك (شاهبور بختيار) أصر على عدم تنفيذ المشروع، بعد أن رأى أن فرنسا كانت بعيدة عن الوفاء بمهمتها التنفيذية وفقًا لبنود العقد.

الأخذ بهذه الرؤية قد يكون السبب، فقد شعر الفرنسيون أن عهد الشاه يقترب من نهايته وأن قوى معارضة جديدة ستستولي على السلطة في إيران، وميل هذه القوى إلى التطرف الشديد، أو على الأقل يصعب التنبؤ بنواياها السياسية الحقيقية. يمثل التعاون النووي الإيراني مع فرنسا أيضًا عقدًا لفرنسا لبناء مركز للأبحاث النووية في أصفهان مع إرفاق مفاعلين نوويين للأبحاث، وكان يخطط للمركز أداء مهمة تدريب الأفراد، الذين سيقومون بتشغيل مفاعلات بوشهر (رتيمرمان، ٢٠٠٦، ص ٣).

سعى الشاه للحصول على التكنولوجيا النووية بطريقة تضمن تنفيذ برنامجه النووي،ولم يقتصر على الدعم الذي تلقاه من الغرب، بل أيضًا من دول مختلفة في آسيا وإفريقيا، مثل الهند التي دعمت برنامج الطاقة النووية الإيراني بشكل كبير، وقد وصل التعاون بينهما إلى حد أن رئيس الوزراء الهندي السابق (إنديرا غاندي) قال للشاه الإيراني في مايو ١٩٧٤، أن بلاده تعتزم إجراء تجربة نووية (Clarity, 1974, p2).علاوة على ذلك، وقعت إيران عقدًا سريًا بقيمة ٧٠٠ مليون دولار مع جنوب إفريقيا عام ١٩٧٦ لشراء الكعكة الصفراء(UF6)*[١]، واتضح أنهم توصلوا إلى اتفاق على أن تحصل إيران على ١٠٠٠ طن من هذه المادة سنويًا (عفت، ١٩٨٢، ص ١٠٨).

إنّ التقييم العام لطبيعة البرنامج النووي المنشود للشاه، وأساس قواعده، كونه يدعي أن هدفه هو الحصول على الكهرباء، من المرجح أن يشمل نوايا مختلفة تتعلق بالسعي لامتلاك أسلحة نووية. اعتبارًا من سبتمبر ١٩٧٤، لم يكن الشاه نفسه يخفي هذا الأمر، فقد قال: "نحن ننتمي إلى دول لا تمتلك أسلحة نووية، لذا فإن صداقة بلد مثل الولايات المتحدة مع ترسانتها النووية هي مسألة مهمة للغاية" (Dougher and Cottrell, 1977, p3) . وقيام إيران بمحاولة شراء ٢ ٢٦ كيلو غرام من مادة اليورانيوم ذات التخصيب العالي عن طريق الولايات

---

*[١] الكعكة الصفراء: (Yellow Cake هو يورانيوم طبيعي على شكل مسحوق غير قابل للذوبان في الماء ويحتوي على نحو ٨٠ بالمئة من اليورانيت.

المتحدة، باعتبار أن تلك المحاولة لم تتسبب بسقوط الشاه ونظامه، (Cordesman, 2006, p6).

ولجعل استنتاجاتنا مبنية على الحقائق، يجب النظر في كلمات الدكتور **أكبر اعتماد**، وهو مؤسس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وأول رئيس لها عام ١٩٧٤- ١٩٧٨ (Etemad, 1987, p9). قال فيها: "مركز طهران للأبحاث النووية أجرى تجارب باستخدام الكواشف الكيميائية لاستخراج البلوتونيوم من الوقود المستهلك" (عفت، ١٩٨٢، ص ١١٦). والاستخدام الوحيد للبلوتونيوم هو صنع قنابل نووية. كما ذكر **أسد الله علم**، الذي شغل منصب وزير العدل لفترة طويلة في عهد الشاه، وقد ذكر في مذكراته أن "الشاه توقع أن تمتلك بلاده أسلحة نووية" (Sahimi, 2009, p 1-5).

المطلب الثاني: مرحلة التوقف والعودة من عام ١٩٧٩- ١٩٩٠

هناك فصلًا بين مرحلتين في التاريخ السياسي لإيران المعاصرة، على أساس الإطاحة بالنظام السياسي الإمبراطوري وإقامة جمهورية إسلامية ثورية، والتغييرات التي أحدثتها الثورة الإسلامية، بتغيير في هيكل السلطة السياسية بواسطة رجال الدين في شباط (فبراير) ١٩٧٩. مع توجه نحو وجهة نظر مماثلة يلاحظه العديد من الخبراء الذين يتابعون برنامج إيران النووي. كما تغيرت سياسة إيران النووية خلال الفترة الثورية، على عكس عهد الشاه، وبقيت كذلك في السنوات التالية. يبدو للكثيرين أنها تختلف تمامًا، لأنهم يعتقدون أن الثورة الإسلامية التي استولت بقوة على السلطة في إيران - قد بدأت تنظر بازدراء إلى برنامج الشاه النووي وبدأت بإلغائه. فقد كان هناك صفقة أسلحة ضخمة مع الولايات المتحدة ومشاريع صناعية مع فرنسا وألمانيا واليابان. علاوة على ذلك، أبدى الخميني علنًا استياءه من العلوم والتكنولوجيا الغربية وأعلن أن إيران ستعود إلى قيمها الإسلامية (Timmerman,1996, p 2-4).وسقوط المعاهدات التي عقدها الشاه مع دول الغرب، بما في ذلك سيناريو تعليم الطواقم النووية الإيرانية وتحضير اليورانيوم من مؤسسة (يوروديف)، وإيقاف إنشاء المفاعلات النووية والعمل بها. وذلك بسبب اعتبار آية الله الخميني وهو من رجال الدين الشيعية لدى إيران، أن مشروع مفاعل بوشهر يعتبر مشروعًا يعارض التيار الديني لديهم. وفي عهد حكومة مهدي بازركان، أُلغيت

مشاريع مدنية ضخمة بقيمة ٣٤ مليار دولار أمريكي، بما في ذلك بناء ٤ محطات للطاقة النووية (الراوي، ٢٠٠٨، ص ١١٨).

في مارس ١٩٧٩، رفضت إيران طلب شركة Kraft Werk الألمانية بمواصلة بناء المشروع،الذي رُفض، وفي أواخر أغسطس من العام نفسه، ألغت إيران جميع العقود مع الشركة.

في حين أن هذه الحقائق مهمة، هناك مؤيدون أسياسيون يعتقدون أن إيران - خاصة في السنوات الأولى من حكم الجمهورية الإسلامية - تخلت عن البرنامج النووي الذي بدأه الشاه. مع وجود حقائق أخرى منذ السنوات الأولى الخمس من عمر هذه الثورة.تُولد لنا قناعات مختلفة لهذا الرأي (Segal, 1987, p1). وهذه الإحداث التي أدت في استمرار المشروع هي:

١- النظام الجديد للحكم في إيران لم يوقف فعليا العمل البحثي النووي، فقد أبقى على مفاعل الأبحاث الصغيرة، الذي وضعه الشاه سابقًا في معهد أمير آباد للتكنولوجيا (الشيخ، ٢٠١٩، ص٧)، واستمر ذلك المفاعل في العمل لأغراض البحوث النووية، برعاية الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية (Branigin, 2009, p22). واستمر الخبراء الإيرانيون بتلقي تدريبٍ على مفاعل الأبحاث ويستمرون في إجراء أنشطة بحوث نووية(Iran's Nuclear (Complex,p1998

٢- اندلاع حريق داخل محطة بوشهر للطاقة النووية،في عام ١٩٨٢، أدى إلى توقف المحطة عن العمل. وهذا يؤكد على أن الحريق نتج عن أعمال داخل المحطة، خاصةً وأن المصادر لا تذكر سبب اندلاع الحريق(وكالة أنباء آسيا، ٢٠٢١، ص١).

٣- منذ الأيام الأولى للحرب الإيرانية - العراقية عام ١٩٨١، قامت السلطات الإيرانية بنقل الوقود المستخدم في المفاعلات إلى مواقع أخرى غير الموقع الذي كان يُبنى فيه المفاعل في ذلك الوقت، في حالة حدوث أي هجوم عراقي محتمل على الموقع. مما يعني أن السلطات الإيرانية قد اهتمت بمواد مهمة من عمل المفاعلات النووية وترغب في الاحتفاظ بها لاستخدامها في وقت لاحق (محمود، ٢٠٠٥، ص ٥٩).

٤- استمرار المهندسين الإيرانيين في ممارسة عملهم في الموقع بعد رحيل المهندسين الأجانب خلال الثورة، على الرغم من إعلان الحكومة الجديدة أنهم يعارضون برنامج الشاه النووي ويتخلون عن مفاعل بوشهر. علاوة على أن السلطات الإيرانية احتفظت بخبراء نوويين عام

١٩٧٩ من بينهم ١٣ موظفًا إيرانيًا في مجال العلوم النووية للعمل في محطة بوشهر للطاقة النووية. وبعبارة أخرى، لم يغلق المشروع ولم يُطرد الموظفون بشكل دائم (عبد الشافي، ٢٠٠٤، ص ٢٢).

٥- إسناد السلطات الإيرانية مسؤولية برنامج النووي وإدارته في عام ١٩٨١ لـ آية الله محمد حسين بهشتي،ما يعني أن الإدارة الجديدة أعطت أهمية لهذا البرنامج (Jane, 1995, p14))، وقد شغل العديد من المناصب العليا بالجمهورية قبل مقتله عام ١٩٨١، وكان في ذلك الوقت أيضًا المتحدث الرسمي باسم مجلس الخبراء الأول (ليمبرث، ١٩٩٢، ص ١٩١). مع تصريحه في أول اجتماع له مع كبار مسؤولي الوكالة النووية الإيرانية، في عام ١٩٨١، بأنّ هدف دعم المنظمة الإيرانية كان في إطار برنامج لتطوير السلاح النووي.

٦- رفض السلطات الإيرانية الجديدة اقتراحًا من مؤسسة ووركس الألمانية (KWU) بتصميم مقترح لاستبدال مفاعل يعمل بالغاز الطبيعي بمفاعل يعتمد على التوربين لتوليد الطاقة. كان هذا الاقتراح قدمته الشركة الألمانية نفسها التي عقدت اتفاقًا مع الشاه لبناء مفاعل بوشهر، واستمرت في تنفيذه حتى انتهائه عام ١٩٧٩. عندما تسلمت السلطة الجديدة في إيران، بذلت جهدًا حثيثًا وضغطت بشدة على الشركة للحفاظ على استمرارية العمل وفقًا للاتفاق الأولي، ولكن هذا الاقتراح رُفض.

٧- تقديم الحكومة الإيرانية شكوى إلى لجنة التجارة الدوليّة ضد شركة سيمنز الألمانية، في عام ١٩٨٢، مطالبةً بتسليم جميع المواد ومكونات المفاعلات المخزنة خارج إيران إلى السلطات الإيرانية (الراوي، ٢٠٠٨، ص ١٢٠). لم تباشر ألمانيا في عام ١٩٩٦ بدفع ٥٤ مليار دولار كتعويض عن عدم امتثالها لقرار صادر عن نفس اللجنة، ولكن القضية لا تزال دون حل، ومعلقة (Sahimi, 2003, p 5).

يتضح للباحث أن الإيرانيين لديهم منذ تلك الوقت النية والرغبة في إكمال مفاعل بوشهر. على العكس من ذلك، فقد كانوا يطالبون تعويضا مادياً من البداية، بعد أن اقتنع الإيرانيون بأن شركة سيمنس الألمانية التي لم تكمل المشروع، بل أيضاً بأنها ستسلم المعدات والمواد المتعلقة بالبرنامج النووي المتعاقد عليه سابقاً إلى إيران. هذه الحقائق تدل أن الإيرانيين لم يصرفوا الانتباه عن متابعة البرنامج النووي الذي وضعه الشاه بالكامل، أو أنهم ألغوه بالفعل، لكن يمكن القول إنهم أوقفوا العمل عليه مؤقتا، للأسباب الآتية:

١- يظهر أن الإدارة الإيرانية الجديدة غير قادرة على تحمل التكلفة المالية المرتفعة لاستكمال العمل في محطة بوشهر للطاقة النووية ولا ترغب في تلقي المساعدة اللازمة من الخارج، واستمرت هذه الأزمة حتى عام ١٩٨٣، عندما بدأت تظهر الرغبة الملحة في وضع خطة اقتصادية طويلة الأجل. وُضعت أول خطة وطنية إيرانية مدتها ٥ سنوات في العصر الجديد من العام ١٩٨٣ (Massive Investment Planned to Spur Self, 1983, p17).

٢- أفضل العلماء النوويين الإيرانيين الذين كانوا تحت مظلة وكالة الطاقة الذرية الإيرانية فروا إلى الخارج بعد ثورة ١٩٧٩، لكن معظم العاملين الذين بقوا تحت مظلتها لم يكونوا من الدرجة الأولى (Donovan and Associates, 1995, p 3).

٣- الموقف الدوليّ- الغربي، من النظام الجديد، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ودول غربية أخرى التعاون مع إيران في المشروع النووي وفرضت حظرًا شاملًا على إيران في جميع مجالات الأسلحة (محمود، ٢٠١٧).

٤- لم يكن الإيرانيون في ذلك الوقت مستعدين لبناء أو إعطاء أهمية لعدد معين من المفاعلات، حتى لأغراض الطاقة، ولم يكونوا مستعدين للحصول على المواد والمعدات النووية الأساسية (Timmerman, 1996, p9).

نستنتج في هذه المراحل هو أن الثورة الإسلامية، سواء كانت إرادتها الوطنية، أو تأثيراتها الخارجية، أو ربما جمعت بين الاثنين، لم تعلق البرنامج النووي الذي وضع قواعده وخططه الشاه، ولم تُلغه بالكامل، والنظام الجديد في عام ١٩٨٤ لم يقم بذلك أيضًا.

يبدو أن إيران اجتازت مرحلة الجمود لتستيقظ مرة أخرى، عندما بدأت العمل بجد لمواصلة برنامجها النووي وتحديثه. إيران ليس لديها سر،ففي نيتها استئناف برنامجها النووي، وقد انضمت إلى الدول التي امتلكت أسلحة نووية أملا في امتلاكها في عام ١٩٨٦ (Booth, 1984).

أثيرت تطلعاتها النووية بشكل أكبر منذ تطور الحرب الإيرانية العراقية، في منتصف الثمانينيات، وقررت القيادة الإيرانية أنه من الضروري التركيز على إحياء البرنامج النووي بشكل عام، وتطويره بشكل خاص. وكانت لدى إيران في ذلك الوقت العديد من القضايا المتعلقة بتطوير البرنامج النووي ودورة الوقود النووي اللازمة لذلك. يبدو أنها شاركت في العديد من الأنشطة، ودعمت الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية وأيدتها. وقررت مواصلة بناء محطة بوشهر

(Washington Times, 1987, p6)، وبالفعل كان استئناف العمل فيها في عام ١٩٨٤ (Spector, 1990, p104).

أما مرحلة العودة للبرنامج النووي فقد كان الرئيس الإيراني الأسبق علي أكبر هاشمي رفسنجاني هو الذي قاد شخصياً وعملياً إحياء هذه البرامج، بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية (Claraty, 1974, p189). شغل منصب رئيس البرلمان الإيراني في ذلك الوقت، (الشيخ، ٢٠١٩، ص٧). وافتتحت إيران، بدعم من فرنسا، مركز أصفهان للأبحاث النووية الملحق بجامعة أصفهان (عبد الشافي، ٢٠٠٤، ص٢٢).

بحلول منتصف الثمانينات من القرن العشرين، كان بإمكان إيران الحصول على آلاف الباوندات من ثاني أكسيد اليورانيوم من الأرجنتين عبر الجزائر (Nucleonies Week, 1987, p6)، مما يجعل هذه المادة أكثر دقة وأسهل في الاستخدام في أفران صناعة البلوتونيوم. في الوقت نفسه، كانوا يحاولون الحصول على هذه المواد من خلال كوريا الشمالية (Timmerman, 1996, p9). وصفت الفترة ،من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٠، بأنها فترة مناسبة للإيرانيين لدراسة الوضع النووي الإيراني. يمكن أيضًا القول إن القادة الإيرانيين قرروا متابعة الخيار النووي، بمجرد انتهاء الحرب مع العراق. وذلك لأن نهاية تلك الحرب، وفقًا لاعتقاداتهم، ستمنحهم حرية أكبر في الحصول على الموارد المالية وفي مجالات الاستثمار. وكانوا يأملون أن تؤدي نهاية الحرب إلى رفع الحظر الذي يفرضه الغرب من الوصول إلى التكنولوجيا الفائقة (Johs, 1982, p28). لا يعني - أن إيران لا تزال ملتزمة بالخطوات العملية المتعلقة بهذا المجال، أو أنها تخلت عن طموحاتها في هذا الصدد حتى نهاية الحرب. بل على العكس، إن إيران تواصل جهودها المستمرة ومظللة بشكل خاص للإيرانيين. إلى درجة يمكنها من خلالها تحقيق تلك الطموحات.

منذ فترة مبكرة، لم تكن أفضل مصادرها للحصول على التكنولوجيا المتعلقة بالبرامج النووية السرية في الغرب في المقام الأول، ولكن من خلال البحث عن مصادر أخرى غير غربية، مثل الصين، التي جُهزت إلى أقصى حد ممكن، ولكنها أثرت على توقيع بروتوكول التعاون النووي، كجزء من صفقة كبيرة للأسلحة، عندما زار الرئيس الإيراني آنذاك هاشمي رفسنجاني الصين في عام ١٩٨٥ (الشيخ، ٢٠١٩، ص١٢). وكانت النتيجة الأهم التي نجمت

عن تنفيذ ذلك البروتوكول هو الجهاز المعروف بـ (كالترون)، الذي تلقته إيران منه في عام ١٩٨٧، وأيضًا تدريبهم على تركيب فرن المفاعل في نهاية العام نفسه (Timmerman, 1996, p5).

أما عن دور باكستان فقد زار العالِم الباكستاني عبد القادر خان مفاعل بوشهر في عام ١٩٨٦ وعاد في عام ١٩٨٧. ومع أن تلك الزيارات كانت طبيعتها سرية، إلا أنه يبدو أن عبد القادر خان أُجرى بحثًا حول إمكانية استخدام مفاعل بوشهر لإنتاج البلوتونيوم. وتحديدًا في عام ١٩٨٧، أعلنت إيران رسميًا اكتشاف منجم لليورانيوم باحتياطيات تبلغ ٥٠٠٠ طن من هذه المواد في منطقة صفند بمقاطعة آزاد (Qureshi, 1986, p1).

تمثل دور الشركات الأجنبية، أقامت إيران مفاوضات مع شركات أرجنتينية، وإسبانية، لاستكمال بناء محطة الطاقة النووية في بوشهر، لكن تلك المفاوضات لم تجدي أي نتائج، مما أدى بدوره إلى دعوة إيران لشركة سيمنس الألمانية لاستئناف العمل في تلك المنشآت في مواجهة الضغوط الأمريكية، وهي نفس الأموال التي اقترحت لتصميم مفاعل جديد كتعويض من تلك الشركة، وتبرير موقفها من ذلك، أنها تدفع مبلغ المفاعلات التي لم تكتمل بعد. وبانتهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨، أطلقت إيران برنامجا ضخما لإعادة بناء قواتها لتعويض ما فقدته خلال الحرب، وشمل هذا البرنامج ميلا قويا لإعطاء الأولوية للأسلحة النووية، وتفعيل برامج أسلحة الدمار الشامل. ورافق ذلك محاولة إيران الحصول عليها بخوف من البرنامج النووي العراقي والبرنامج النووي الإسرائيلي، وتوجهت إلى الصين والهند والأرجنتين وباكستان وألمانيا للحصول على التكنولوجيا والتقنية النووية اللازمة (1991, p17 Sciolino,).

نستنتج مما سبق أن البرنامج النووي الإيراني في المرحلة الثانية توقف بشكل شبه كامل في السنوات الخمس الأولى للثورة الإسلامية، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، كانت عوامل سياسية وأيديولوجية، وان البرنامج النووي الإيراني مر بحال من الجمود، والانطلاقة الفعلية كانت في عام ١٩٨٤، برغم للظروف الصعبة التي كانت تواجهها إيران بسبب حربها مع العراق، في الوقت نفسه كانت الحرب هي سبب فعال لإيقاظه من جموده، تحركت ايران في اتجاهات مختلفة لاستكمال وتطوير برنامجها النووي، الذي تعود خطته في الأصل إلى العصر الإمبراطوري، لكن هذه الخطوة لم تصل إلى المستوى الذي تقدمت به في السنوات اللاحقة.

المطلب الثالث: مرحلة الانطلاق المكثف للبرنامج من ١٩٩١م- ٢٠٠٤ م

تمثل هذه المرحلة أهمية قصوى في تعزيز البرنامج النووي الإيراني وتطويره، وخاصةً مع نهاية حرب الخليج الثانية. تعدُّ هذه المرحلة الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني بسبب العديد من المتغيرات الإقليمية والدوليّة، مثل تفكك الاتحاد السوفيتي، والعلاقات المختلفة في النظام العالمي الجديد، والسعي وراء البرنامج النووي الإيراني. (محمود،٢٠١٧، ص ٥٥)، قامت إيران بتكثيف جهودها في المجال النووي، وامتلاك البنية التحتية اللازمة لإجراء البحوث النووية المتقدمة، وبنت منشآت نووية إستراتيجية على نطاق واسع، وأقامت حواجز سرية ضخمة لتجنب أي تهديد يمكن أن يؤدي إلى تدمير هذه المنشآت وتعطيل عمل البرنامج. على الرغم من الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وإسرائيل في ذلك الوقت، قامت روسيا والصين وكوريا الشمالية أيضًا ببذل جهود كبيرة لتوقيع اتفاقيات، والحصول على المواد اللازمة لتطوير برامجها النووية. من ناحية أخرى، قامت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بالتخطيط والمتابعة والتنفيذ الجاد لجوانب البرنامج جميعها.

بالرغم من حقيقة إيران أنها أعلنت في عام ٢٠٠٤، ستوقف جميع الأنشطة النووية خلال فترة المفاوضات مع دول الترويكا في أوروبا – بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، لم تمتثل وواصلت تفعيل برنامجها النووي قبل وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بارشين، ولافيزان، تلك هي المواقع العسكرية المعدة لفحص المتفجرات التقليدية، وتخزين المعدات والمواد المنقولة من أماكن أخرى ذات طبيعة نووية، والتي أثارت مخاوف الدول الغربية وأوقفت تنفيذ اتفاق باريس بين الجانبين(زهرة، ٢٠١٥، ص ٢٣).

توفر مقدرات في إنتاج اليورانيوم:عملت على تهيئة الظروف لإنتاج اليورانيوم المحلي، لذلك تم إنشاء سلسلة من المعامل في مجمع أبحاث أصفهان، وتم إنشاء مختبر في المجمع عام ٢٠٠٣، لتصنيع قضبان الوقود النووي للتبطين، وأنابيب الزركونيوم الخاصة بالمجمع. وتم إنتاج مواد قضيب الوقود النووي، لبطانة في قلب المفاعل، في عام ٢٠٠٩، حيث افتتاح أول مصنع لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم في نفس المجمع. (العكلة، ٢٠١٢).

حدود الأنشطة النووية الإيرانية

تنظر الأنشطة النووية الإيرانية إلى ثلاث محاور رئيسية: أولا، هو توفير أجهزة الطرد المركزي، ثانيا، هو إنتاج وتخصيب اليورانيوم، ثالثا، عمل في إنتاج الماء الثقيل.

١- توفير أجهزة الطرد المركزي

تعتبر أجهزة الطرد المركزي الدعامة وهو الأساسية لأي برنامج نووي، فقد كانت موضع اهتمام الإيرانيين بفترة علي خمانئي السابق عام ١٩٩١، ثم حصلت إيران على أعداد من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم **(صحيفة الشرق الأوسط، لندن،٢٠١٠)**. وفي عام ١٩٩٢ أجرت تجارب متعلقة بتقنية هذه الأجهزة في جامعة الشريف. في الوقت نفسه، تسعى أيضًا للحصول على أسطوانات غاز الفلور والمغناطيس المستخدم فيها من خلال شركة Tysan الألمانية، وتركيب جهاز Kalliotron الذي تم الحصول عليه من بلجيكا العام الماضي في منشأة خرج النووية.

٢- مرحلة التصنيع والإنتاج:

منذ أوائل التسعينيات، استخرجت إيران اليورانيوم من عدد من المواقع، ذلك في يزد، وأصفهان، وخراسان، وسيستان، قبل التخلي تمامًا عن واردات اليورانيوم المشع (عالي التخصيب)، يدل ذلك أنها تمكنت من حيث المبدأ من توفير معظم الوقود النووي الذي تحتاجه، بإجمالي ٥٠٠ طن **(زهرة، ٢٠١٥، ص ٢٧)**. أعلنت القيادة السياسية الإيرانية أكثر من مرة أن الأنشطة النووية لن تتوقف تحت أي ظرف من الظروف، بغض النظر عن العقوبات **(عبد الهادي، ٢٠١١، ص ٥٣)** .

٣- أعمال إنتاج الماء الثقيل

لعام ٢٠٠٦، دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة، حيث بدأ البناء في مصنع لإنتاج الماء الثقيل في مجمع أراك. تكمن أهمية هذا الماء في أن ذرات الهيدروجين الموجودة فيه تحتوي على نيوترونات لا تحتويها المياه العادية أو الخفيفة. يعطي الماء العسر خصائص فريدة ويجعله متعدد الاستخدامات، خاصة في التبريد للقضبان في اليورانيوم في المفاعل النووي والمحطة الجديدة. سيتم استخدامها في مجال والصيدلة والزراعة وعلاج الأمراض الأكثر خطيرة مثل السرطان، والإيدز، ومع ذلك، تخشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من إمكانيتها من استخدام هذه المياه لإنتاج البلوتونيوم المستخدم في صناعة القنابل النووية **(زهرة، ٢٠١٥، ص ٢٩- ٣٠)**.

تفاوتت المواقف الدوليّة والضغوط الدوليّة حيال البرنامج النووي الإيراني، فقد قامت العديد من الدول بفرض عقوبات وقيود على إيران، بسبب مخاوفها من تطور البرنامج النووي إلى أغراض عسكرية. ومع ذلك، استمرت إيران في السعي نحو تطوير برنامجها النووي رغم العراقيل والضغوط الدوليّة، وذلك من خلال توسيع قدراتها في مجال البحث والتطوير النووي، وزيادة إنتاج اليورانيوم المخصب. واستمرت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في العمل بكفاءة على تحقيق أهداف البرنامج النووي الإيراني. هذه الفترة شهدت تطورات وتحديات كبيرة للبرنامج النووي الإيراني، وأثارت توترات دولية كبيرة حول ما إذا كانت إيران تلتزم بالاتفاقيات والقوانين الدوليّة فيما يتعلق ببرنامجها النووي.

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة: الشكوك الدوليّة والمفاوضات وفرض العقوبات من ٢٠٠٤م -٢٠١٦م

واجهت إيران ضغوطًا خارجية متزايدة خلال هذه الفترة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. أما عن الدور الأمريكي فقد ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على بعض الدول، التي اعتبرتها راعية للإرهاب، وبدأت في تصنيف العالم على أساس محورين: محور الشر ومحور الخير. وصنّفت إيران كإحدى الدول التي تدعم الإرهاب، ووضعت شكوك حول الطابع السلمي لبرنامجها النووي. وصنّفتها كدولة تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية والقدرة على استخدام الطاقة النووية لأغراض أخرى غير الاستخدامات السلمية المسموح بها. وكان ذلك يشكل تهديدًا للأمن العالمي ويخلق حالة من عدم التوازن في منطقة الشرق الأوسط، مما قد يهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها (عبد القادر، ٢٠٠٥، ص ١٣٥).قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها بالإشارة بشكل مباشر إلى المشروع النووي الإيراني واتهموا إيران بأنها تسعى إلى التسلح، وإنتاج قنبلة نووية. ولهذا السبب، تعرضت إيران لاتهامات وعقوبات متتالية.

إيران تعدُّ واحدة من الدول التي تتعاون مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، لكن هذا التعاون ليس دائمًا. بعد توقيع البروتوكول الذي يمنح الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية الحق في قبول عمليات تفتيش استثنائية في ١٨ يونيو ٢٠٠٤، صوّت مجلس إدارة الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، والذي يتألف ثلثه من أمريكيين، على ضرورة إعلام إيران بأنها لم تقدم الدعم الكافي للبروتوكول. وذلك بعدما أجلت إيران وفدًا من الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية لزيارة بعض مواقع الطرد المركزي من دون التوصل إلى اتفاق. علاوةً على اتهام إيران بعدم التعاون في تنفيذ بنود

البروتوكول، وعدم حل المشكلات القائمة بينها وبين الوكالة بأسرع وقت ممكن، بما في ذلك تلوث أجهزة الطرد المركزي بقنابل اليورانيوم عالي التخصيب (السيد، ٢٠١٦، ص١١- ١٤).

التدخل الغربي،بحسب دبلوماسيين غربيين، فإن ممثلي بريطانيا وفرنسا وألمانيا، بالتعاون مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، قدموا لإيران مساعدات نووية وتجارية كوسيلة سياسية لإعادة إيران إلى جانب الحكومة الدوليّة، بشرط أن تتخلى إيران عن السلاح النووي وعن طموحها لامتلاك القنبلة النووية. وعلى الرغم من ذلك، لم تقبل الإدارة الأمريكية هذا الاتفاق، وقامت بتحريض المنظمات الدوليّة والمجتمع الدوليّ على مواصلة التفتيش الاستثنائي في نهاية نوفمبر ٢٠٠٤ (Lodgaard, 2015, p 119-120) وأصدرت وكالة المخابرات المركزية بيانًا يشير إلى وجود تعاون وعلاقات بين الباكستاني عبد القدير خان، المتخصص في علم الذرة، وإيران. وقد تبنى هذا البيان مجلس والإدارة للوكالة الدوليّة للطاقة الذرية في نوفمبر ٢٩، ٢٠٠٤ (إسماعيل، ٢٠١٢). وقد أصدر المجلس قرارًا يلزم إيران بالامتناع عن أنشطتها النووية حتى انتهاء عمليات التفتيش والتحقق (السيد، ١٠١٦، ص ١٤-١٦).

إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن، رفضت إيران الاقتراح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية، لضمان عدم استخدام الإيرانيين لها في صنع أسلحة نووية، وصدور الرفض الإيراني من جهات النظر الأوروبية والأمريكية. قامت الصين وروسيا بشكل عام بتوقيف برنامج إيران الضروري لبرنامجها النووي. قرار مجلس محافظي الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية بتسليم الملفات النووية الإيرانية لا يتخذ إجراءات عقابية في هذه المرحلة، فالأمر لا يزال مرتبطًا بالشكوك حول طبيعة البرنامج، بالتالي أصبحت إيران في نطاق فرض عقوبات عليها. ما لم يظهر في البرنامج المضمن في قائمة الطلبات في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، واصل قادة إيران اللعب على عامل شراء الوقت مع هتافاتهم الرسمية بأن "البرنامج النووي لن يتوقف تحت أي ظرف من الظروف، بغض النظر عن العقوبات التي تخدم الأغراض السلمية للطاقة (إبراهيم، ٢٠١٦، ص ١٣).

وقعت إيران اتفاقاً مع كل من تركيا والبرازيل في ١٧ مايو ٢٠١٠ نص على نقل إيران لليورانيوم منخفض التخصيب بنسبة (٣.٥%) إلى تركيا بمفاجأتها بيورانيوم عالي التخصيب بنسبة (٢٠%). في سبتمبر ٢٠١٣، عندما بدأت القوى الغربية الكبرى مفاوضاتها مع إيران، قررت إيران والقوى الكبرى الانضمام إلى مجموعة (٥ + ١)، وهي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مع ألمانيا (سيد، ٢٠١٣، ص ٩). ولاحظت الولايات

المتحدة أنّه عندما بدأت المفاوضات، كانت الولايات المتحدة تمر بظروف سياسية وعسكرية واقتصادية صعبة، حالت دون اتخاذ سياسة متشددة ضد إيران (جرين، ١٩٩٨، ص ٣٦).

من الخيارات الأمريكية في عهد أوباما: من الناحية السياسية، أُجريت المفاوضات في فترة رئاسة الرئيس الأمريكي أوباما السابق، حيث فضل الخيار الدبلوماسي وتفضيله للحوار بشأن الملف النووي الإيراني، وعلمه بأهمية روسيا والصين كشريكين محوريين لإيران. من الناحية العسكرية، من الصعب شن ضربة تكتيكية ضد جميع المنشآت النووية الإيرانية لعدة أسباب، منها صعوبة استهدافها بسبب انتشارها على نطاق واسع وتمويه بعض المواقع المعروفة باستخدام الرمال. يمكن استغلال نظام صواريخ Shaab لإطلاق النار واستهداف القوات الأمريكية في الخليج على العديد من الجبهات الخارجية. يضاف إلى ذلك أن كلفة الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق باهظة، والضربة العسكرية لإيران تعدُّ في نظر الغالبية في الولايات المتحدة غير مجدية، وربما الأهم من ذلك، أن الولايات المتحدة تعاني من الأزمة المالية والاقتصادية لعام.

من ناحية الدور الإيراني، ينذر انتخاب روحاني بمستوى تراجع المتشددين المؤثرين في عهد أحمدي نجاد بحيث كان له تأثيرا. وابتدأ أول شيء رئيس الإيراني طلب الحرس بعدم المساس بشؤون سياسة، بهدف عدم إعاقة إيران بتطبيق سياسة حديثة اتجاه الولايات المتحدة والاندماج مع الغرب (زهرة، ٢٠١٥، ص ٥٧-٦٠) .

انتقلت المفاوضات بعد ذلك إلى جنيف وأصبحت أكثر صعوبة وتعقيدًا بسبب طبيعة القضايا التي أثارها الجانبان، حيث بدت مطالب الجانبين متباينة و متضاربة، ومن الصعب بأي حال من الأحوال التوفيق بينها. بعد ذلك، استؤنفت المفاوضات بين إيران والغرب في ١٨ مارس ٢٠١٤، وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، بعد عمل مكثف وجهود متواصلة من قبل القادة الإيرانيين للوصول إلى مرحلة حاسمة في المفاوضات، كان لدى إيران البنية التحتية اللازمة لتحقيق ذلك. في حالة الموافقة عليها، ستبدأ العمل على ملفاتها النووية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (زهرة، ٢٠١٥، ص٥٩) .

المطلب الخامس: مرحلة التحديث والتطوير٢٠١٦-٢٠٢٢

أعلن الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد أنّ إيران حصلت على التكنولوجيا النووية وأنّها مصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم، وأصبحت جزءًا من النادي النووي. كما أكد هاشمي رفسنجاني، رئيس لجنة تمييز تشخيص مصلحة النظام، المعنى نفسه: الطاقة الإنتاجية لليورانيوم موجودة بالفعل (العكلة، ٢٠١٢، ص ١١٥-١٢٤).

منذ نهاية القرن العشرين، وربما قبل ذلك، كانت إيران تستورد اليورانيوم المنخفض التخصيب من الخارج بوسائل مختلفة. على سبيل المثال، في عام ١٩٧٦ حصلت على كمية معينة من اليورانيوم منخفض التخصيب بموجب عقد لبناء مفاعل نووي. كما عرضت مجموعة كبيرة من المواد الكيك الأصفهاني بقيمة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي، من جنوب أفريقيا، واستحوذت على ١٠ في المائة من إنتاج اليورانيوم التابع للجنة الطاقة الذرية والبديلة الفرنسية (CEA) من اليورانيوم في عام ١٩٧٧، واستوردت آلاف الباوندات من ثاني أكسيد اليورانيوم من الأرجنتين في منتصف الثمانينيات. وكانت هناك جهود مبذولة للحصول على المادة من مصادر أخرى (الراوي، ٢٠٠٦، ص ١١٥ - ١٢٤).

كما عملت على تهيئة الظروف لإنتاج اليورانيوم المحلي. لذلك أنشأت سلسلة من المعامل في مجمع أبحاث أصفهان، ومختبر في المجمع عام ٢٠٠٣ لتصنيع قضبان الوقود النووي للتبطين وأنابيب الزركونيوم الخاصة بالمجمع. وأنتجت مواد قضيب الوقود النووي في عام ٢٠٠٩، وافتتاح أول مصنع لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم في نفس المجمع (العكلة، ٢٠١٢).

من الواضح أن إيران لديها الآن برامج متقدمة في مجال التخصيب وهي تكثف جهودها لتوفير مخزون متزايد من اليورانيوم المنخفض التخصيب، لتزويد مفاعلاتها النووية بالوقود. وفقًا للوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، أنتجت طهران حوالي ٤٥٤٣ كجم من اليورانيوم المخصب بتركيز ٣.٥٪ في عام ٢٠١١، واعتبارًا من أوائل عام ٢٠١٣، بلغ هذا الإنتاج حوالي ٧٦١١ كجم، مع إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٥٪ بحوالي ٧٣٥ كجم، وتخزين حوالي ٢٥٠ كيلوجرام من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪. وأصبحت قادرة على إنتاج ٢٥ كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة ٩٠% (الخريشي، ٢٠١٤، ص ٢٩). وتتناول الأنشطة النووية الإيرانية ثلاثة محاور رئيسية: الأول هو توفير أجهزة الطرد المركزي، والثاني هو إنتاج اليورانيوم وتخصيبه، والثالث هو العمل في إنتاج الماء الثقيل.

إن البرنامج النووي الإيراني قد أحرز تقدمًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، وهو ما ينعكس بشكل أساسي في الإمداد بمخزونات اليورانيوم المنخفض التخصيب، وتصنيع أجهزة الطرد المركزي من الجيل المتقدم، واستكمال معظم خطوات دورة الوقود النووي.تكاد تكون مخزونات اليورانيوم منخفض التخصيب كافية لصنع قنبلة نووية واحدة على الأقل إذا عُولجت مرة أخرى، وينتج مجموعها ٣٢٤ كجم من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪، بمعنى آخر، إذا كانت درجة التنقية أعلى، فستتجاوز الكمية ٢٤٠ كيلوغرامًا، وهي الكمية المطلوبة لصنع قنبلة نووية، وتستهلك إيران ٤٠٪ فقط كوقود لمفاعلاتها البحثية الطبية.

إنّ إيران تمتلك بالفعل القدرة على التكنولوجيا النووية، ومن المستحيل إيقافها، والذي يثبت ذلك مسار التحديث العلمي والتكنولوجي الوطني، فقد تحققت إنجازات مهمة في مختلف المجالات، وخاصة في مجال الرعاية الصحية والاقتصاد -الزراعية. لذلك يعتقد بعض الإسرائيليين أن بإمكانها إنتاج أسلحة نووية إذا قررت ذلك (Toukan, 2009, p 1-2 Cordesman and).

أظهرت أحدث التقارير الصادرة عن "الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية" أن إيران قد تمتلك في غضون أسبوعين كمية كافية من المواد النووية المخصّبة لصنع جهاز متفجر نووي. ولكن ما زال من غير المؤكد ما إذا كانت طهران معنية على الفور بتحقيق مثل هذا الإنجاز، أو أنّها تستخدم التقدم الذي أحرزته كتكتيك تفاوضي، للحصول على تنازلات بشأن رفع العقوبات.

تضغط "الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية" بشكل كبير على طهران لتفسير ما يحدث في ثلاثة المواقع الرئيسية: الأول هو توفير أجهزة الطرد المركزي، والثاني هو إنتاج اليورانيوم وتخصيبه، والثالث هو العمل في إنتاج الماء الثقيل. المرتبطة ببرنامج إيران النووي، فقد بينت العينات المأخوذة من الموقع وجود بعض اليورانيوم على المعدات،وتقول طهران من المحتمل أن تكون أتت من باكستان، رغم ذلك لم تقتنع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية بتصريحات إيران بشأن اليورانيوم. رغم أنّ طهران تستمر في تحقيق مستويات مقلقه من التخصيب، لكن غالبية تصريحات المسؤولين الغربيين تقول إنّ أمامها خطوات كثيرة حتى تصبح بإمكانها امتلاك سلاح فعال، وتصميم نظام للصواريخ.ويقدر ذلك بمدة زمنية تقدر بعامين. رغم نفي إيران امتلاكها برنامج للأسلحة النووية، أو رغبتها بذلك، فقد يكون ذلك تمويه لإخفاء البرنامج النووي(هندرسون، ٢٠٢٢، ص١).

يرى الباحث أنّ التحدي للولايات المتحدة الأمريكية ينطوي على مواقف الحلفاء بكيفية التعامل مع طهران بخصوص البرنامج النووي من حيث العمل العسكري أو الدبلوماسي، لكن بعبارة أخرى يمكن القول إنّ إيران قد تكون امتلكت السلاح النووي، وهو ما يخشاه الجميع.

الفصل الثالث

الأهداف الإيرانية لامتلاك السلاح النووي

تنطلق هذه الدراسة من منظور الواقعية في مجال العلاقات الدوليّة،فالترابط بين الدول مبني على أساس المصالح، وتسعى الدول الأخرى إلى تحقيق مصالحها من خلال امتلاك القوة. وهذا ما أوضحه (موركنثاو)، إذ يلجأون إلى استخدام السياسة التي تقوم على مبدأ موازاة القوى لتحقيق أهدافهم بوسائل القوة. وتعدُّ القوة العسكرية ركيزة أساسية لتحقيق هذه القوة، ويتجلى ذلك في ما يُعرف بمعضلة الأمن. بالرغم من سعي الدول إلى تعزيز نفوذها من خلال امتلاك القوة العسكرية، إلا أنّ هذا التحدي يدفع دول الجوار إلى التنافس في امتلاك الأسلحة النووية، مما يزيد من حدة التوتر بين الدول والسعي للحصول على التسلح العسكري. مع توجه الدول نحو تبني سياسة الردع لمواجهة الدول التي تمتلك الأسلحة النووية لمنع استخدامها نحوهم. (المطيري، ٢٠١١، ص ٩).

المبحث الأول: الطموحات الإيرانية من البرنامج النووي

لقد كتب الكثير عن طبيعة البرنامج النووي الإيراني، إنّه لم يكن هناك إجماع على هذه الجهة، ولوحظ بشكل عام أنّ هناك ثلاثة اتجاهات متميزة: أولًا: من اعتراف بأن الخطة البرنامج النووي كانت سلمية بالكامل، بينما الثاني: أنها لأهداف عسكرية طبيعية، أما الثالث: فيقف متوازيًا بين الاتجاهين السابقين.

وأنّه ليس من السهل تحديد طبيعة البرنامج ببساطة من خلال مواءمته مع أحد هذه الاتجاهات السابقة، رغم أن إيران لديها الكثير من الغموض والتباس حول برنامجها النووي، على غرار ما يحدث في بعض الدول مثل باكستان، والهند، وإسرائيل، ذلك يحتاج إلى التحليل الموضوعي إلى البدء في النظر في مجموعة المتغيرات المرتبطة بالبرنامج النووي (رسل، ٢٠٠٨، ص ٤).

المطلب الأول: الطموحات العامة للقادة الإيرانيين

يتجه القادة السياسيون الإيرانيون، مهما كانت افتراضاتهم الفكرية المسبقة، مع رغبتهم بشكل عام، في امتلاك قدرة نووية من جهة، وتطوير طاقة نووية سلمية من جهة أخرى. وفي ظل الرغبة بالحصول على القدرة النووية، التي تلاحق القادة الإيرانيين منذ عهد الشاه في منتصف القرن العشرين، لا سيما في ظل وجود ثروة نفطية كان من الممكن أن تمول البرنامج النووي، وبالنظر إلى التحالف مع الولايات المتحدة في عهد الشاه(زهرة، ٢٠١٥، ص ٣).

إنّ توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، لم يؤثر على طموحات إيران النووي، لأنها أعطت إيران الحق في إنتاج الطاقة النووية واستخدامها وتطويرها، وامتلاك المواد والأجهزة للأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة في الاتفاقية، والمعلومات الفنية ذات الصلة بها (محمد، ٢٠٠٧، ص ١٢٤).

في عام ١٩٧٤، عبر الشاه عن هذا الاتجاه عندما قال: "نحن ننتمي إلى الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية، لذا فإن صداقة الدول التي لديها ترسانات نووية مثل الولايات المتحدة الأمريكية هي قضية مهمة للغاية"،نتذكر ما قاله الرئيس الأول لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية (AEOI). "أكبر أعتماد"، في ذلك الوقت: "أجرى مركز طهران للأبحاث النووية تجارب على استخراج البلوتونيوم من الوقود المستهلك باستخدام المواد الكيميائية، ومع العلم أن هذه التجارب لها علاقة في صنع الأسلحة النووية (حسنين، ٢٠١١، ص ٣٤).

قام القادة الإيرانيون في بداية التسعينيات من القرن العشرين بعد استئناف برنامجهم النووي، بالإعلان أنهم يسعون إلى تحقيق إنجازات سلمية بحتة، وأن اهتمامهم بالتكنولوجيا النووية لم يبتعد عن ذلك. وأكدوا مرارًا وتكرارًا أن تطوير الطاقة النووية من خلال إتقان دورة الوقود النووي هو جزء من رغبة إيران في أن تصبح موردًا للوقود النووي لدول أخرى في المستقبل (تشوبين، ٢٠٠٧، ص ٥٥-٦٠). وما زالوا، على أن خططهم تهدف إلى توفير الطاقة السلمية اللازمة في مختلف قطاعات الدولة، وخاصة في مجالات الكهرباء والصحة والاقتصاد (المطيري، ٢٠١١، ص ٣٠). يردد القادة الإيرانيون دائمًا: إنهم يريدون استخدام التكنولوجيا النووية والعلوم ذات الصلة لصالح الشعب الإيراني، وسوف يفعلون ذلك دون تردد، بغض النظر عن التكلفة (تشوبين، ٢٠٠٧، ص ٥٧).**وهنالك طموحات بامتلاك السلاح النووي لأسباب عدة:**

أولاً: البقاء: وهو مبدأ استراتيجي مهم، يعتمد على الاعتراف بأن امتلاك الأسلحة النووية هو محفز رئيسي ومهم لضمان وجود الدول. من الواضح أن إيران لا تواجه أعداء محددين أو تهديدات تسعى للقضاء عليها، ولكن يمكن ملاحظة أن البقاء كدولة دينية شيعية ذات ثقافة خاصة هو مصدر قلق أمني قومي مستمر لإيران، داخل البنية الأيديولوجية الإيرانية (خليل، ٢٠٠٨، ص ٨٧).

ثانيا: الهيبة والسيادة على مر العقود: امتلاك القوة العسكرية القوية، والمتفوقة، وسيلة رئيسية لتعزيز هيبة الدولة الإيرانية. علاوة على تحديث القوة العسكرية الإيرانية وامتلاك تكنولوجيا التصنيع، التي زادتها أهمية وجود الطاقة النووية، التي يمكن أن تضعها في صفوف القوى الإقليمية وتزيد من وجودها الفاعل على الصعيد الدوليّ (خلاف، ٢٠٠، ص ١٥٢).

ثالثا: العودة إلى أمجاد الإرث الفارسي: تمتلك إيران تراث الإمبراطورية العظيمة،ممثلة بالإمبراطورية الفارسية التي امتد نفوذها إلى وادي النيل وآسيا الصغرى. مع وجود عمقها الأيديولوجي الكبير، دُفِعت إيران نحو بناء قوة مهيمنة إقليمياً. وهي أن تمتلك عمقاً أيديولوجياً قوياً في الشرق الأوسط (الزيات، ٢٠٠٦، ص ٥٨). إلى أنّ هناك مبررات لإيران في إثارة تساؤلات حول الهدف النهائي في الحيازة الفعلية، أو الافتراضية للأسلحة النووية، وهذه المبررات هي:

- الخوف من الهجوم المفاجئ للأمريكان على إيران. عندما صنف الرئيس الأمريكي جورج بوش السابق كلًّا من كوريا الشمالية، والعراق، وإيران في ١/ مايو/ ٢٠٠٢. واعتبر هذه الدول محور الشر في العالم. أدى ذلك إلى زيادة قناعة إيران بأهمية امتلاك الأسلحة النووية (البرصان، ٢٠٠٢).
- إيران تقع في وسط حدود منطقة نووية،فمن الغرب إسرائيل، ومن الشرق الهند وباكستان، وتدرك إيران تماماً حجم التهديد المحتمل من العيش دون الحصول على قدرات نووية (خليل، ٢٠٠٨، ص ٨٧).
- إيران عانت واستمرت في الانعزالية الإستراتيجية الإقليمية والدولية، وشعرت دائماً بالانتماء الطائفي واغتراب الدولة الإيرانية من الانعزالية. وتعترف بأن دول الخليج العربية والقوى الدولية تعمل على دعم العراق ضد إيران، وأن وجود انعزال جديد من مستحيل بدون امتلاك القدرات النووية. وهو الحل المناسب (محمود، ٢٠٠٥، ص ٢١).

- تعلم إيران بقدرتها على لعب دور إقليمي مهيمن في ترسيخ مكانتها الدوليّة، وأنها دخلت نادي النخبة النووي، بالتصديق على الاعتراف الأخير بدورها ومكانتها، فامتلاك القدرات النووية سيكون ضرورياً. من ناحية أخرى، يعتقد بعض دول الجوار أن هناك خطراً كبيراً، لا يمكن السيطرة عليه من امتلاك طهران قدرات نووية، فذلك يشكل تهديداً صريحاً للوجود الأمريكي في المنطقة وتخوفاً لوجود الكيان الإسرائيلي. بالإضافة إلى العداء الذي أعلنته إيران ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، والسياسات المتطرفة التي تنتهجها إيران، والاستمرار بتطوير برنامجها النووي، إذ تدرك دول الخليج العربية، أنّ هذا لا يشكل تهديداً لأمنها فحسب، بل يخلّ بميزان القوى أيضًا، والشعور بسباق التسلح والاندفاع للحصول على الأسلحة النووية من دول المنطقة، وخاصة المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

عدم تقبل الولايات المتحدة ودول المنطقة لتبريرات إيران لدوافع الاستخدام السلمي للطاقة النووية،فمن السهل تحويل التكنولوجيا النووية من الاستخدام السلمي إلى الاستخدام العسكري. مع علم الولايات المتحدة ودول أخرى بأن التساهل مع إيران في برنامجها النووي يمنحها الذخيرة اللازمة لتعزيز وضع الحكم الإسلامي في الداخل، إذ تتشتت جميع القطاعات بوجه الأهمية التي توليها جميع القوى، سواء كانت توافقها، أو تعارضها لدخول إيران في النادي الدوليّ لطاقة النووية (عبد القادر ، ٢٠٠٥، ص ٥٩).

المبحث الثاني: دوافع البرنامج النووي الإيراني

تسعى إيران إلى تعزيز دورها الإقليمي، بالحصول على القدرة النووية، منذ سقوط الشاه وانتصار الثورة الإسلامية، فإنّ هدف إيران زيادة قوتها الإقليمية في المناطق التي تنتشر فيها الأسلحة النووية، مثل الهند، وباكستان، وروسيا الاتحادية، والصين، وتعزيز مكانة إيران الإقليمية والدوليّة، ويمثل موقع إيران الجيوسياسي ذو الأهمية الإستراتيجية محفزا في البدء بتطوير قواتها العسكرية التقليدية، وبناء طاقة نووية سلمية (المطيري، ٢٠١١، ص ٤٣).

المطلب الأول: الدوافع العامة لامتلاك إيران السلاح النووي

إن التحديد الموضوعي لطبيعة الدوافع وراء برنامج إيران النووي على أساس تمييز الجوهر الذي يعتمد على تقديرات صريحة وعلنية من القيادة الإيرانية نفسها، التي تعتمد على

تحليل بيانات معينة من قبل الباحثين. رغم ذلك فهي تقيد من القرارات والأعمال التي تصدرها القيادة في إيران. (درويش، ٢٠٠٤، ص ٧-١٠).

أولا: الدوافع العامة

تعدّ أهم الدوافع الرئيسية وراء سعي إيران لامتلاك القدرة النووية هي الرغبة في مواكبة جيرانها الإقليمين، وأن إصرار إيران للحصول على أسلحة نووية يتمثل في رفض إيران للسياسات الغربية، التي تريد القيام بعمليات تفتيش من الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية لمنشآتها النووية في إسرائيل، وتتجاهل مطالب دول الشرق الأوسط، أو كحد أدنى مطالبتها لتوقيع إسرائيل على معاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووي. أما بالنسبة للعوامل الداخلية، فإنّ التأثير على البرنامج النووي الإيراني يبدو ضئيلاً، فدعم برنامج تطوير القدرات النووية والأنظمة التكنولوجية على نطاق واسع في إيران، فالإصلاحيون والمحافظون على حد سواء يتفقون على الحاجة إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل، كأولوية قصوى في الدفاع عن نفسها، وتحاط إيران بقوى نووية مجاورة مثل الهند وباكستان وروسيا.رغم تهديد إسرائيل لإيران أيضا (المطيري، ٢٠١١، ص ٥٨).

هنالك أهمية بدرجة كبيرة لمجموعة من الدوافع المتشابكة والمتفاعلة، ضمن سياسة إيران النووية. وهي خمس دوافع أبرزها: تعزيز الاقتصاد الوطني، والمساهمة في النهضة العلمية الإيرانية، والمساهمة في الحفاظ على النظام الجمهوري، ومجابهة التحديات الخارجية، وفي نهاية المطاف تعزيز مكانة إيران الدوليّة (زهرة، ٢٠١٥، ص ٩).

تعزيز الاقتصاد الوطني

إنّ تعزيز الاقتصاد الوطني الإيراني مسألة مهمة للغاية، وإنّ لها جوانب إستراتيجية، التي فرضها أماكن الضعف في الاقتصاد. وليتضح ذلك، يجب أن نشير إلى جانبين أساسيين وهما: الاختلالات الهيكلية من ناحية، والطبيعة الخاصة للاقتصاد من ناحية أخرى.

يشير الجانب الأول من خلال المساهمة غير المتكافئة لقطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي، بشكل يتعارض ما هو معروف في البلدان المتقدمة، إذ لا يسهم القطاع الزراعي بأكثر من ١١.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل قطاع الخدمات ٥٠ ٪، ويمثل إسهام القطاع الصناعي ٣٨.٤ ٪، فإن هذه النسبة تفقد معناها الحقيقي إذا علمنا أن مساهمة

التصنيع لا تتجاوز ١١.٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والنسبة المتبقية ناتجة بشكل أساسي عن الصناعات المشتقة من استخراج النفط(شكري، ١٩٨٧، ص ١١).

يبدو أن الجانب الثاني هو الطبيعة الاقتصاد الريعي لإيراني، على الرغم من تنوعه بالنفط ومشتقاته، والمكسرات، والغاز، والسجاد، والفواكه، والمنسوجات، في حين أن غالبية الصادرات هي من السلع النفط والغاز، فيمثل هذا قطاع حوالي ٣٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر ٨٠-٨٥ ٪ من إجمالي صادرات إيران. تتصدر إيران المرتبة الثانية في العالم من حيث احتياطيات الغاز و من حيث احتياطي النفط المرتبة الثالثة (زكي، ٢٠١٣، ص ١) .

تكمن المشكلة الحقيقية في حقيقة أن وجود النفط والغاز لا يدوم أكثر من ٣٠ عامًا، لأنه نوع من الطاقة غير المتجددة. وهذا يعني أهمية التفكير في توفير موارد بديلة، أهمها الطاقة الكهربائية. وبالتالي، فترى بعض الدراسات أن بناء ٢٠ محطة للطاقة النووية بتكلفة ٢٥ مليار دولار سيكون الضمان الوحيد الذي سيواجه ارتفاعًا مستمرًا في الطلب على الطاقة، مدعومًا بحقيقة أن الطاقة النووية ستكون أرخص من غيرها،ذلك بتوفر اليورانيوم في وسط إيران. (زكي، ٢٠١٣، ص ١).

أدى هذان الجانبان إلى عدد من المشاكل التي أصبح يعاني منها الاقتصاد الإيراني، منها انخفاض الاستثمار، وارتفاع بمعدلات التضخم، الذي يصل إلى ما يقرب من ٤٠ ٪ في بعض القطاعات، وزيادة البطالة، التي تصل إلى ١٤.٦ ٪ بين فئة الشباب، وهم الذين يزيدون عن نصف السكان، والديون الخارجية الضخمة التي تزيد عن ٢٠ مليار دولار أمريكي، وانخفاض في قيمة الريال الإيراني (زهرة، ٢٠١٥، ص ٦).

هذه الحالات العامة التي لا بد من التطلع بها للبرنامج النووي الإيراني. ويؤكد ذلك إعادة العمل بهذا البرنامج النووي عام ١٩٨٤، بأول خطة في التنمية،بعد أن تبنّت الحكومة الإيرانية خطة اقتصادية طموحة لتحقيق نمو اقتصادي يصل إلى ٥ ٪ سنويًا، أعيد تقديمها كجزء من أول خطة تنمية مدتها ٥ سنوات في عام ١٩٨٤. مع تطور العمل في البرنامج على مدى السنوات اللاحقة، تلقت إيران مساعدة فنية من العديد من البلدان، بما في ذلك روسيا وألمانيا والصين (حسنين، ٢٠١١، ص ٢١).

المساهمة في النهضة العلمية

يرى القادة السياسيون في إيران أن البرنامج النووي جزء من جهد البلاد وسعيها نحو النهضة العلمية. ذلك ليس فقط من خلال البيانات الرسمية، بل أيضًا من خلال حقيقة أن هذا البرنامج يلتحق في مواكبة المسار العلمي، لذلك يشير إلى رؤية إستراتيجية لمستقبل إيران.لطالما أكد المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي على استمرار النهضة العلمية، التي تشمل كل ما يتعلق بالتكنولوجيا النووية، ذلك ما ورد في خطابه بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢، يبين التطور الذي تحقق في مجال التكنولوجيا النووية،ويوضح أن التنمية في بلاده تتحرك بسرعة، على الرغم من حقيقة أنّ جزءًا منهم لا يشعرون به (زهرة، ٢٠١٥، ص ٧).

يظهر الواقع بالفعل أنّ إيران قطعت مراحل طويلة على نهج النهضة العلمية، وهناك العديد من العلامات في ذلك، وأبرزها: الزيادة في عدد الجامعات، وتقدم الصناعة الخاصة، والصناعات والإنجازات العسكرية. فقد حققت تقدمًا ملحوظًا على المستوى العلمي، ذلك في تضاعف عدد الجامعات في فترة زمنية قصيرة، حيث بلغ عددها ٢٢٧٦ جامعة حكومية وخاصة، فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٩، بلغ الإنتاج العلمي الذي قدمه الباحثون حوالي ٢٠٢٢٨ إنتاجًا علميًا. هذا هو أكثر من ١٪ من الإنتاج العلمي العالمي، وتحتل إيران المرتبة ٢٢ في العالم، التي حققت العديد من الإنجازات، وخاصة إطلاق القمر الصناعي "أميد" لإيران (زهرة، ٢٠١٥، ص١٢).

رغم إنجاز إيران الكبير في مجال الصناعة المدنية، كصناعة الأدوية لمختلف الأمراض، منها النوبات القلبية والسكتات الدماغية، وصناعة المصابيح البيئية الملائمة للبيئة، ومنذ سنوات بنت طائرة تتسع لـ ١٥٠ راكبًا.

حقق الجيش الإيراني تطوير الصواريخ الباليستية التي اشترتها من كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى تطوير مجموعة متنوعة من الصناعات العسكرية المتقدمة، مثل: الدفاع والتكتيكات، والأسلحة، والمعدات الهجومية، والدبابات، والمدفعية، والمدافع الرشاشة، وكذلك أنواع مختلفة من الصواريخ والقوارب البحرية.

لذلك يرفض القادة السياسيون الإيرانيون، سواء كانوا محافظين، أو إصلاحيين، فكرة وقف عملية تخصيب اليورانيوم، وتظهر العملية درجة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وصلت إليه الدولة الإيرانية، وكيفتما حققه آية الله في فترة وجيزة وما فشل الشاه في تحقيقه (عبد الحليم، ٢٠٠١، ص ٤٦٣).

حماية النظام الإسلامي

يتعلق هذا الدافع بالجانب ألقيمي، وهو جانب روحي، وديني، ويبدو أكثر وضوحا للمتشددين الإيرانيين الذين يقومون بإدخال الدين في مختلف جوانب حياتهم، بما في ذلك القدرات النووية، مثل الحديث عن القنابل النووية الإسلامية، خاصة في ضوء العداء تجاه الإسلام من الغرب (Chubin, 1994, p1).

مع ذلك، تحدث نائب الرئيس الإيراني آية الله مهاجراني الأسبق،داخل المؤتمر الإسلامي في طهران عام ١٩٩٢: "طالما استمرت إسرائيل في امتلاك أسلحة نووية، يجب علينا نحن المسلمين العمل معًا لإنتاج قنابل نووية، بغض النظر عن جهود الأمم المتحدة والغرب لمنع الانتشار" (الراوي، ٢٠٠٦، ص ٢٣).

يدرك قادة إيران الإسلاميون أنّ إيران لا تواجه أعداء يهددون بقاءها الواقعي، بمعنى محوها من الوجود، وإنما يتعلق التهديد بالبقاء كدولة إسلامية ذات طابع شيعي. ويرجع ذلك إلى احتمال وقوع هجمات واضطهاد من طوائف كبيرة في المنطقة، لا سيما في ضوء وجود المسيحيين والهندوس والبوذيين واليهود، وحتى المسلمين السنة الذين يمتلكون أسلحة نووية. وبهذا المفهوم يكون "حق" إيران في امتلاك هذا السلاح (الراوي، ٢٠٠٦، ص ٢١).

إن المتشددين الإيرانيين ما زالوا يعتقدون أن الولايات المتحدة تتدخل باستمرار في الشؤون الداخلية لإيران، وتحاول تدمير النظام الإسلامي الإيراني، وتتربص أمريكيا بقادتها لاستبدالهم بقادة موالين لها. هذه الفكرة مترسخه في أذهانهم، فالشيء الذي يخفف من حدتها للفكرة وصول الإصلاحيين إلى رأس الحكومة (كنيير، ٢٠٠٩، ص ١٦).

تعدُّ السلطات الإيرانية، أنّ طموحات إيران النووية هي مصدر تعزيز النظام الحاكم الإسلامي الشيعي، بمعنى أنّه كلما زاد تقدم الدولة في هذا المجال، كلما زادت شعبية القيادة الإيرانية. والبعض الآخر من المفكرين يرون خلاف ذلك (Simpson, 2006, p36).

معالجة القضايا النووية الخارجية

أصبحت أهمية امتلاك القدرات النووية واضحة، ذلك بوجود بيئة دولية لا تخلو من التهديدات. فالقوة هي المعيار العام لها، وإيران محاطة بدول تمتلك أسلحة متطورة وغير تقليدية، مثل باكستان من الشرق، و "إسرائيل" من الغرب، وروسيا من الشمال. وليس هذا فقط،

بل القوات الأمريكية منتشرة في جميع أنحاء العالم، وبشكل خاص في جنوب الخليج العربي(Simpson, 20006, p11).

تستند السياسة الخارجية الإيرانية الأخذ بعين الاعتبار بالتحديات التي يفرضها لوجود قوى إقليمية قريبة منها، وبعض التهديدات كانت وشيكة بالفعل. كما وقع جزء من المخاطر عليها من العراق، أيضًا من خلال تهديد إسرائيل والولايات المتحدة لإيران، الذي يمكن تنفيذه في أي وقت. (فؤاد، ٢٠٠١، ص ١٠٣-١٠٥).فقد قامت العراق بقصف المنشآت النووية الإيرانية خلال الحرب بين البلدين وتدميرها، مما أدى لتوقف البرنامج النووي لطهران، واستخدمت الأسلحة الكيميائية بفعالية ضد القوات الإيرانية على نطاق واسع خلال معارك مستنقعات الحويزة، وجزر المجنون. وأطلقت صواريخ من نوع سكود الباليستية في عام ١٩٨٣،على المدن الكبرى في إيران (المطيري، ٢٠١١، ص ٢٨-٢٩).

وتعتقد إيران أنها بحاجة إلى امتلاك مصادر من القوة العسكرية كجزء من استعدادها للحروب والتحديات المستقبلية، والعديد من الباحثين يرون أنّ البرنامج النووي الإيراني يمكن فهمه في هذا السياق، بمعنى أنه يشمل الحيازة السرية لمعلومات الصناعة النووية والتكنولوجيا الفنية، والتي لا تتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (زهرة، ٢٠١٥، ص ١٤).

تعزيز موقف إيران النووي

تعد إيران في المرتبة الثامنة عشرة من حيث المساحة في قائمة أكبر دول العالم، إذ تبلغ مساحتها ١,٦٤٨,١٩٥ كيلومتر مربع. وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد سكانها حوالي ٧٥ مليون نسمة. إنّ إيران تتميز بأهميتها الجيوسياسية، إذ تقع في غرب آسيا، وتشكل نقطة اتصال بين مناطق غرب ووسط وجنوب آسيا. تحدُّها دول مثل أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان من الشمال، وبحر قزوين وتركيا وأفغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عمان من الجنوب، والعراق من الغرب (زهرة، ٢٠١٥، ص ١٥).

رغم ذلك، لم تستطع إيران تحويل ميزاتها الجيوسياسية، إلى تفوقٍ سياسي بشكل كبير، حيث تعدُّها العديد من الأنظمة العربية دولة ليست عربية، أدى ذلك لتفتقد إلى الانتماء مع محيطها الإقليمي والعالمي. وقلة من الأصدقاء الاستراتيجيين الذين يمكن أن تعتمد عليهم. على سبيل المثال، فهي غير عضو في مجلس التعاون الخليجي، رغم ذلك استطاعت تخطي العقبات

وتطوير علاقات باستمرار مع الصين، وروسيا، ودول الجوار، مع تجنب هذه الدول دعم إيران لتصبح دولة تمتلك سلاح نووي (تشوبين، ٢٠٠٧، ص ٤٢-٤٣).

تبذل إيران جهودًا واضحة على مر السنوات لتصبح قوى إقليمية في المنطقة تُؤخذ بالحسبان، يشير ذلك الدافع وراء تطوير برنامجها النووي. وحصول أي دولة على الأسلحة النووية، ستجلب فوائد متعددة ومتنوعة لها. وهذا ينطبق أيضًا على إيران، فامتلاك هذا السلاح يمنحها موقفًا مميزًا يمكن استغلاله في التفاوض مع الأطراف الأخرى، وتحقيق أهدافها، أو التقدم نحو تحقيقها على الأقل (رسل، ٢٠٠٨، ص ٧).

يرتبط هذا الدافع والهدف في الرغبة بالامتثال للمشاعر القومية للبلد. يشير هذا المعنى لوصول الحضارة الفارسية العريقة بشكل كبير لوادي النيل وآسيا الصغرى،وقد كونت إيران إرثا حضاريا كواحدة من الحضارات الفارسية على مستوى الحضارات العالمية القديمة.فقد أدرك الشاه أن الحصول على القدرة النووية هي وسيلة لتحقيق حضارة عظمى لإيران، وهذا الهدف استمر بالترسخ في وجدان الإيرانيين. ولم تتغير هذه الرؤية حتى في عصر "آية الله"، إذ يستمر في الإشارة إلى فكرة الإمبراطورية الفارسية وعداء إلى الغرب، ومحاولة الغرب لإبقاء طهران دول نامية ضمن قولها (حسنين، ٢٠١١، ص ٢٠-٢٢).

لم يكن القادة الإسلاميون في إيران مقتنعين أبدًا بدور الشرطي للخليج في فترة الشاه الأسبق. أكد الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني ذلك عندما قال في افتتاح مؤتمر دولي حول "الخليج الفارسي" في أوائل عام ١٩٩٠،"أن إيران الإسلامية لا تريد أن تكون شرطيًا للخليج. هذا بعيد جدًا عن رؤيتنا، ويعتبر هذا الدور عدائيًا للإسلام والإنسان ومعادي لتاريخنا". (النعيمي، ١٩٩٤، ص ١٥١).

يعدُّ القادة الإيرانيون أن إيران بإمكانها أن تؤدي دورًا إقليميًا نشطًا بفضل قوتها الاقتصادية والعسكرية. وهذا يتضح تدريجيًا من خلال بناء دولة قوية، ذلك لكون برنامجها النووي مرتبط برؤية إستراتيجية بدورها المستجد في العصر الجمهوري، وهذا يتضح تدريجيًا من خلال بناء دولة قوية، رغم أن الإيرانيين يولون اهتمامًا خاصًا لأمن منطقة الخليج، ويسعون لإنهاء وجود القوات الأجنبية، ما يعني أن المسؤولية لمواجهة التحديات وتحقيق الأمن تقع على عاتق الشعب الإيراني بالدرجة الأولى (دالتون، ١٩٩٤، ص ٢٧-٢٩).

ثانياً: الدوافع الخاصة

انضمت إيران إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية، فقررت أنها تريد الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم بموجب اللوائح الدوليّة. وأعلن عن نجاحه العملية التخصيب من خلال أجهزة الطرد المركزي في منشأة ناتنز النووية. وقال نائب مدير الطاقة النووية الإيرانية محمد سعيد البرادعي الأسبق، إن إيران ستحاول تطبيق (٥٤) ألف جهاز طرد مركزي، وستعتمد إيران على القوة القادمة من (بي ٢) لأجهزة الطرد المركزي، إذا كان الإيرانيون يمكنهم تخصيب اليورانيوم في السنة بنسبة (٣.٥٪ تناسب الاحتياجات المدنية)، وسوف تكون في نهاية المطاف قادرة على تخصيب اليورانيوم بنسبة أعلى تمكنهم في تطويرها للأغراض العسكرية. إنّ الإنتاج الضخم لليورانيوم المخصب على المستوى العالمي (٩٠٪) عملية معقدة للغاية، لكن إيران تناور بشكل جيد مع المفاوضين الغربيين حتى تصل إلى ذلك المستوى. ويعتبر هذا عاملاً رئيسياً في تسريع بناء الأسلحة النووية، إذ تخلت إيران عن العمل على تطوير أجهزة الطرد المركزي من طراز بي-٢٠ اللازمة لإنتاج الوقود النووي (صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٠٣، أبريل ١٨، ٢٠٠٦). وهناك العديد من الحجج النظرية لتبرير استخدام الدول للقدرات النووية (حمدان، ١٩٨٧، ص ١٩-٢٤). ومن أبرزها ما يأتي:

الدافع العسكري: التفكير الاستراتيجي الإيراني يركز بشكل كبير على الدروس المستفادة من الحرب الإيرانية- العراقية، والتهديد الأمريكي-الإسرائيلي لإيران (السيد، ٢٠١٦، ص ٨-١٠)، للتخلص من القيود الذاتية التي قد يفرضها خصومها عليهم، أو الامتثال للالتزامات الدوليّة (ذكي وشاهين، ٢٠١٧، ص ١٦-١٧).اعتبارات عسكرية: تعود بالنظر إلى أن العديد من الأطراف في المنطقة، مثل إسرائيل وباكستان والهند، تمتلك أسلحة نووية، وتشير التقديرات إلى أن إسرائيل تمتلك قنابل نووية، يشمل حجمها حوالي ٢٠٠ قنبلة نووية. تشير مصادر مختلفة إلى أن إسرائيل قد تمتلك أسلحة نووية تكتيكية، يمكن استخدامها للمدفعية والضربات الجوية. ليس ذلك فحسب، فإن إسرائيل لديها القدرة على تطوير خطة حرب باستخدام أسلحة الدمار الشامل لأنها تخفي عمداً قدراتها النووية ليس ذلك فحسب، بل بالإضافة إلى إعلان حيازة الهند وباكستان للأسلحة النووية (فتحي، ٢٠٠٦، ص ٣٦٠-٣٦١).

الدافع الاستراتيجي: تكمن عملية تطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار رؤية متكاملة للسياسة الخارجية الإيرانية على المستويين الإقليمي، والدوليّ، فضلاً عن برنامج متكامل لإعادة بناء الجيش الإيراني، وترتكز سياسة إيران الخارجية على اكتساب مكانة متميزة

في المنطقة، وتشير بعض التقديرات إلى أنّ القيادة الإيرانية تعمل في إطار هذا الاعتراف بمكانتها لتلعب أدوارًا متعددة، بدءًا بالمشاركة في الاتفاقية الأمنية الخليجية وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، وترتكز الرؤية الإيرانية الرسمية على النظام الدوليّ في وضع إستراتيجية الاستقطاب. الأول مليء بالفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والثاني هو استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة على أساس نظام القيم المشتقة من الإسلام، وأخذ الخبرة والتجربة الناتجة عن الثمانينات والتسعينات، لذلك يمكن للأسلحة النووية أن تزود إيران بأداة مهمة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدوليّة (علي، ٢٠٠٣، ص ٩٣-٩٥).

الدافع الأمني: استمرار الضغط الأمريكي والغربي منذ الثورة الإسلامية، والأزمة المستمرة بين إيران والولايات المتحدة، ومضاعفة عدد القواعد العسكرية في المنطقة، وغزو العراق، وتصنيف إيران بين الدول بمحور الشر، والسعي الأخير لمذهب الاحتواء المزدوج، الأمر الذي يقود المجتمع الدوليّ إلى مؤامرة تهدف إلى عزل إيران وتفكيكها، مما أقنع الإيرانيين بأن التخوف العسكري الأمريكي لها بالحسبان، ويجدر اخذ الحيطة والحذر لذلك (شوقي، ٢٠٠٧، ص ١٧٩)، والعمل على بقاء إيران في محور النووي، إذ إنّها محاطة بالقوى النووية من جهات ثلاث: "روسيا في الشمال، والهند، وباكستان من الشرق، وإسرائيل من الغرب" (شوقي، ٢٠٠٧، ص ١٨٠).

الفصل الرابع

المواقف الخليجية والإقليمية والدوليّة من البرنامج النووي الإيراني

استمرار إيران في البرنامج النووي أثار مخاوف دول الخليج العربي، من حيث كمية الأسلحة الدفاعية الحديثة ونوعيّتها، وأثار اندفاع إيران نحو شراء الأسلحة، تساؤلات كبيرة حول ما إذا كان البرنامج النووي الإيراني، سيؤثر على أمن منطقة الخليج العربي، وعلى البيئة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بأكملها، بالإضافة إلى تقويض قواعد حظر الأسلحة. زد على ذلك أنّه يشكل تهديدًا مباشرًا لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، ويعرض أمن المنطقة، وعدد من القوات الأمريكية المتمركزة في الشرق الأوسط للخطر(المطيري، ٢٠١١، ص ٧٤).

أعلنت دول الخليج العربي مرارًا أنّه ليس لديها نوايا بامتلاك أسلحة نووية، لذلك يُعدُّ برنامج إيران النووي أمرًا مروعًا لها. في حين تدعي إيران أنها تطور البرنامج للأغراض السلمية فقط، رغم مزاعم الولايات المتحدة، والوكالة الدوليّة للطاقة الذرية المختلفة، مما أثار مخاوفًا وشكوكًا حول كون إيران تعتزم أيضًا تطوير البرنامج للأغراض عسكرية، واحتمال امتلاكها أسلحة نووية. يمكن أن يؤدي إلى سباق نحو التسلح النووي لباقي الدول منطقة الخليج والشرق الأوسط (باديب، ٢٠٠٥، ص ٢٧).

محددات السياسة الخارجية الإيرانية

تعدّ السياسة الخارجية مجموعة من المتغيرات المتعلقة بأزمة البرنامج النووي لإيران، وأهدافه وراء تطويره، ومدى تأثير صانعي القرار. وتُقسّم تلك المتغيرات على النحو الآتي:

١. المتغير الاستراتيجي والعسكري، ويتعلق هذا المتغير بتعزيز القوة الإيرانية، ما يؤدي دورا مهما في اتخاذ القرارات الإيرانية، وبناء قوة ردعية لمجابهة التحديات الخارجية من الجانب الإقليمي والدوليّ.
٢. المتغير الأيدلوجي، يبنى هذا المتغير على معتقدات النظام السياسي الإيراني وقيمه، الهادف إلى النفوذ والسيطرة وتوسع المجالات الحيوية لإيران.

٣. المتغير السياسي يرتبط بهيمنة النخب الثورية، والجناح المحافظ على مختلف مؤسسات صانعي القرار الإيراني وبالأخص بصناع القرار للبرنامج النووي في إيران، بسعيهم في التوسع والنفوذ الإقليمي، وبامتلاك التكنولوجيا النووية بكافة مجالاتها العسكرية (العتوم وآخرون، ٢٠٢٠، ص١٥٩).

المبحث الأول: محددات العلاقات الخليجية-الإيرانية

يشير مصطلح "محددات العلاقات" إلى العوامل والعناصر التي تؤثر على توجه العلاقات بين الدول وتطورها. وعند تحليل العلاقات بين الخليج وإيران، يتعين استيعاب العوامل التي تؤدي دورًا في توجيه هذه العلاقات، سواء كانت إيجابية، أو سلبية، وإذا أردنا تحليل هذه العلاقات بدقة، يجب أن ننظر إلى العوامل الجغرافية، والسياسية، والأمنية،والإستراتيجية، والثقافية لكلا الجانبين، مع العلم أن هنالك كثير من العلاقات بين إيران ودول مجلس الخليج العربي،وسنركز في هذه الدراسة على محددات رئيسيه **(ايمان، ٢٠١٨، ص ٢٠٨)**، وفي مقدمتها:

١- **التقارب الجغرافي:** تعدُّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزءًا من إقليم الخليج العربي، الذي يضم المملكة العربية السعودية، والبحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وسلطنة عمان، والعراق. يتسم هذا الإقليم بالأهمية، فهو يحتوي على جزر ذات أهمية اقتصادية وعسكرية، ومن يتمكن من السيطرة على هذه الجزر يمكنه السيطرة على ممرات الشحن البحري باتجاه المحيط الهندي والمنطقة الخليجية. بالإضافة إلى أهمية مضيق هرمز ذي الأهمية الإستراتيجية، فهو يعتبر الممر الوحيد لتصدير النفط من منطقة دول الخليج العربي إلى دول العالم. (الظالمي، ٢٠١٣، ص ٤). بأن إيران تجاور دول الخليج العربي مباشرة نظرًا لامتلاكها السواحل الممتدة على امتداد الضفة الشرقية لدول الخليج العربي. ساعد هذا البعد الجغرافي والقرب في خلق العديد من المشكلات بين الجانبين، ولا سيما فيما يتعلق بالحدود والممرات البحرية التجارية، والثروات الطبيعية من النفط والغاز(امينة، ٢٠١٠، ص ٧٨).

٢- **البعد الاجتماعي والسكاني:** فقد أسهم البعد الجغرافي والقرب بين طهران ودول الخليج العربي في التواصل والتنقل بين الجانبين عبر الضفتين الشرقية والغربية للخليج. ونتج عن ذلك وجود ترابط ديموغرافي وعلاقات اجتماعية تعاونية بين الجانبين. على الرغم من وجود

عائلات وأفراد من دول الخليج العربي لهم أصول إيرانية، كما هو الوضع في الكويت والإمارات والبحرين.

٣- **البعد التجاري والاقتصادي:** تعدُّ إيران شريكًا تجاريًا مهمًا للعديد من دول الخليج العربي. على سبيل المثال، الإمارات العربية المتحدة هي الشريك الاقتصادي الرئيسي لإيران، ووفقًا للإحصاءات الإيرانية، هناك حوالي ٨٠٠٠ شركة إيرانية تعمل في الإمارات العربية المتحدة في مجالات التجارة، فيما بلغت صادرات الإمارات العربية المتحدة حوالي ٣١٪ من إجمالي واردات إيران، وفي عام ٢٠١١، تصدرت إيران قائمة أكبر ثلاثة أسواق للصادرات من دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث شكلت حوالي ١١٪ من إجمالي الصادرات (عيد، ٢٠١٥، ص ٤).

٤- **البعد المذهبي:** توجد علاقات معنوية قوية بين سكان دول الخليج العربي وإيران بسبب الطائفة الشيعية. إذ تعدُّ إيران أكبر دولة إسلامية في العالم من حيث المذهب الشيعي، وهذا أدى إلى وجود روابط معنوية وثقافية قوية بين الجانبين، على الرغم من وجود بعض التوترات السياسية والاقتصادية بينهما (عيد، ٢٠١٥، ص ٤).

الأطماع الإيرانية من تطوير البرنامج النووي

تستخدم البرنامج النووي كأداة سياسية من أجل فرض الهيمنة والسيطرة على منطقة الخليج وإرهابها، ودعم الحركات والميلشيات التابعة لإيران، والسيطرة والتحكم بمدخلات ومخرجات الخليج العربي عن طريق الممرات المائية، كمضيق هرمز، والسيطرة على حقول النفط والجزر الثلاث الإماراتية، والتوسع الإقليمي، وضم أراضٍ ومياه إقليمية جديدة لطهران، مما يزيد من اقتصادها، وباستخدام الرعاية الإيرانية في أقطار دول الخليج العربي للتدخل في شؤون المنطقة الداخلية من الناحية الإستراتيجية والسياسية، واستخدام الجزر منفذًا للعبور، وللتهريب الأمني والعسكري (البادي، ٢٠١٢، ص ١٠٢- ١٠٧)

المبحث الثاني: مواقف دول مجلس الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني.

موقف دول مجلس التعاون الخليجي، (السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت)، وذلك من خلال تجدد دورها الرئيسي في المفاوضات مع إيران، بخصوص برنامجها النووي، بهدف إقناعها بالتخلي عن فكرة عملية تخصيب اليورانيوم، فقد بقي دورها هامشيًا في موضوع الملف النووي، والتحليل الدقيق لتصرفات دول الخليج يكشف عن جزء من العقلانية والمنطق في هذا السلوك، مما يظهر أيضًا أن صمت دول الخليج قد يكون مبررًا، ولا ترغب بخوض صراع مع إيران، وغير مستعدة بشكل كامل للخوض فيه.

إنّ الصراع سيعود بالضرر على كلا الطرفين، بحيث تركز بشكل أساسي على النمو الاقتصادي واستمرار تدفق الاستثمارات والتصدير النفطي لدول العالم (انطوكي، ٢٠٠٦، ص ٤٥).

أثارت الحوادث النووية المتتالية في إيران خلافات في الرأي العام العربي، وخاصة في منطقة الخليج العربي. وتتجلى هذه الخلافات في دعم،أو معارضة تخصيب اليورانيوم. يُسَنِد المؤيدون موقفهم إلى عدة حقائق، منها أن إيران ليس لديها أسلحة نووية حتى الآن، و كل ما تقوم به إيران هو تخصيب اليورانيوم بمعدل لا يسمح لها بإنتاج قنبلة. يُشددون على أنها في مختلف الأحوال، لا يمكن استخدام القنابل الذرية، على الدول المشاطئة لها، لقرب المفاعل النووية الإيرانية (مفاعل بوشهر) من الخليج. ويمكن أن يكون خطيرًا، في حالة حدوث تسرب إشعاعي، أو تعرضها لهجوم من الخارج. وسعي إيران إلى نشر الطمأنينة بين دول الخليج العربية، مؤكدةً أنّ الملف النووي الإيراني لا يشكل خطرًا عليها (الخالدي، ٢٠٠٧، ص ١٢٣).

أكدوا المسؤولون الإيرانيون على نواياها السلمية، التي بدأت تظهر في زيارات منتظمة لدول الخليج العربي بهدف تأكيد صحة نيتها. لا تبدو الدول المجاورة لإيران والأقرب إليها، راضية تمامًا عن موقف الجمهورية الإسلامية، وفي الوقت نفسه، عدم اتخاذها موقف جاد الدول الخليج العربي لعدم ثقتهم بإيران وأمنها. وهذا يعكس اعتمادهما الكامل لدول الخليج على الولايات المتحدة كمقوم أساسي لحماية أمنهم (الزيات، ٢٠٠٦، ص ٥٨).

في القمة السادسة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي المنعقدة في أبو ظبي في ديسمبر ٢٠٠٥، حظيت قضية التسلح الإيراني، المتعلقة برنامجها النووي، بأولوية كبيرة في اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي. حيث أعلن الأمين العام عبد الرحمن عطية لمجلس التعاون الخليجي

أن دول المجلس لا ترغب في سباق نووي في المنطقة، والمجلس متوتر من ذلك. لكن مفارقة البيان الختامي لم توضح هذه المخاوف بشكل صريح، ولكنه أشار بوضوح إلى الحاجة لوضع إسرائيل تحت اتفاقية عدم انتشار الأسلحة الدمار الشامل النووية، وإلزامها بتفتيش منشآتها النووية بواسطة الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، واقتراح قمة المجلس التعاون الخليجي جعل منطقة الشرق الأوسط، و منطقة الخليج العربي، خالية من أسلحة الدمار الشامل. عكست هذه المبادرة فجوة بين المحتوى الذي اقترحه الاجتماع، والمحتوى المنصوص عليه في البيان الختامي (البدراوي، ٢٠٠٦، ص ٦٥٩).بينت عددًا من الأسباب:

أولاً: على الرغم من اتفاق دول الخليج الست على قضية الخطر النووي الإيراني، إلا أنها تتمتع بعلاقات جيدة مع إيران على المستويين السياسي والاقتصادي. وهذا يعكس سمة من سمات العلاقات بين إيران ودول الخليج. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والسعودية ١٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، وزاد إلى مليار ريال سعودي في عام ٢٠٠٤. وتُعد الإمارات حاليًا ثالث أهم سوق لإيران، والإمارات هي خامس أكبر دولة تورد البضائع إلى إيران (المطيري، ٢٠١١، ص ٧٦).

ثانياً: يبدو أن دول الخليج العربي هي الجار الأبدي لدولة إيران، خاصة وأن دول الخليج لا تزال تعاني من تأثير الملف العراقي وتدرك جيدًا مدى نفوذ إيران بسبب تعداد سكاني يصل إلى ٧٠ مليون نسمة. ولم ترغب دول الخليج في مواصلة سياسة التصعيد مع إيران. ومع ذلك، فإن التصعيد ضد إيران ليس مناسبًا. والتركيز على الملف النووي الإسرائيلي هو الخطر الحقيقي. وتجنب رغبات الولايات المتحدة بدعوة دول مجلس التعاون إلى اتخاذ موقف جماعي ضد ملف إيران النووي (المطيري، ٢٠١١، ص٧ ٧).

ثالثًا: إنّ دول الخليج العربي تدرك بشكل جماعي تهديد البرنامج النووي الإيراني لأمنها القومي، وهذه التخوفات لها ما يبررها، فقد أصبحت محاطة بدول ذات أطماع نووية، مثل إيران والهند وباكستان وإسرائيل. لذلك فإن الموقف الخليجي لم يتجاهل قضية الانتشار النووي ولم يذكر إيران بشكل محدد. وإشارة على ضرورة جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل (الاسلمي و السيد، ٢٠٢١، ص ٣٨).

المطلب الأول: موقف المملكة العربية السعودية

تعدُّ العلاقات للمملكة العربية السعودية مع إيران متوترة وغير مستقره لاعتبار إيران أن المسلم السني هو العدو الأول لها، كون السعودية تعدُّ اكبر تجمع سكاني للسنة في الدول

الإسلامية خاصة منطقه الخليج، واستغلال أقليات الشيعية متواجدة في السعودية للإضرار بها، وهذا ما دعا لتوتير العلاقات بين السعودية وإيران،(الجرابعة، ٢٠١٢، ص ٧٤).

يرى الباحث أن هنالك مجموعة من العوامل أدت إلى توتر العلاقات الإيرانية – السعودية وتوترها على مر العهود، وهي:

أولا:محاولة إيران اختراق دول الخليج العربي في التأثير لتوجهاتها السياسية بما يتناسب مع مصلحتها الخاصة، ما جعل المملكة العربية السعودية ترفض، لكونه تعدي على نفوذها الاستراتيجي لقرب دائرة نطاق الجوار المباشر للملكة العربية السعودية.

ثانيا: التغلغل الإيراني يفي المنطقة العربية، واستمرارها بتطوير البرنامج النووي كأداة سياسية،في توسيع نطاق تأثيرها على العلاقات في الدول العربية، وعلى الملفات المتعلقة بالأزمة السورية والقضية الفلسطينية والأوضاع بالعراق. ومحاولة تقليل الدور السعودي في منظومة المجتمع العربي، لزيادة عدم الاستقرار، وتحقيق مصالحها.(الجرابعة، ٢٠١٢، ص ٧٦).

ثالثا:رؤية المملكة العربية السعودية،لإيران منافساً حقيقيا في زعامة العالم الإسلامي، ومحاولة إيران إضعاف الدور السعودي. وعلى صعيد الأزمة السورية فقد قامت إيران بدعم نظام الحكم السوري، والسعودية كانت خلاف ذلك، بدعمها المعارضة السورية.

رابعا: قيام إيران بخلق توتر داخل المملكة العربية السعودية من دور مباشر وغير مباشر في إثارة التوترات من الجانب الإعلامي لإيران في تبني مواقف الجماعات المعارض من الشيعة، وتحفيز سكان الشيعية السعوديين في إبراز مواقفهم، وتوتير الأحداث المتواجدة داخل السعودية، ما احدث تصادمًا بين الشيعية السعوديين والسلطات السعودية.

خامسا: توجه إيران إلى تطوير القطاع العسكري لها من التقليد إلى تفعيل البرنامج النووي،وإنشاء مفاعلات، وعمليات تخصيب اليورانيوم، الذي يهدد أمن المنطقة واستقرارها، وفرض قوّة جديدة في منطقه الشرق الأوسط(مهتدى، ٢٠٠٤، ص ٨٣- ٨٤). سعت جاهدة المملكة العربية السعودية لزيادة نفوذها بالمنطقة، وأعلنت ماخرا أعضاء مجلس التعاون الخليجي عن خطة تهدف إلى تطوير التكنولوجيا النووية السلمية عام ٢٠٠٧ (Drum, 2008, p22).

يؤثر البرنامج النووي الإيراني على استقرار المنطقة ومصدرا لتهديد أمن المملكة العربية السعودية ومكانتها ومصالحها بالمنطقة (Bechner,2007, p7). وعدم امتثال إيران لاتفاقية والتزامها ببنودها وعدم المصداقية لوكالة الدولية لطاقة الذرية، باعتبار اتفاقية لمنع الانتشار النووي حجر أساس لضبط الانتشار النووي في العالم، وعدم الالتزام دول منطقة الشرق الأوسط بها، فستجد المملكة العربية السعودية نفسها مرغمه على اتخاذ خطوات دراماتيكية. ووجت تحذير إلى دول الناتو بأن وجود مثل هذا البرنامج سيجبر المملكة العربية السعودية على إتباع سياسات يمكن أن تؤدي إلى آثاره عواقب وخيمة لا حصر لها.(صحيفة القدس العربي، ٢٠١١/٦/٣٠، العدد ٦٨٥٩، ص ٢).

تمثل موقف المملكة العربية السعودية من البرنامج الإيراني في ظل تطويره وعملية تخصيب اليورانيوم، وبتشكيله خطر على استقرار المنطقة، وإبراز قوه إقليميه جديدة تسعى إلى الهيمنة وفرض السيطرة على دول الجوار لتحقيق مكاسبها ومصالحها، واهم المواقف من المملكة العربية السعودية أهمية الحوار الدبلوماسي لحل الخلافات، والابتعاد عن الجانب العسكري أو ألمواجهه. وقد قادت المملكة العربية السعودية حملة معارضة خليجية، وقلقًا بشأن برنامج إيران النووي. ولا ترغب السعودية بتوقيع اتفاقية فرض عقوبات على إيران وتعارض بشدة العمل العسكري ضدها. قال وزير الخارجية سعود الفيصل السابق:إلقاء اللوم على الغرب لتطوير الطموحات الإيرانية النووية من خلال السماح لإسرائيل بامتلاك أسلحة نووية، وشدد الفيصل على الحاجة إلى حل دبلوماسي، وأبدى قلقه بشأن فشل ذلك، ودعا الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى إتباع سياسة متوازنة ودعا أيضًا إلى تحقيق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل (البدراوي، ٢٠٠٦، ص ٩٦).

ونستنتج من ذلك الموقف محاولته الابتعاد من التصعيد العسكري مع إيران، والتوجه إلى الحلول الدبلوماسية، مع الإصرار على أن تكون المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لأنّ الدخول في صراع ستكون أضراره كبيرة على الطرفين.

المطلب الثاني: الموقف الكويتي

تعدّ العلاقات الكويتية-الإيرانية علاقة هبوط وصعود في مراحل عدة ومختلفة، كشأن العلاقات الدوليّة بدول الجوار عمومًا، إلا أنّ معظم العلاقات اتسمت بالإيجابية في أغلبية مراحلها، إذ كانت فترات الأزمة والتوترات بينهما هي فترة حرب العراق مع إيران عام

١٩٨٠واستمرت لمدة ثماني سنوات، وكانت المصالح من محددات العلاقة بين الطرفين، بسبب ما تمتاز به إيران من إدارة وترتيب السياسي، وموقعها الجغرافي المتميز، ومن جوانب أخرى فإن الكويت تقع على رأس مثلث الأضلاع بين العراق وإيران والسعودية، مما جعل إيران تنظر لها كميزة بعين المصلحة، وبالخصوص وأن الكويت لديها مخزون نفطي كبير، ما أعطى لها قيمة كبيرة من الناحية الاقتصادية والمادية (كشك،٢٠٠٨، ص ٣٣)، وكانت من أكثر العلاقات تسودها حيوية بين دول الخليج العربي مع إيران، لأنّ الطرفين يوجد بينهما الكثير من المصالح والتحديات، وقد استمرت العلاقات بتناغم وتبادل الوفود الرسمية والشعبية بين الكويت وإيران، وزادت العلاقات بشكل اكبر بفترة حكم الرئيس الإيراني خاتمي عام ١٩٩٧، وفتح الحوار والسياسة المفتوحة على منطقة دول الخليج، وحسن الجوار والتعايش السلمي بين دول الخليج العربي، وسارعت الكويت وإيران إلى تجاذب المصالح وعبرت فيها عن التعاون المشترك بينهما (العبادي، ٢٠١٢، ص٤٧).

خلال زيارة قام بها حسن روحاني، كبير أمناء مجلس الأمن إلى دول الخليج، قدم ريتشارد ليبرون، السفير الأمريكي في الكويت، خطابًا حادًا انتقد فيه إيران بسبب استمرار برامجها النووية، وحيازتها لأسلحة الدمار الشامل، وتدخلها في العراق، وتقويضها لعملية السلام في الشرق الأوسط، ودعمها للإرهاب. هذا الخطاب أثار ردود فعل واسعة في الكويت. في الوقت نفسه، ألقى جاسم الخرافي، رئيس مجلس الأمة في الكويت، كلمة أعرب فيها عن استنكاره لتدخل السفير الأمريكي في الشؤون الداخلية للدولة، قائلاً: "لا ينبغي لأحد أن يتدخل في شؤوننا، ونحن نحترم آراء الآخرين ولا نتدخل في شؤونهم" (العتيبي، ٢٠٠٦، ص ٣٠). وفي كلمة ألقاها صاحب السمو الملكي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أوضح موقف دولة الكويت من البرنامج الإيراني بثلاثة مبادئ: دعم الموقف السلمي وتفضيله من الحل العسكري من الأزمة، والمبتغى في تعاون إيران الكلي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدولية ليكون شرق أوسط خاوي من أسلحة الدمار الشامل النووية.(المطيري، ٢٠١١، ص ٨٠).

تخوف الكويت، ودول الخليج العربي بشأن طموحات إيران بالبرنامج النووية والشك في نواياها، وتطوير القدرات النووية الإيرانية يشكل عاملًا مهمًا في عدم الاستقرار،وتهديد أمن المنطقة، ومن المؤكد أن النتائج لا يمكن توقعها،إما على صعيد التسلح النووي إلى عدم استقرار المنطقة، والتلوث البيئي على الإنسان والحيوان من تسرب إشعاعات المفاعلات النووية، بسبب قربها من المصبات المائية على المدى القريب، أو البعيد. واعترافًا بهذا الاعتقاد، اتخذت الكويت موقفًا يتفق مع الموقف الأوروبي، وهو إدخال إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي

لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإيقاف عملية تخصيب اليورانيوم، التي ستتحقق لها فوائد سياسية وتجارية وتقنية كبيرة(السري، ١٩٩٩، ص ٥٨)

يتمثل الموقف الكويتي من البرنامج النووي الإيراني، بأهمية الحفاظ على استقرار المنطقة، والوصول إلى مباحثات واتفاقيات تسهم في إعادة المفاوضات في الاتفاق النووي، والرغبة في دخول إيران في اتفاقية منع الانتشار النووي، وأن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، والابتعاد عن الحلول العسكرية والتوجه لحلول دبلوماسية سلمية (فريح، ٢٠٢٠، ص ١).

يرى الباحث للموقف الكويتي أهمية في التوصل إلى حلول دبلوماسية للبرنامج النووي الإيراني، والعمل على استقرار أمن المنطقة، وإدخال إيران في اتفاقية الأمن النووي.

المطلب الثالث: الموقف البحريني

هنالك العديد من محددات العلاقات البحرينية- الإيرانية مثل: الروابط السكانية،والمذهبية والطائفية، التي تربط بين الشعب البحريني والإيراني، ووقعت اتفاقيات بين البلدين التي تنظم الأعمال في مجالات التعاون المختلفة فيما بينهم. ومنها الجوانب الأمنية والتزام كلا الطرفين بذلك على المستوى الرسمي، مع التزم البحرين بحسن الجوار وعدم التدخل بالشأن الداخلي لإيران. ومع ذلك لم تترك الأوساط الإيرانية فرصةً في إثارة التوترات من فترة إلى أخرى، بسبب دعم إيران للحركات الانقلابية ضد الحكومة البحرينية، وإثارة السكان الشيعة البحرينيين، والتدخل في سياساتها، مما قللت مستوى العلاقات مع طهران إلى مستوى خاص قائم بالأعمال. وما يحصل في الوقت الراهن من توتر للأمن الداخلي للبحرين، وإثارة المشاكل المدعومة بإيران، وهذا ما زاد نسبة التوتر بين الطرفين. في الفترة الأخيرة دعت البحرين إيران إلى التوقف عن إشعال النزعة الطائفية لأبناء الشعب البحريني الواحد، الشيعي والسني فيهم (الحماد، ٢٠٠٢، ص١٦٧). نستنتج من موقف البحرين سعيها للحفاظ على استقرار المنطقة، وتعاون أمني مع إيران، برغم من التوتر المستمر من فترة لأخرى لتصرفات النظام الإيراني وسياستها غير الواضح والمستفزة.

يتسم الموقف البحريني بالثبات، وبإيجاد حلول دبلوماسية بأهمية الحفاظ على استقرار والأمن بين دول المنطقة والوصول إلى مباحثات واتفاقيات تسهم في إعادة المفاوضات في الاتفاق الأمن النووي. دعا وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة لإيران إلى كسب ثقة المجتمع الدولي، قائلا: "إن كان البرنامج يهدف إلى الاستخدامات السلمية، فلا يوجد تخوف

ولا شيء يمنعنا من التفكير في مصادر طاقة جديدة في إيران ودول أخرى." وهناك خطوات يجب على إيران إتباعها لضمان دعمنا، ونرحب بالاستخدامات السلمية، فالخطر الحقيقي هو انتشار من الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل في المنطقة، ومن المرجح باستخدامها في الصراعات الإقليمية وفرض الهيمنة والسيطرة في المنطقة، فالخطر يصيب المنطقة كافة في الصراع. لكونها تقع في ساحة الصراع (العرب، ٢٠١٤، ص ١٣٠).

يرى الباحث أن الموقف البحريني هو ضد تصعيد الأزمة والتوتر، وأهمية الحفاظ على استقرار المنطقة وتعاون أمني معها،والسعي إلى إدخال إيران في الاتفاقية النووية، لمنع انتشار الأسلحة النووية، وأهمية خلو منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل. وتحقيق اتفاق نووي قوي ومستدام في المنطقة.

المطلب الرابع: الموقف الإماراتي

المحددات السياسية الإماراتية- الإيرانية تتمثل بالخلافات الإماراتية الإيرانية حول الجزر الثلاث التي احتلتها إيران عام ١٩٧١، ولها أهمية في أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها، إنّ بقاء هذا الصراع دون إرضاء احد الطرفين سوف يدفع المنطقة إلى صراع في أي لحظة، مما يشكل عدم استقرار في منطقة الخليج العربي.وبرغم من الخلاف القائم على الجزر الثلاث،يوجد تطبيع قائم بين الإمارات وإيران بحد أدنى في العلاقات، ذلك لرؤية الإمارات وباقي الدول الخليج العربي لعدم وجود نتيجة لصراع، ومن غير العقلانية الدخول في صراع وعداء مع إيران من أجل مصلحة الطرفين.

ولوجود مكون أساسي في الإمارات، (المكون الفارسي هم الإيرانيون الذين يقيم في الإمارات وليسوا سكان أصليين) هو أهم مكونات في التركيب السكاني بالمجتمع الإماراتي والتي تتحكم بشكل كبير في الاقتصاد والتجارة. وتعد الإمارات هي أكبر شريك تجاري لإيران في المنطقة بتبادلات تجارية سنوية (العبادي، ٢٠١٢، ص٤٨).

رغم التوتر المستمر بسبب الجزر الثلاث، وسلوك النظام الإيراني غير الواضحة والمستفزة سياسيًا. كان الموقف الإماراتي ضد تصعيد الأزمة والتوتر، ويسعى للحفاظ على علاقاتها الجيدة مع الجوار. وتؤمن بأهمية خلو منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل؛ مع وجود اختلافات في وجهات النظر السياسية التي تستخدمها دول الخليج العربي مع إيران، إلا أن الجغرافيا السياسية للمنطقة تجعل العلاقات مع إيران أمرًا لا يمكن تجاهله (الإسلمي والسيد، ٢٠٢٢، ص ٤٠).

يتمثل الموقف الإماراتي من البرنامج النووي الإيراني في أهمية الحفاظ في استقرار المنطقة، وعدم انتشار أسلحة النووية. ودعت الإمارات دول أعضاء مجلس الأمن الدوليّ إلى إدخال إيران في اتفاقية الأمن النووي، والتزامها ببنود هذه الاتفاقية، مع ضرورة تعاون طهران بشكل كامل مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، لتقليل المخاوف الإقليمية والدوليّة، ودول المنطقة المجاورة لها. مع ضرورة إبراز النوايا الحسنة من إيران بهدف حل هذه الأزمة بطريقة سلمية. وقد عبرت الإمارات عن قلقها من البرنامج النووي الإيراني الذي يتطور باستمرار، دون أن يكون له هدف سلمي واضح. ولإيضاح موقف الإمارات، قال الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة السابق، "أن موقف الإمارات يتطلب نزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط. وأشار في الوقت نفسه، إلى أن برنامج إيران النووي أصبح قضية دولية خارج نطاق المنطقة" (الإسلمي والسيد، ٢٠٢١، ص ٣٨- ٤٠).

ويرى الباحث أنّ الموقف الإماراتي يتجه إلى الدبلوماسية، والسعي للضغط على إيران من مجلس الأمن الدوليّ، وإدخالها في اتفاقية الأمان النووي، والابتعاد عن النهج العسكري.

المطب الخامس: الموقف العماني

محددات السياسة العمانية تسعى إلى أهمية وجود علاقات واضحة وصريحة، بعلاقتها مع دول الجوار، وسياسة حسن الحوار مع الجميع، وكان هناك استقرار ثابت بين عمان وإيران، بما لديها من علاقة مميزة بين السكان، منذ سنوات عديدة التي تظهر عمق العلاقات الطيبة بينهما، وكان التواصل والارتباط بين البلدين متواجدًا قبل الإسلام أيضاً،(العبادي،٢٠١٢، ص٤٩). وتخطت العلاقات الطبيعية بين الدول الجوار لتدخل مع إيران مرحلة التعاون الأمني والاستراتيجي، ويهدف التعاون إلى توفير أمن مضيق هرمز، وتوقيع اتفاقيات التفاهم حول التعاون المزدوج.(الإسلمي والسيد، ٢٠٢٢، ص ٤٠).

الموقف العماني اتجاه البرنامج النووي الإيراني، يدعو إلى أهمية الحفاظ على استقرار المنطقة والوصول إلى مباحثات واتفاقيات تسهم في إعادة المفاوضات في الاتفاق النووي، ورفع العقوبات عن إيران، وقال يوسف بن علوي وزير الخارجية السابق: "نحن ضد أي نشاط يهدف إلى إنتاج أسلحة نووية في المنطقة، أو أي أسلحة الدمار الشامل أخرى في منطقة الخليج، للحفاظ على استقرار المنطقة، وتجنب الدخول في نزاعات وتوترات بين دول الجوار. (الإسلمي والسيد، ٢٠٢٢، ص ٤٠-٤١).

ويرى الباحث أنّ سلطنة عمان تحتفظ بعلاقات قوية مع إيران، وتسعى للحفاظ على استقرار المنطقة وتعاون أمني معها، وتسعى إلى تحقيق اتفاق نووي قوي ومستدام في المنطقة.

المطلب السادس: الموقف القطري

يتمثل موقف قطر في أهمية وجود علاقات واضحة وصريحة مع إيران، وإنشاء علاقات سلمية معها. رغم أن العلاقات القطرية الإيرانية تحتفظ بعلاقات قوية مع إيران، وتسعى للحفاظ على استقرار المنطقة وتعاون أمني معها، تعزيز العلاقات الإيرانية مع جيرانها الخليجيين. (الإسلمي والسيد، ٢٠٢١، ص ٣٨).

تمثيل الموقف القطري من البرنامج النووي الإيراني بأهمية التركيز في حل جميع القضايا والخلافات بين الدول الخليج بالطرق السلمية، وعبرت عن وجهة نظرها الخاصة بالبرنامج النووي لإيران، ويعترف بحق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي بهدف إنتاج الطاقة، شريطة أن لا تكون لأهداف عسكرية، في الوقت نفسه حق للمنطقة المحيطة بها أن تكون في أمن واستقرار، وخالية من أسلحة الدمار الشامل (العبادي، ٢٠١٢، ص٥٠). أكد أمير دولة قطر تيم بن حمد آل الثاني خلال زيارته للولايات المتحدة أنهم لا يرغبون في رؤية أسلحة نووية في المنطقة. ودعوا إلى الحوار لكل من دول الخليج وإيران لتفادي تصاعد التوترات ودخول المنطقة في صراعات أخرى. (الإسلمي والسيد، ٢٠٢١، ص ٣٨-٣٩).

يرى الباحث أنّ موقف قطر يؤكد على أهمية استقرار المنطقة وأمنها، وخلوها من الأسلحة النووية، وإيجاد صيغة أمنية مشتركة في حل الخلافات بين دول الخليج العربي. والسعي للحلول دبلوماسية وتعزيز العلاقات القطرية مع الإيرانية.

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية

يعتبر أمن منطقة الخليج هو امن المنطقة الإقليمية، بمعنى أنه يتعلق بكافة الدول المجاورة التي تنتمي إلى منطقة واحده "دول الخليج العربي والعراق وإيران"، ويعد الأمن الإقليمي للخليج من الاهتمامات السياسية الدولية بشكل عام، واهتمامات السياسة الإقليمية بشكل خاص، في معظم التفاعلات الدولية في المنطقة منذ اندلاع الحرب الإيرانية العراقية، والحرب الأمريكية في أفغانستان في أوائل عام ٢٠٠١، والحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق في عام ٢٠٠٣، التي جاءت لإنهاء تصاعد الإرهاب وتأثير البرنامج النووي الإيراني، وهو

موضوع يطرح نفسه بأنها أزمة تواجه المنطقة الإقليمية والدولية. وتطور البرنامج النووي الإيراني سيكون له أثار وتداعيات على المنطقة، لأهمية منطقة الخليج وحساسيتها، وإضرابات المواقف الإقليمية المختلفة من برنامج النووي الإيراني. سعت إيران لتحقيق توازن استراتيجي في موازين القوى مع القوى الإقليمية، وفي مقدمتها إسرائيل وباكستان. تمتلك إيران نفوذا إقليميا من خلال استغلال الإحداث الإقليمية، مما عزز البرنامج النووي الإيراني لصناع القرار لتبني نهج وسلوكي أكثر تطرفا. التغير في سلوكيات السياسة الخارجية لإيرانية، وهو عبارة عن نهج وسلوك يسعى لفرض الهيمنة، وإحراز التفوق بالأسلحة وردع التهديدات عن نفسها . (كوخ، ٢٠٠٦، ص ٤٥).

المطلب الأول: المحددات الإقليمية

على المستوى الإقليمي، هنالك محددات أخرى أثرت المواقف الإقليمية في مواكبة برنامج إيران النووية؛ وبشكل فريد ومهم تتواجد في منطقة ذات حساسية وإضرابات من التأثيرات الدائرة بها، والمواقف المختلفة من الأطراف لها، وقد عززت بعض تلك المتغيرات في فرص كل من إسرائيل وتركيا في أدارت الأزمات بما يلبي مصلحتها، أما البعض الآخر فرض قيوداً على سياساتها. يمكن تناول محددات المواقف الإقليمية البارزة من البرنامج النووي الإيراني لكل من إسرائيل وتركيا.

المحددات السياسة الخارجية لإسرائيل، **أولا:** تتعلق بقضية البرنامج النووي الإيراني وتطويره الذي وصل الى اقترابه من امتلاك السلاح النووي، والشعور الإسرائيلي بالتهديد لأمور أهمها:

١- الخوف من كسر الاحتكار النووي الإسرائيلي بالمنطقة: إعطاء إسرائيل أهمية قصوى منذ سنوات لبرنامج إيران النووي وتضعه في مقدمة سياساتها لكونه يحمل في ثناياه وفق اعتقاد إسرائيل - إذا تمكنت طهران من امتلاك السلاح النووي – يكسر احتكار إسرائيل لسلاح النووي والعمل على تغيير استراتيجي بميزان القوى لمنطقة الشرق الأوسط بصورة جذرية وجديدة، وإحداث واقع جديد تصبح إيران دولة إقليمية ذات قوة ومكانة ونفوذ وتأثير في المنطقة، مما سيجعلها تشكل تحالف قوي في مجابهة السياسة الإسرائيلية في المنطقة، في حالة امتلاكها السلاح النووي لإيران. ومن جانب اخر للنظرة الإسرائيلية - تقليص نفوذ ومكانة إسرائيل في المنطقة؛ وتعزيز الوضع والنفوذ للقوى المناهضة والمقاومة لها والمتحالفة مع طهران، وخاصة حزب الله، وسورية،

وحماس، والجهاد. (غولد، ٢٠٠٦). وهذا يضبط اخذ قرار بالحرب لإسرائيل ضد الدول العربية، حيث أقنعت إسرائيل خصومها من الدول العربية بأن تدميرها أمر مستحيل، وأمامكم فقط الخيار الدبلوماسية (المليجي، ٢٠٠٥، ص ٣٣- ٣٥).

٢- التهديد الأمني والوجود لإسرائيل: بحثت الحكومات المتعاقبة لإسرائيل بوصف برنامج إيران النووي تهديد وخطر لأمن إسرائيل، وتم تصنيف هذا التهديد (بتهديد وجودي)، يمس البقاء الوجودي لإسرائيل ذاتها، استناداً بان إيران تدعو بصراحة إلى تدمير إسرائيل. حيث قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت السابق في ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ " إن إسرائيل لن تسمح بأي شكل من الأشكال أو في أي مرحلة من المراحل، أن يملك طرف، لديه مثل هذه النيات العدائية إزاءها أسلحة نووية يمكن أن تهدد وجودها" وتوافقت جميع الآراء لرؤساء الحكومات من بعده(أولمرت، ٢٠٠٦، ص٩)

ومع هذه المخاوف من البرنامج إيران النووي، اتخذت إسرائيل موقفين محددين: الأول: الحديث بشكل صريح وعلنا بتصريحات لبعض كبار المسؤولين في إسرائيل، لاحتمال ضرب المنشآت النووية لطهران، ويتزامن مع المناورات العسكرية بين الحين والآخر. فتلك التصريحات هو الاستخفاف بالقوانين الدولية، ولم تلجا الى هذا الخيار، لأنه من الصعب تنفيذه من الناحية التطبيقية، وما يترتب عليه من قيود. أما المحدد الثاني: هو التحرك وضغط على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص بسياستها تجاه إيران وبرنامجها النووي، وهو كان الشكل الأفضل لإسرائيل وحققت نجاحاً كبيراً فيه، مما واجهه إسرائيل مشاكل عده في أثاره هذه المسالة للبرنامج النووي الإيراني، لعدم التزامها باتفاقيه عدم انتشار النووي لدى المجتمع الدولي، وتتخوفها من مطالبة إسرائيل بدخولها باتفاقية نزع التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط (عبد القادر، ٢٠١٠، ص ١٧٨- ١٧٩).

التطبيع بين إسرائيل ودول الخليج

التطبيع بين أي دولة عربية وإسرائيل كان ولا يزال الهدف الأساسي للبيت الأبيض، بغض النظر عن هوية الرئيس المقيم هناك أو انتمائه الحزبي (المنشاوي، ٢٠٢٢). الأمر لا يختلف عن الجانب الإسرائيلي الذي يرى نجاح أي خطوة تطبيع مع أي دولة عربية بغض النظر عن هوية رئيس وزرائها أو الانتماء الحزبي. فصرحت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، "باربرا ليف"، أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب

أن زيارة الرئيس "جو بايدن" المرتقبة إلى إسرائيل، والأراضي الفلسطينية، والمملكة العربية السعودية، ستشهد "أشياء مثيرة للاهتمام حول السلام مع إسرائيل" (سليمان،٢٠٢٣) . تحاول إدارة ترامب تشكيل تحالف الذي يضم، بالإضافة إليها وإسرائيل، ثماني دول عربية، وهي: دول مجلس التعاون الخليجي الست، ومصر والأردن، لتعكس الرؤية الأمريكية لخريطة جديدة لشرق الأوسط. حيث يلعب العرب دور هامشي يخدم مصالح واشنطن وإسرائيل دون اعتبار لأية مصالح حقيقية للشعب العربي بتجاهها، وتضاعف واشنطن جهودها لتطبيع العلاقات العسكرية بين إسرائيل ودول الخليج العربي في فترة حكم الرئيس السابق دونالد ترامب بطرق مختلف (المنشاوي، ٢٠١٩، ص١-٧):

١- استحضار الخطر الإيراني

أرست الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم الخوف من تهديد إيراني وشيك للشرق الأوسط بهدف تعزيز وجودها الأمني، والعسكري، لحماية مصالحها من هذا الخطر. أولاً: خلق حالة من الصراع الداخلي في الشرق الأوسط، تشارك فيه أطراف متعددة، خاصة السعودية والإمارات، في لعبة حرب ضد إيران أو أطراف في المنطقة تدعم إيران، مثل اليمين وسوريا. الأمر الثاني: الاستمرار في الاستشهاد بالوثيقة النووية الإيرانية كوثيقة عاجلة (الأمين، ٢٠٢١، ص ٢٥). في ظل هذه الظروف خطط واشنطن لاتخاذ خطوة أخرى بشأن قضية الشرق الأوسط ، وهي سحب القوات من أفغانستان والعراق، وتقليص وجودها العسكري في المنطقة، والإعلان عنها وإعادتها إلى الولايات المتحدة خلال فترة الحرب. إدارة بايدن. يطرح السؤال: هل يمكن لواشنطن أن تتخلى عن حلفائها التقليديين في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وخاصة الخليج العربي؟ وهذا يعني أن الفراغ الذي ستتركه واشنطن في المنطقة قد يكون بديلاً كان موجودًا في السنوات الأخيرة (الميادين، ٢٠٢٢، ص١-٣).

٢- التوجس من التهديد الإيراني:

قام الأمريكيين بتمهيد الطريق لصفقة من خلال وعدهم بأسلحة متطورة بالكاد رأتها الإمارات في الماضي، وهي تشمل طائرات مقاتلة من طراز F-35، وطائرة حرب إلكترونية EA-18G Growler. نشرت الإمارات قواتها المسلحة المجهزة تجهيزاً جيداً في ليبيا واليمن، فتعتبر أخطر عدو محتمل لها هو إيران على الجانب الآخر من الخليج.

تشترك إسرائيل والولايات المتحدة في مخاوف مماثلة مع الإمارات العربية المتحدة بشأن إيران، وكذلك البحرين، كون تدعي إيران بأن البحرين جزء من أراضيها حتى عام

١٩٦٩. كما يرى حكام البحرين السنة أن بعض الشيعة في البلاد يمثلون طابوراً خامساً محتملاً في إيران، لم تتراجع علاقة الدولتان الخليجيتان بإسرائيل. أيضا هم يتطلعون لفتح التواصل معا، مع العلم أن إسرائيل لديها أحد أهم قطاعات التكنولوجيا في العالم، وعندما تنتهي الأزمة، سيحرص الإسرائيليون على استكشاف صحاري الخليج وشواطئه ومراكز التسوق (بوين، ٢٠٢٠).

منذ بداية مؤتمر مدريد لسلام، الذي تم في اسبانيا في مدريد في عام١٩٩١، حتى طرح وسقف الكثيرون بهذه الاتفاقية واعتبروها سوف تجلب السلام الشامل على نطاق كبير، وتحويل العلاقات بين الدول العدائية الى علاقات ودية وزيادة في الثقة والمعاملات بينها على النطاق الاقتصادي، والسياسي، والأمني، وزيادة التنمية، بين دول الجوار، لكن ومع هذا التطبيع الإسرائيلي العربي، كان فوائد ومكاسب إسرائيل على حساب الدول العربية وتكبد الخسائر وفقدان مكانتها في المنطقة لدول العربية، وظهور إسرائيل كقوة فاعلة إقليمية مسيطرة مع دخولها حدود المنطقة العربية للاستيلاء على أهم ثرواتها، والمكانة الإستراتيجية، وعلى المياه الجوفية، والأنهر، والممرات المائية، والبرية، هذا زادة في تراجع هيبة الدول العربية وخضوعها لاتفاقية أوسلو، التي هي شر وضرر للدول العربية أكثر من فوائدها ومحاسنها (يقين، ٢٠٠٣، ص ٩٥- ١٠٠).

كان رأي الأنظمة العربي لمبادرة السلام بخروج وانسحاب إسرائيل من المناطق التي استوطنتها في فلسطين عام ١٩٦٧، قبل عملية التطبيع مع إسرائيل بمبادرة السلام عام ٢٠٠٠، لكن لم يباشر ويستقبل هذه الشروط من جهة الكيان الصهيوني، فهنالك إستراتيجية وخطط وأعمال تنفذ تدريجيا على ارض الواقع من زيادة الاستيطان، والسيطرة على الأراضي الفلسطينية، ذلك بهدف الاحتلال السيطرة وفرض القوة المطلقة في المنطقة العربية بالشرق الأوسط (عايش، ٢٠٢٠ ، ص ٢-٣) .

منذ بدا ثورات الربيع العربي تبدل أراء الدول العربية من التشرط الى الخضوع وطلب السلام والتطبيع في المنطقة مع القوة الإقليمية، (إسرائيل)، مما ولدت هذا التغير بتوازن القوى وعلى تداخلات واقتصاديات في العلاقات، وأولويات السلام، فقد ذهبت بعض الدول العربية الى عملية التطبيع التي كانت مدعومة بالرئيس ترامب السابق حيث صرح " أن عملية السلام تأتي أولا مع التطبيع مع إسرائيل ثم يأتي السلام نتيجة ذلك".

فقد عرفة عملية التطبيع العربي باتفاقيات أبراهام في عام ٢٠٢٠، بسبب ضعف وانهيار النظام العربي، وتفككه، وزيادة في الصراعات، والنزاعات الداخلية، ومرور عن

القضية الفلسطينية بشكل هامشي دون وضع أهمية وأولوية من عملية التطبيع مع إسرائيل، وظهور أعداء جدد مجاورة لدولها وتهديد في استقرارها كإيران، فاعتبرت دول الخليج العربي أن الخطر والتهديد الأكبر والأولى هو إيران وليس إسرائيل لقربها على الحدود الخليجية (هاني، ٢٠٢٠).

أهم السيناريوهات الذي رسمها الكيان الصهيوني من عملية التطبيع بصورة ضبابية، وغير حقيقية للدول الخليج العربي في زيادة الاستثمارات، والنمو الاقتصادي، والأمني والاستراتيجي، مع العلم أن الحقيقة خلاف ذلك، وهي خطط إستراتيجية لإسرائيل في زيادة ظهورها بالمنطقة، واكتساب الشرعية بوجودها، والكثير من الأمور المخطط لها (يقين، ٢٠٠٣، ص٨٠).

نستنتج، انه لطالما كان عملية التطبيع العربي مع إسرائيل يأرق القوة الإقليمية والدولية ودول الخليج العربي. وهو سلاح الردع والإخضاع، وقد تبلورت هذه الفكرة بالبداية مع عملية المقاطعة العربية لإسرائيل، مما أدى وحفزه إسرائيل الى إيجاد طرق لجذب الدول العربية والخليجية الى عملية التطبيع معها، لما لحقت بها من خسائر فادحة وعداء مستمر من قبل الدول الجوار، برغم وجودها في وسط عربي، وهي جسم غريب في المنطقة الوطن العربي، فقد سعت جاهدة بإيجاد طريق لجذب دول العربية لعملية التطبيع واستبدالها من المقاطعة والعداء والمعارضة، الى التطبيع والصداقة والاعتراف بشرعيتها في المنطقة العربية، وظهورها كقوة إقليمية فاعلة.

فكانت أسباب التي تأرق إسرائيل هو العداء المستمر مع إيران ودول الخليج، مما قامت إسرائيل باختلاق واستحضار الخطر الإيراني الذي سوف ينهي الخليج، ويسيطر على ثرواتها وتطويره للبرنامج النووي الذي سوف يكون موجة لدول الخليج العربي لوحدها، أدى ذلك الى هرولة بعض الدول العربية ودول الخليج لعملية التطبيع مع إسرائيل، فكسبت شرعيتها واعترافها القانوني والدولي أمام العالم. غرار إن الخطر الإيراني هو خطر على إسرائيل، فقامت بنقل العداء من لديها الى دول الخليج، فاعتبرت إسرائيل نفسها الحامي لدول الخليج العربي وهو عكس ذلك حماية إسرائيل نفسها من الخطر الإيراني.

من أهم الاستراتيجيات التي سوف تكتسبها من دول الخليج على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والأمنية، تسويق بضائعها الى الدول العربية خاص دول الخليجي من الأغذية والأسلحة العسكرية، والأجهزة الالكترونية بشكل اكبر، ودخول النطاق الجغرافي لدول الخليج العربي مع وضع قواعد عسكرية وراجمات صواريخ مقابل الحدود الإيرانية لضربها ضرة

استباقي في حال شعورها بتهديد الإيراني، وإنشاء مشاريع اقتصادية من النفط الاحفوري الموجود بوفرة بدول الخليج، كمشروع أنابيب نقل البترول من دول الخليج الى إسرائيل وعملية معالجته وتصديره من جديد لدول وجلب أرباح طائلة، وقوة أمنية، وسياسية بمنطقة الشرق الأوسط (كمال، ١٩٩٨، ص ١١٨-١٢٠).

أما عن المحددات السياسة الخارجية التركية، فالموقع الجغرافي، لكل من تركيا وإيران، ووقوعهما على ممرات بحرية مهمة، إطلالهما على عدة أقاليم إستراتيجية (آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط)، يدفعهما للتعاون، والتفاعل بتجلياته السلبية والإيجابية في وقت واحد.العلاقات التركية – الإيرانية تتصف بـ "الواقعية السياسية"، التي تمكن الدولتَين من صياغة محدّدات براغماتية لتعامل مع مشاكلها ومصالحهما السياسية والاقتصادية والأمنية تمنع التصعيد بينهما، رغم دوافعه الكثيرة. وإن كلًّا منها تتجه نحو الهيمنة الإقليمية وإظهار قوتها، وبيان موقفهما بوضوح في ضوء الحراك الشعبي السوري في انطلاقته. فقد دعمت إيران النظام، عسكريًّا وإعلاميًّا وسياسيًّا، ودعمت جماعات ذات طابع شيعي من لبنان وأفغانستان والعراق، بالإضافة إلى الحرس الثوري الإيراني، أما تركيا دعمت المعارضة في سوريا، واستقبلت اللاجئين السوريين الهاربين من المنتهكين للنظام وحلفائه الروس والإيرانيين (دني،٢٠١٧، ص١١٩).

أهم أسس السياسة الخارجية العامة لتركيا الجديدة، التزم تركيا بعلاقاتها الخارجية بهذه الفترة الجديدة لها، أولا، المصداقية والابتعاد عن ازدواجية المعايير،أسلوب يقوم على الصدق وقول الحقيقة أمام الجميع مهما كانت مرارتها، وبهذا تبتعد تركيا عن سياسة الازدواجية الحالية في العلاقات الخارجية مع الدول.وهذا النهج يعزز من المصداقية التركية لدى الأطراف جميعًا، وأن جهودهم مخلصة. ثانيا، سياسة استباق الأحداث، فهي تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار بدءًا بمنطقتها، والمناطق التي تجاورها وعلى مستوى العالم، وذلك لتجنب الوقوع في مشاكل جديدة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، وعملية تصفير مشاكلها مع دول الجوار جعلها تحظى بعلاقات جيدة مع جوارها في السنوات الأخيرة. ثالثا، تدخل فعال في قضايا دولية، وتتبع تركيا في السنوات الأخيرة سياسة فعالة وتبذل جهوداً لإيجاد حلول لقضايا العالم من أمثال المشكلة الجورجية، القضية الفلسطينية والاعتداء على غزة، والبرنامج النووي الإيراني.رابعا، وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية التركية الخليجية– التقارب لدول الخليج العربي وفتح أبواب التعاون بينها. وتسجل تقدماً كبيراً وغير مسبوق في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية (دني، ٢٠١٧، ص ١١٩-١٢٠).

ومن المواقف المرتبطة بالسياسة الإقليمية تجاه الملف النووي الإيراني، على أساس هيمنة اليمين المحافظ، والنخب الثورية التي تقوم بإثارة مختلف المؤسسات لصنع القرار بإيران؛ وبالأخص بصناع القرار للبرنامج النووي الإيراني، وسعيهم لتوسيع حجم نفوذهم الإقليمي، من خلال تطوير البرنامج النووي والتكنولوجيا العسكرية الخاصة به. ومن أهم هذه المواقف الإقليمية:

أولا: الموقف الإسرائيلي

تسعى إسرائيل بكل السبل لإبطال تطوير برنامج إيران النووي، ومارست ضغوطًا على الولايات المتحدة لإيقاف البرنامج النووي. ويمثل تحديًا لقدراتها في المنطقة. وكذلك منع أي دولة في الشرق الأوسط من امتلاك أسلحة نووية، وتحظى بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد. وهددت بتدمير منشآتها العسكرية للقضاء على الخطر، ذلك بادعاء خوف إسرائيل من حصول إيران على التكنولوجيا النووية وتقوية الدولة الإسلامية، التي تسمح لها بإكمال مرحلة الوقود النووي بمفردها. وعدم استطاعة أمريكيا احتواء هذه الأزمة بشكل كامل، وتطوير منظمة صاروخية إيرانية تصل إلى وسط تل أبيب (Fultonand Wellman, 2011, p 5)

يمثل موقف إسرائيل من البرنامج الإيراني استمرارًا العداء منذ الثورة الإسلامية عام 1979. وقد مرت هذه الخصومة بمراحل متعددة من التوتر، بدءًا من أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين، والإشارة عليها بالأنشطة الإرهابية ضد الولايات المتحدة. وأسمتها بالمحور الداعم للإرهاب، ومساعيها إلى امتلاك أسلحة نووية، والتي تمثل تهديدًا لأمن إسرائيل (الخالدي، 2007، ص 12). والاتهامات ضد طهران بأنها تحاول الحصول على أسلحة دمار شامل، بهدف التأكيد على تهديد أمن إسرائيل، وتقوية المكاسب الاقتصادية لإيران من برنامجها النووي في إنتاج الطاقة في ظل وفرة احتياطيات النفط في المنطقة، علمًا أنّ إيران تعدُّ واحدة من أكبر الدول مصدرة للنفط، وموقف إسرائيل هو فرض العقوبات الاقتصادية وتقيدها بالقرارات وتهديدها بالخيار العسكري على منشآتها النووية (السيد، 2018، ص ٥٢- ٥٥).

ثانيا:الموقف التركي

تعدُّ تركيا البرنامج النووي الإيراني ذات حساسية في علاقاتها إيران، فقد استمرت الحكومة التركية بالتصريح بأن كل دولة لها الحق بامتلاك الطاقة النووية بهدف استخدامها السلمي وإنتاج الطاقة، وقد كان من أبرز مواقفها بصورة واضحة في الفترات الأخيرة. في إلقاء

كلمه رئيس الحكومة التركي رجب طيب اردوغان في الولايات المتحدة، عام ٢٠٠٩، بتوجيه كلام للدول الغربية قائلا: "إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعلي ذلك" إنّ هذا الموقف من البرنامج النووي الإيراني من تركيا، قد يمكنها من اخذ دور الوسيط بينها وبين الولايات المتحدة في المستقبل إن دعت الحاجة لذلك"(العتوم و آخرون،٢٠٢٠، ص ١٩١- ١٩٢).

تركيا ترى أنّه لا يمكن تجاهل أن إيران تسعى جاهدة لاستكمال برنامجها النووي، والذي تعدُّه وسيلة لتعزيز وضعها الإقليمي وتعزيز سيادتها الوطنية. فموقف تركيا العام، يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل، ذات الاستخدام العسكري في منطقة الشرق الأوسط، وتسعى تركيا جاهدة لتشجيع إيران على استخدام برنامجها النووي لأغراض سلمية، بحيث لا يكون له تأثيرات وتوترات في المنطقة، ويمكن استخدامه لتوليد الطاقة وتعزيز التعاون مع دول الجوار. رغم عدم وضوح الصورة الحقيقية لهذا البرنامج النووي لإيران، وعدم اكتمال جوانبه الفنية ومع استمرار مخاوف حول أهدافه، مما يجعل الاحتمالات مفتوحة بنهايتها، وأن هذه الاحتمالات تكون متعلقة بالمتغيرات الإيرانية الداخلية والخارجية، وتأثيرها على البيئة الإقليمية والدوليّة. (الطائي، ٢٠٠٦).

يتسق موقف تركيا مع الموقف الأوروبي في رفض استخدام الخيارات العسكرية ضد إيران، مع مراعاة مصالحها الإستراتيجية معها، وذلك إلى جانب زيادة مشاركتها الفاعلة في حل الأزمات التي أثيرت على الساحة الدوليّة والإقليمية (المطراوي، ٢٠١١، ص٤٨). إذ أنها لن تقوم بدعم الخيار عسكري ضد إيران، لتجنب ردود الشعب التركي والرأي العام الإسلامي، والعربي ربما، من المهم أن تنظر تركيا إلى البرنامج النووي لطهرن، على أنه يشكل تهديدًا للأمن القومي، وبالتالي تدعم الدعوة الرامية إلى جعل المنطقة الشرقية بأكملها منطقة خالية من الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل. فقد أعلن رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان "أن إيران لديها الحق في تحديث التكنولوجيا النووية إذا كانت لاستخدام سلمي وليس عسكري"،عام ٢٠١٢، في أثناء زيارته إيران (باكير، ٢٠١٥، ص ٣).

المبحث الرابع: مواقف الدول الكبرى من البرنامج النووي الإيراني

بالرغم من تطور أزمة البرنامج النووي الإيراني، يبدو واضحًا وجود العديد من الجهات الدوليّة المشاركة في هذه الأزمة، وتتضمن إيران والوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والترويكا الأوروبية، والصين، وروسيا (خليل، ٢٠٠٨،ص ١٢٢). إنّ الاستمرار بتطوير الأسلحة النووية الإيرانية يشكل مصدر توتر في المنطقة الخليجية، بالرغم أنّ كمية الأسلحة ونوعيتها تشير إلى إجراءات دفاعية. وقد أدت محاولات إيران لشراء الأسلحة إلى زيادة التوتر وتهيجها في المنطقة. وقد أثر ذلك بشكل كبير على البيئة الإستراتيجية للشرق الأوسط بأكملها، بالإضافة إلى تقويض المفاهيم المتعلقة بنزع السلاح النووي. هذا التوتر يشكل تهديدًا مباشرًا للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، ويؤثر على أمن القوات الأمريكية المتواجدة في شرق الشرق الأوسط، وعلى الموقع الاستراتيجي، والاقتصادي والأمني، وتعدّ ُالدول الكبرى أنّ منطقة دول الخليج مصدر أساسي لاستيراد النفط (باديب، ٢٠٠٥، ص ٢٧).

أما المواقف الدوليّة المشاركة فتؤدي دورًا مهمًا في تحديد تطورات الأزمة النووية في إيران، ويجب مراعاة الفرص والتحديات المتعلقة بكل موقف بشكل منفصل، ويمكن أن يكون له تأثير كبير على سياسة الدول الكبرى في التعامل مع هذه الأزمة. في هذا السياق، يجب توضيح كيفية تمثيل هذه المحددات لسياسات الإدارة الدوليّة في هذا السياق (الزويري، ٢٠١٧، ص ١-٢).

المطلب الأول: المحددات الدولية

تحديد طبيعة البيئة الدوليّة الحالية ومتغيراتها بمجموعة من المبادئ: أولا، مبدأ الهيمنة وفرض أجندتها السياسية على إيران مع إصرار إيران على برنامجها النووي؛ ثانيا، أوراق إيران الإقليمية التي تستخدمها ضد حلفائها الإقليميين والدوليّين، بغض النظر عن تعاون إيران مع روسيا، والصين، التي لن تتخلى عن علاقتهما مع الغرب لصالح إيران، وكمؤشرات على ذلك يوضح موقف المنظمات الدوليّة، كالموقف الأوروبي، من البرنامج النووي الإيراني الذي اختلف وتغير من التشدد تجاه إيران إلى بروز مواقف مختلفة وجديدة، يقر بحق طهران في الحصول على الطاقة النووية للاستخدامات المدنية ويحد أي نشاط عسكري. (العتوم، آخرون،٢٠٢٠، ص ١٦٠).

سياسة الدول الكبرى تجاه البرنامج النووي الإيراني بشكل أساسي لا تختلف عن المواقف الإقليمية، وبالتالي لا تختلف عن القرارات اللاحقة بإدارة الولايات المتحدة. واستمرار التهديد الإيراني. مع تواجد الاختلاف، ويظل السؤال عن كيفية التعامل مع هذا البرنامج النووي الإيراني؟ وأكثر المخاوف الولايات المتحدة وحلفائها بشأن المساعي الإيرانية لبرنامجها النووية؛ وأهم المحددات: المتغير العسكري والاقتصادي، لأن إيران تستغلها لتصبح قوة إقليمية تلعب دوراً فاعلا في المنطقة، ويهدد الوجود الأمريكي وحلفائها بمنطقة الخليج. مما يزيد من التوتر والتخوف والتأثير على المنطقة ويعزز رغبة دول المنطقة في التسلح؛ فالغرب وحلفاؤه يرون أنّ إيران تشكل تهديد على نشر الإيديولوجية والثقافية الأمريكية والغربية في المنطقة. وأيضا تتخوف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من وصول هذه الأسلحة إلى أيدي التنظيمات والميلشيات الإرهابية، مما يزيد تهديد أمنها القومي والتوتر. ومخاوف الولايات المتحدة والغرب، بتعارض مع السياسة الإيرانية لبرنامجها النووي، وتهديداتها الإقليمية والدوليّة (علي، ٢٠٠٦، ص ٣٢).

نجاح البرنامج النووي الإيراني سيكون له تأثير سلبيّ على الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ذلك يعتبر لإيران بمثابة السيطرة على الطرق البحرية الدوليّة في الخليج العربي، والتحكم في تدفق النفط في الغرب وبقية العالم. وفي بناء المجال الحيوي المذهبي أيضًا، ورفع شعار استمرار المواجهة والعداء مع الولايات المتحدة والغرب، فإن امتلكت السلاح النووي، يقدم لإيران أداة مهمة في تعزيز دورها ومكانتها الإقليميّة والدوليّة. (العتوم و آخرون، ٢٠٢٠، ص ١٧٦).

نستنتج من المحددات الدوليّة التي تمثلها مواقف القوى الدوليّة بالعالم، وجوانب ذات تأثير كبير على الأزمة النووية في إيران. وهي تتمحور أساسا لموقف أمريكا، وموقف الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، وموقف أوروبا، وموقف الاتحاد الروسي، وموقف الجمهورية الصينية الشعبية. في هذا الإطار، سيتناول الباحث مواقف جميع الدول الكبرى من الأزمة في مباحث مستقلة، والنظر في تلك المواقف الدوليّة.

أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وهو كعدو رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، تغيرت إستراتيجية الولايات المتحدة لتشمل السعي إلى

الهيمنة الأحادية القطب في النظام الدوليّ الجديد، فقد بدأت الولايات المتحدة في استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها في العالم.

تحتل قضية البرنامج النووي الإيراني مكانة بارزة في الاهتمام الأمريكي وسياستها. وبدأت الولايات المتحدة بالمشاركة في تطوير برنامج النووي لإيران بواسطة تقديم المساعدة الأولية، وإنشاء المفاعلات النووية. لكن مع زيادة إيران في تطور برنامجها النووي، أدى إلى تصاعد توتراتها مع الولايات المتحدة، وقامت أمريكيا بالضغط المستمر على كل من روسيا والصين لتوقف الصفقات مع طهران بخصوص برنامجها النووي. مما عكس ردود الفعل الأمريكية في الضغط على إيران. وأطلقت الولايات المتحدة تهديدات بشن هجوم عسكري على منشآت النووية لإيران، وفرضت عقوبات اقتصادية عليها (إبراهيم وعبد المجيد، ٢٠١٦، ص ١٦).

وتحولت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، إلى مرحلة مختلفة تتميز بتوضيح مساعيها، بالاعتماد على القوة العسكرية المسلحة في إستراتيجية الردع النووي، وكانت سياساتها ونجاحها بفاعلية ضد الاتحاد السوفيتي، بسبب تماثل الأهداف بين تلك الأطراف. لكن بوجود الإرهاب وظلاله، أصبحت سياسات الردع مستحيلة، وزادت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على طهران لتكف عن البرنامج النووي الخاص بها، بعد أن وضعت إيران في خانة الدول العابرة والجهات الراعية للإرهاب بالعالم (قحطاني، ٢٠١١). وأشارت بعض تخمينات الحكومة الأمريكية بأن إيران أوقفت في إنتاج الأسلحة النووية ونواياها، منذ عام (٢٠٠٣)، ولكن لا تزال هناك توترات واضطرابات في التقديرات الرسمية لوكالة المخابرات المتحدة الأمريكية الذي إصدارة حديثا، حول هذا الموضوع. بعد مراجعة التقارير، والوثائق، ومقارنتها بمعلومات الحديثة، التي هربت من أشخاص إيرانيين، مع وصول تقييم مشابه لكل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا (العتيبي، ٢٠١٣، ص ٤٦-٤٧) .

أما في إدارة باراك حسين أوباما، كان الداعم الأول لإيران في الاستمرار في برنامجها النووي السلمي، والتوجه للحلول الدبلوماسية الملموسة على أرض الواقع. لإدخال البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدوليّ، بعد تغلب الأصوات الموافقة والمؤيدة للحكومة الأمريكية من (الكونجرس) بإدخاله،حيث أصبح البرنامج النووي الإيراني شيء واقعي لا مفر منه(عبد الكريم، و عبد الكريم، ٢٠٢٣، ص١-٣). أما في أدارة الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية (دونالد ترامب) قام بالخروج من الاتفاقية النووية مع طهران، وطلب من دول

أعضاء المجلس الأمن الدوليّ التي كانت منضمة في كتابة الاتفاقية مع طهران حول برنامجها النووي بالخروج منها، ووصفت هذه بحركة الانسحاب، وقوله هذا ليس اتفاقاً، والولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تنفيذه والعمل به. وأن هذا الاتفاق من طرف واحد وخطير وكان من المفروض أن لا يحدث. وذلك الاتفاق لن يجلب السلام والأمن. قال رئيس ترامب السابق: "اليوم أعلن أن الولايات المتحدة قد خرجت من الاتفاق النووي مع إيران وسنفرض أعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية على طهران".

أما بالنسبة احكومة واشنطن قالت يجب عدم التسرع في هذا القرار. مع ذلك وافقت على الاتفاقية مع طهران، بشرط تقليل تخصيب اليورانيوم في برنامجها النووي. بشرط تقليل العقوبات التي فُرضت من الغرب على إيران (دلال، ٢٠١٨، ص ١-٢).

ثانيا: موقف الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية

إنّ دور الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية في أزمة النووية الإيرانية، كان أمرًا رئيسيًا وفعالًا وزاد بشكل كبير من فعالية مهمتها في المحادثات والإجراءات الدوليّة المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية (أسكولاي، ٢٠٠٤، ص ١٦).

بدأ الاهتمام الدوليّ بالوضع في إيران بشكل حقيقي في عام ٢٠٠٣، عندما كشفت المعارضة الإيرانية في الخارج عن وجود مفاعلات نووية لم تعلن عنها إيران للوكالة، مما أثار مخاوف بشأن وجود منشآت نووية حساسة غير معلن عنها. وقد وضعت هذه المعلومات الوكالة أمام مسؤوليات كبيرة. وفي عام ٢٠٠٣، أصدرت الوكالة العديد من التقارير الدورية حول تقييم الأنشطة النووية الإيرانية بهدف الإجابة على بعض الأسئلة التي بقيت مجهولة بالنسبة للمؤسسات الدوليّة بشأن برنامج إيران النووي من هذا الموقف العام (لقوشة وآخرون، ٢٠٠٦، ص ١١٣-١٢٠).

خلال الأزمة النووية الإيرانية، سعى محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، إلى إيجاد توازن بين حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحاجة المجتمع الدوليّ لضمان أن برنامج إيران النووي يهدف إلى أغراض سلمية، قد منح هذا الموقف الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية موقفًا محايدًا وموضوعيًا، مما زاد من مصداقيتها وموضوعيتها في أداء مهمتها، خاصة أمام الأطراف غير الحليفة التي تعتمد على تقاريرها (جمعية ضبط الأسلحة، ٢٠٢٠، ص ٢). وقد قادت الوكالة بنجاح عملية القضاء على مفاعلات

نووية في العراق، مما منحها شيئا من المصداقية في أداء واجباتها (عبد القادر، ٢٠١٢، ص ١٥٤-١٥٦).

اجتمعت دول أوروبا والولايات المتحدة في لندن أمام نظيريتها روسيا والصين، ودُعي مجلس إدارة الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية إلى عقد اجتماع ضروري في ٢٠٠٦/٢/٤. وفي نهاية الاجتماع للوكالة الدوليّة لطاقة الذرية، أعلن المجلس قرارًا يدعو المدير العام للوكالة لإبلاغ مجلس الأمن الدوليّ بأن إيران بحاجة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات، وإعلامهم بتقارير الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية والقرارات المتخذة في هذا الاجتماع. ولكن بناءً على طلب من روسيا والبرادعي، اتفقوا على إعطاء الدبلوماسية شهرًا إضافيًا قبل تقديم تقرير نهائي قبل اتخاذ موقف حاسم في ٢٠٠٦/٢/١٤. إذ استأنفت إيران أنشطتها المحدودة للتخصيب وهددت بالعودة عن تطبيق البروتوكول الإضافي[٢]. بالإضافة إلى نشر البرادعي تقريرًا شاملًا حول هذه المسألة خلال اجتماعات الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية في مارس ٢٠٠٦. ووافقوا على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدوليّ (Rivlin, 2006, p26). واستمرار تقارير الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية في مراقبة مدى امتثال إيران لمطالب المجلس الأمن الدوليّ الواردة في القرارات الصادرة في هذا السياق، حتى بعد نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدوليّ. وشمل ذلك، جوانب التعاون الإيراني وجوانب أخرى، تتعلق بعدم الامتثال لمتطلبات الوكالة.

ثالثا: موقف الدول الأوروبية

الموقف الأوروبي من برنامج إيران النووي، يبقى على انه لا يمكن أن يندرج بالكامل ضمن إطار الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتوجد به عناصر سرية تدخل في هذا البرنامج يمكن اعتباره تجاوزًا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واختلف هذا الموقف عن الموقف الأمريكي في محورين رئيسيين: الأول، التأخير في نقل الملفات والتقارير إلى مجلس الأمن الدوليّ حتى استنفاذ الخيار الدبلوماسي. الثاني، الابتعاد التام عن الخيار العسكري عند التعامل مع الأزمة واللجوء إلى التسوية والتفاوض. اعتقد الجانب الأوروبي أنّ المشكلة توجد في

---

[٢] البروتوكول الإضافي هو ليس اتفاقا قائما على حد بذاته، فهو بروتوكول لاتفاق ضماناتٍ لتوفير أدوات إضافية لتحقيقها. وبوجه الخصوص، فالبروتوكول الإضافي يزيد بشكل كبير من قدرة الوكالة الدولية لطاقة الذرية على تحقُّق الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية بالدول المرتبطة باتفاقات الضمانات الشاملة.https://www.iaea.org/ar/almawadie/albrutukul-aliidafi

سياسات النظام الإيراني، والحل لم يكن بتغير النظام نفسه، بل بتغيير تلك السياسات للنظام (العاني، ٢٠٠٤، ص ٤٥) .

يعكس الموقف الأوروبي، بشكل أساسي المصالح الإستراتيجية الأوروبية، إذ إنّ استثمار النفط وصناعاته يمثلان أحد أهم المصالح الإستراتيجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في علاقاتها مع إيران. (الشيخ، ٢٠٠٧، ص ٥٣). وزادت هذه المخاوف لدى الاتحاد الأوروبي لرفض روسيا للتصديق على اتفاقية الطاقة المقترحة من دول الاتحاد الأوروبي، والتي تطالب بفتح القطاع الروسي للاستثمارات الأجنبية. لذا يعتبر التوجه نحو إيران إحدى الطرق التي تتبعها دول الاتحاد الأوروبي لتنويع مصادر الطاقة لديها (خليل، ٢٠٠٨، ص ١٢٩). لذلك وُقعت الاتفاقيات النفطية بين الشركات الإيرانية والأوروبية بصورة تتضمن التبادل بينهما (ولداني، ٢٠٠٤).

تعدُّ إيران بالنسبة لأوروبا موطئ قدم هامًا على الحدود بين آسيا الوسطى والخليج العربي، مما يجعلها محطة هامة لإيران، من منظور استراتيجي لأوروبا؛ ويعزز هذه الموقف أهمية إيران على الصعيدين الإقليمي والدوليّ. وترغب دول الاتحاد الأوروبي، وبخاصة ألمانيا وفرنسا، في تجنب تكرار سيناريو العراق، إذ لا ترغب في ترك القرارات الدوليّة للولايات المتحدة فقط، وتفضي للعب دور نشط في النظام الدوليّ (Schak, 2007, p11).

يتضح أنّ موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة قائم على التوازن بين الموقف الإيراني، الذي (يشير إلى عدم وجود عناصر عسكرية سرية في برنامجها النووي)، والموقف الأمريكي الذي (يطالب بنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدوليّ). ولإيجاد مساحة للتوصل إلى اتفاق يسمح بإقناع إيران بالتعامل مع الجوانب المشكوك فيها في برنامجها النووي، خاصة عملية تخصيب اليورانيوم، من خلال استخدام تكتيكات الترغيب والترهيب.

مع ذلك، استمر الموقف الأوروبي في رفض استخدام الخيارات العسكرية ضد إيران، مع مراعاة مصالحها الإستراتيجية معها، وذلك إلى جانب زيادة مشاركتها الفاعلة في حل الأزمات التي أثيرت على الساحة الدوليّة والإقليمية، وعدم ترك القرارات الدوليّة بشكل فردي للولايات المتحدة، لأعادت التجربة العراقية مع إيران.

رابعا: موقف روسيا الاتحادية

إنّ الاتحاد السوفيتي سابقا، والذي يُعرف اليوم بالاتحاد الروسي، لعب في البداية دورًا رئيسيًا في تطوير البرنامج النووي الإيراني. بعد الثورة الإسلامية في إيران، كان الاتحاد السوفيتي السابق هو الجهة الوحيدة التي ساعدت إيران في تطوير برنامجها النووي، وقد كان الملجأ الوحيد الذي أنقذ البرنامج النووي الإيراني، عندما لم تتمكن إيران من الحصول على دعم دولي، أو الوصول إلى التكنولوجيا النووية اللازمة لإنشاء مفاعل نووي في بوشهر. من الناحية الأخرى، كان لدى الاتحاد الروسي القدرة على مواجهة الضغوط الأمريكية التي تهدف إلى عرقلة تقدم البرنامج النووي الإيراني (خليل، ٢٠٠٨، ص ١٣٠).

يعد موقف الاتحاد الروسي من الأزمة النووية الإيرانية أحد المواضيع التي تسلط الضوء على دور روسيا بشكل فعال في التعامل مع القضايا الرئيسية على الساحة الدوليّة. وهو دور بارز ويؤثر بمجريات الأزمات، وتعكس قوة العلاقات بين روسيا وإيران، علاوةً على الحيوية التي اتسم بها الموقف الروسي، من حيث المبادرات المطروحة لتسوية الأزمة، واقتراحات وحلول متوسطة حول النصوص والقرارات، لتقديمها إلى مجلس الأمن بشأن إيران.(خليل، ٢٠٠٨، ص ١٣١).

يحدد الموقف الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني بنقطتين: الأولى، علاقة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الروسي وإيران. فالاتحاد الروسي يعدُّ أحد أقوى الشركاء التجاريين لإيران، وهناك تعاون في العديد من المجالات مثل بناء المفاعلات النووية الإيرانية، وتوريد التجهيزات العسكرية والعلاقات التجارية الواسعة في مجموعة متنوعة من الصناعات مثل الصناعات الثقيلة والمنسوجات والأغذية وغيرها. لذا، لم تكن روسيا مستعدة لوقف هذا التعاون والتخلي عن المصالح المتعددة. لذا دعمت روسيا الحل السلمي للأزمة وحق إيران في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، وهذا ما أعلنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تلك الفترة من الأزمة. وأكد بوتين أن انتهاك حقوق إيران كدولة ليس له جدوى؟، ويمكن أن يؤدي إلى عواقب خطيرة ومعقدة (تشوبيين، ٢٠٠٧، ص ١٧٥).

الثانية، تتعلق بحساب الأمن القومي، وبالتحديد القلق من أنّ إيران قد تحصل على أسلحة نووية، هذا يعني أن هناك قلقًا من صعود دول إسلامية تمتلك أسلحة نووية على الحدود الجنوبية لروسيا، والتأثير الاستراتيجي الناتج في مناطق مثل آسيا الوسطى والقوقاز، وهي المناطق التي تعدُّ حدودًا مهمة لأمن روسيا.قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: "من المستحيل

حل المشاكل التي تواجه إيران، بما في ذلك مشاكل الأمن الإقليمي، من خلال امتلاكها لأسلحة النووية" (ديفس، ٢٠٠٧، ص ٢٥). وأعرب بوتين عن رفض روسيا التام لتوسيع نادي الدول النووية، ولذلك تسعى روسيا إلى تحقيق توازن بين الرغبة في الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران والحاجة إلى منعها من امتلاك أسلحة نووية (عبد القادر، ٢٠١٢، ص ٨٨-٨٩).

يرى الباحث الموقف الروسي ينطلق بالأساس من التطلع بالحفاظ على مصالح روسيا السياسية، والإستراتيجية، والاقتصادية؛ فان دورها ينطلق من أن الأزمة النووية تضر مصالحها السياسية والاقتصادية الحيوية لها، مما جعلها الى القيام بإجراءات عدة لأجل الحفاظ على استمرار المصالح مع كافة الإطراف، في إطار نمو تلك الأزمة (الشيخ، ٢٠٠٧، ص ٨٤).

خامسا: موقف الجمهورية الصينية الشعبية

ترتبط الصين بإيران بعلاقات تعاون في المجالات النووية يعود تاريخها إلى أوائل التسعين من القرن العشرين، إلا إنهما لم يرتقيا إلى مستوى العلاقات الإيرانية مع روسيا بهذا الجانب. منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، قدمت الصين لإيران الدعم المطلوب لإنشاء المفاعلات والمختبرات البحثية، والمرافق والمراكز المتخصصة، وخصوصا في أصفهان، وقامت بتدريب الكثير من العلماء والمهندسين الإيرانيين، استمر التعاون حتى عام ١٩٩١، خاصة بعد أن وقعت الدولتان العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات النووية بالتعاون الثنائي، وقدمت الصين لاحقا المساعدة الفنية والتدريب لإيران، وقامت ببيع ٨.١ طن من اليورانيوم الحي لإيران (باكير، ٢٠٠٦، ص ٢٢- ٢٤) .

تسعى الصين في موقفها من الأزمة النووية الإيرانية، إلى تحقيق توازن في علاقاتها بين الولايات المتحدة وعلاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع إيران. منذ عام ٢٠٠٤، استوردت الصين ١٣.٦٪ من صادرات النفط الإيراني، مما يجعلها أكبر مستورد للنفط الإيراني (باكير، ٢٠١٥، ص ٢٥). مع أنّ التعاون بين الجانبين لم يقتصر على هذه الاتفاقات فحسب، بل تمدد ليشمل ما يقرب من ١٠٠ مشروع آخر، منها بنية تحتية وقطاعات الطاقة في إيران، وهذا زاد من توتر العلاقات مع الولايات المتحدة وزيادة العقوبات الاقتصادية على إيران (الشيخ، ٢٠٠٧، ص ٤٩).

موقف الصين تجاه الأزمة النووية الإيرانية، يبدو أنها تفضل دائمًا ترك المبادرة لروسيا بالدعوة إلى مبادرات وحلول، هذا يعني أنها ليست على استعداد للانخراط مباشرة في المواجهة

مع الولايات المتحدة، فالصين ليست لديها دوافع كبيرة للدخول في تلك المناوشات في هذه المرحلة. ومع ذلك، موافقة الصين على قرارات من مجلس الأمن الدوليّ يتعلق بنوعية العقوبات المفروضة على إيران، بالغموض، والحيادية.

الموافقة الصينية على قرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران ارتبطت بنوعية العقوبات المفروضة ١١٠ حيث من الصعب تصور موافقتها على عقوبات شاملة يتم فرضها ضد إيران، ويمكن النظر لتدخل المتوقع من الصين بناءً على حجم ونوع العقوبات (Houry and Moakley,2008, p 1-3) .

إن الصين تسعى للمحافظة على علاقاتها مع إيران وتحقيق مصالحها الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تتجنب تصعيد المواجهة مع الولايات المتحدة.

نستنتج من غالبية المواقف الدوليّة للحلول الدبلوماسية الاتفاقية النووية الإيرانية لعام ٢٠١٣، بالتوصل إلى اتفاقية جنيف بعد مفاوضات مستدامة استمرت لمدة سنة وتسعة أشهر. ورغم تأجيل الفترة النهائية لهذا الاتفاق، إلا أنّ مجموعة الدول الست الكبرى المعروفة بـ "٥ + ١" وهي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدوليّ وألمانيا أعلنت أخيرًا توصلها إلى اتفاق نهائي مع إيران بشأن برنامجها النووي، واشترط هذا الاتفاق في البند الأول إلغاء العقوبات على إيران مقابل التزامها بتقليل نشاطها النووي العسكري (أبو أرشيد، ٢٠١٥، ص ٢).

اشترط الاتفاق التقليل من أجهزة الطرد المركزي بنسبه الثلثين، بمدة ١٠ سنين، من ١٩ ألف، ككل ل ١٠٢٠٠ قيد التشغيل حاليا إلى ٦١٠٤ إلى ٥٠٦٠ فقط سيكون له الحق في إنتاج ماده اليورانيوم للتخصيب في ١٥ سنة أو أقل ٣.٦٧٪. وكل أجهزة الطرد المركزي التي ستستخدمها إيران في ذلك الوقت ستكون من موديل الأول. تراقب الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية، بانتظام جميع المنشآت النووية في إيران، ويحق لمستكشف الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية بالبحث في الشبكات النووية لإيران بأكملها لفترة ٢٥ سنة.

قبلت طهران على تقييد وصول مستكشفي الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية لمواقع ليست نووية، وخاصة الأماكن العسكرية، في حالة الشك في نطاق البروتوكول الإضافي اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تلتزم إيران بتنفيذه والتصديق عليه،بالمقابل إزالة العقوبات الدوليّة

المشترطة على ٨٠٠ مؤسسة وأفراد إيرانيين، وأيضاCentral Bank of Iran والمؤسسة الوطنية للنفط في إيران(الصمادي، ٢٠١٥، ص ٣). وإزالة العقوبات الأوروبية والأمريكية المشترطة بشأن القرارات الصادر لمجلس الأمن الدوليّ، بمجرد أن تؤكد الوكالة الدوليّة، على الامتثال إيران بالالتزامات، وستفرض هذه العقوبات على الفور في حالة عدم الامتثال للاتفاق في غضون ٦٥ يوما.(Charbonneau and Nebehay, 2015) .

اكتسبت إيران فوائد إستراتيجية من الاتفاق النووي، وأهمها الحفاظ على الهيكل الأساسي لملفها النووي مع السماح في عملية التخصيب من اليورانيوم وفق شروط الإدارة وتفتيش للوكالة الدوليّة للطاقة الذرية من مضمون اتفاقية إيران النووية، مع التزام كل جانب لهذه المعاهدات، فضلًا عن إقرار الدوليّ بشرعية النظام الإيراني لمفتقدة منذ ثورة الخميني، عام (١٩٧٩)،ومن المحتمل أيضا أن يشكّل الاتفاق محورًا في تقوية الوضع الاقتصادي الراكد بسبب العقوبات،ويمكن أن يزيد كمية الصادرات لحقول النفط التي تمثل ٨٠ ٪ من التصديرات لإيران إلى أربعة ملايين برميل يوميا (درغام، ٢٠١٥، ص٦).

والإشارة إلى أن طهران والمجموعة (٥+١) يجب أن يتوصلوا إلى اتفاق بشأن الملف النووي، الذي قد يعني تطورًا هامًا في تقدم هذا البرنامج (حمود، ٢٠١٤، ص ١٠٣)، يقلل من التخوفات الكبيرة بشأن المساعي لهذا البرنامج النووي بالنسبة لدول الخليج العربي، ومجلس الأمن الدوليّ، هذا يعتمد على مصداقية الطرفين، ويمكن للاتفاق النووي أن ينشئ نوعًا جديدًا من التعاون بين دول إقليمية ودولية مختلفة لمواجهة المعيقات والتهديدات التي تواجهها المنطقة الخليج، وهو ما قاله وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عندما تحدث: "أن طهران على استعداد لعقد اتفاق جيد ومتوازن، وإتاحة آفاق جديدة للتحديات الكبرى المشتركة التي تتعلق بالنمو والتوسيع السريع للتطرف الهمجي البربري" (شبلي، ٢٠١٥، ص ٩٠).

برغم أنّ دول الخليج العربي، التي تدرس بعناية الاتفاق النووي بين إيران والغرب، ستعدُّ ذلك أمرا ضروريًا لتغيير في سلوك طهران السياسي في المنطقة، وخاصة لكافة المناطق المشتعلة والمحتملة للصراع، مثل: اليمن ولبنان والعراق وسوريا، ستشعر بالقلق من محادثات سرية بين واشنطن وطهران، وهذا القلق قد يمكن أن يؤدي إلى تنازلات على حساب الولايات المتحدة، بشرط أن تُعطى الأولوية لحماية مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل (الزغبي، ٢٠١٥، ص ١٥١).

كان إبرام هذا الاتفاق النووي، من جانب، إنجازًا كبير للدبلوماسية في إيران لتعودة إلى حالتها الطبيعية في النظام الدوليّ بعد سنيين من العزل وفرض العقوبات عليها. واعتراف دولي بالبرنامج إيران النووي السلمي، هو اعتراف بأن إيران واحدة من القوى النووية لدول العالم كافة.

مما سبق، يمكن أن نستنتج أنّ إبرام اتفاق نووي بين طهران والقوى الكبرى هو نتيجة لسياسة خارجية مسالمة، خطط لها الرئيس حسن روحاني منذ توليه الحكم في إيران، وعلى أساسها "المصالح الوطنية". لينتهجوا سياسة مثالية تتعلق بالمصالح الإيرانية، وقد تكون النتائج حسنة في المستقبل، وستؤدي إلى إيجاد خطوط ترابط اقتصادية وتجارية جديدة بين إيران والقوى العظمى، مما سيكون له تأثير إيجابي في الاستقرار، وإيجاد صيغة أمنية مشتركة في منطقة دول الخليج العربي (علي، ٢٠١٦، ص ٨٦).

الفصل الخامس

انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي ومستقبلها

تأثير البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط، لن يتحقق مالم يكن البرنامج عسكريًا بطبيعته، ذلك من المنظور الغربي، والأمريكي بشكل خاص. منذ بداية برنامج إيران النووي كان ذو طابع سلمي، من الممكن أن لا يكون له تأثيرات على تلك المنطقة. وبعكس ذلك، فقد يكون إنتاج الكهرباء بالفعل، وفقًا لتصريحات إيران، بتعزيز التعاون، وترابط المصالح بين دول الجوار، إذا صُدّر هذا الزائد من الطاقة لدول مجاورة تعاني من عجز في الطاقة. إذا كان هدف البرنامج عسكرية ستكون تداعيات تترتب عليه، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية على دول الخليج، ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها (الاسلمي والسيد، ٢٠٢٢، ص ٣٦-٣٧).

سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار إيران مجاورة لدول الخليج العربي، ويُنظر إلى حجم الأسلحة وجودتها على أنها جزء من عملية الدفاع والحماية، إلا أن لهذا السعي أثار ومخاوف كبيرة. كما أنّتوجه إيران لشراء السلاح أثار أسئلة كثيرة حول برنامج النووي الإيراني وتأثيره على أمن منطقة الخليج العربي. هذا سيكون له تأثير كبير على استقرار وزيادة التوترات على الجانب السياسي والاقتصادي والأمني المنطقة الشرق الأوسط عامة، ودول الخليج العربي خاصة (المطيري، ٢٠١١، ص ٧٤).

وانطلاقا من الطبيعة العسكرية لبرنامج إيران النووي، فمن المتوقع أن يكون هناك مصدران للتأثير على الشرق الأوسط، يؤثر كل منهما على الآخر، وينعكس هذا بشكل أساسي في الأحداث الأمنية في الشرق الأوسط، أو وصول أزمة البرنامج النووية الإيرانية إلى نقطة لا يمكن أن تنتهي سلميًا، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التوتر إيران مع الولايات المتحدة. وبناءً على ذلك، فإنّ برنامج إيران النووي يشكل تحديًا كبيرًا أمام دول مجلس الخليج العربي، وتمسك إيران للحصول على القدرة النووية، ما سيعيق تحقيق الحلول الأمنية المستقبلية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا سيؤدي إلى تحقيق إيران كدولة النووية، وعملية تسابق نووي في منطقة الخليج، بل في المنطقة الشرق الأوسط (السعدون، ٢٠٠٨، ص ٨٣).

أدركت دول الخليج العربي مخاطرالبرنامج النووي لإيران على أمنها الداخلي، وهذه التخوفات لها ما يبررها، خاصة أنها تحيطها بدول ذات أطماع مختلفة، مثل إسرائيل والهند وباكستان وإيران.فنظرة الخليج للبرنامج الايراني النووي لم تنسَ، ويصرون على أن تكون المنطقة خالية من الأسلحة النووية (العكلة، ٢٠١٣، ص ٣٣٨- ٣٤٢). في هذا الصدد، قال سعد العمار، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي" إنّ برنامج إيران النووي وتسليحها، الذي يتجاوز حاجات إيران التحصيني المشروع به، يزيد من التوتر ويؤثر على دول مجلس الخليج العربي، وينتج عنه تهديديات مباشرة أمنية واقتصادية وبيئية تؤثر على دول الخليج العربي، لأن هذا هو الحال، يعطي البرنامج إدارة التهديدات المحلية والأمنية الفورية لدول الخليج، والتي يمكن أن تأتي من تسرب المواد النووية في مياه الخليج أو تصادم مسلح مع عواقب غير متوقعة" (عبيد، ٢٠٠٧، ص ٣٨٨).

إن نجاح البرنامج النووي الإيراني سيكون له تأثير سلبي على منطقة الشرق الأوسط، لأنّ نجاح طهران يعني أنها ستسيطر على الطرق البحرية الدوليّة في الخليج العربي وتستطيع السيطرة على تدفق النفط في الغرب وبقية العالم، وفرض سياساتها على دول الجوار، بما في ذلك على بعض دول مجلس التعاون في الخليج العربي. وسيتجاهلها في التخطيطات الأمنية في المنطقة، سواء كرئيس أو كطرف متدخل في الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي. وكل ما تفعله سيكون متعارضًا مع التوجهات والاستراتيجيات الأمريكية ومصالحها في هذا القسم الحاسم من العالم (شبلي، ٢٠١٥، ص٩٠). كما سوف تشعر دول الخليج العربي بالضعف تجاه التخوفات من إيران، رغم كون علاقة إيران جيدة نسبيا معهم، لأنّ هذه الدول تختلف عن إيران في عدم امتلاكها أسلحة نووية. وهذا سيؤثر على مستقبل العديد من الملفات العالقة بين إيران ودول الخليج العربي، وبالأخص الجزر الثلاث العربية الكبرى (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى)، التي تطالب بها الإمارات العربية المتحدة.(علي، ٢٠٠٦، ص ٣٢).

إنّ دول مجلس التعاون الخليجي العربي ستشعر بالتهديد أكثر عندما تعلن طهران أنّها تمتلك أسلحة نووية، لعدم استطاعتها التصدي للواقع الحديث، فهي لن تسمح لإيران بفرض إرادتها وسيطرتها السياسية على دول المنطقة، وسيقومون بصياغة خطط واتفاقيات إستراتيجية جديدة مع دول الغرب، وبالأخص مع الولايات المتحدة، أو سيعززون الاتفاقيات التي توصلوا إليها بالفعل لحمايتهم بمظلتهم العسكرية. (علي، ٢٠٠٦، ص ٣٢).

المبحث الأول: انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي

البرنامج النووي الإيراني ينتج عنه الكثير من الانعكاسات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والبيئية المباشرة وغير المباشرة على دول مجلس التعاون الخليجي العربي، مما قد ينتج مشاكل كبيرة مثل انفجار مفاعل، أو تسرب المواد الكيميائية في مياه الأنهار والبحار لدول الخليج، أو تصاعد التوترات المسلحة التي يمكن أن يؤدي إلى حروب دامية لا تُعرف عواقبها.

المطلب الأول:الانعكاسات السياسية

أولا: الخطر على استقرار الإقليمي في منطقة دول الخليج

من الواضح أن حصول الإيرانيين على سلاح نووي سيكون له تأثير في زعزعة الاستقرار السياسي في منطقة الخليج من ناحيتين:

١- سيؤدي إلى استمرار التوترات في ميزان القوى، إذ تشير محددات الجغرافيا السياسية على أنّ القوة الإيرانية الحالية، إذا قررت التحرك، لن تتجه شمالاً ولا شرقاً، فهنالك القوى نووية آسيوية في الشرق، وروسية في الشمال،لذلك هناك مجال للتوسع لإيران نحو الغرب. وتواجه جيوش دول الخليج صعوبة في جذب عدد كافٍ من الأفراد للخدمة العسكرية، أو المشاركة في الأنشطة العسكرية. لذلك، يشكّل تحريك التوازنات الأمنية في منطقة دول الخليج تهديدًا لاستقرار المنطقة بأكملها. وبنظر إلى اللهجة العدائية التي تتخذها إيران في منطقة الخليج، لن تكون دول الخليج قادرة على مواجهة طموحات إيران في المنطقة بمفردها. بل سيمكنها أيضًا من تقويض الأمان والاستقرار، بل والمضي إلى أبعد من ذلك، مساعدة الجماعات المسلحة على التدخل في شؤون الدول العربية داخل وخارج الخليج العربي لإيجاد منفذ يمكن من خلالها الوصول إلى داعميها السياسيين في المنطقة لمصالحها السياسية.

٢- احتمالية نشوء نزاع مسلح بين إيران والأطراف المهتمة بالملف النووي المؤثرة على المنطقة، وبالتالي يمكن للرد الإيراني أن يتخذ أشكالًا متنوعة، منها الضربات الجوية الإيرانية على المنشات الجوية والسفن الحربية في دول الخليج. وهي تحذيرات مسبقة من احتمال أن تتصاعد التصادمات المباشرة المحتملة بين طهران و واشنطن إلى حرب إقليمية ذات تداعيات عديدة، بما في ذلك احتمال أن تغلق إيران مضيق هرمز، وبالتالي

منع نقل النفط إلى دول الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذا فرضت عقوبات على طهران فستتعرض مصالحها الوطنية للخطر، وستقوم بمنع تصديرات النفط من دول المنطقة للغرب، علاوة على ذلك من الممكن استهداف السفن الأجنبية من قبلها، مما قد يؤثر على التنقل البحري في الخليج، وبالتالي في استقرار أسواق النفطية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على اقتصاد دول الخليج العربي، التي يعتمد عليها بشكل رئيسي على النفط كمصدر رئيسي لدخلها الوطني، ومن جهة أخرى، يمكن لإيران مهاجمة المصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، سواء كانت مؤسسات، أو مصانع، أو حتى شخصيات (فريد،٢٠٢١، ص٦)

المطلب الثاني:الانعكاسات الاقتصادية

أولا: التأثير على استقرار أسعار الطاقة

إيران وحلفائها قلقون بشأن الخطط البديلة لنقل النفط عبر مضيق هرمز، على سبيل المثال، يخدم ميناء الفجيرة خط أنابيب النفط الخام في أبو ظبي، ويمتد لمسافة تبلغ حوالي ٤٠٠ كيلومتر من حقل حبشان في أبو ظبي إلى الميناء، ويتسع لحوالي ١.٥ مليون برميل يوميًا، وهذا يعادل نصف إجمالي صادرات النفط في العالم. يُعتبر خط الأنابيب "من الشرق إلى الغرب" في السعودية أحد البدائل الرئيسية لتوريد النفط دون الحاجة للعبور من مضيق هرمز، إذ ينقل النفط من آبار النفط في شرق المنطقة إلى ميناء ينبع على شواطئ البحر الأحمر، ويمتد لمسافة تصل إلى ١٢٠٠ كيلومتر، وينقل حوالي ٢ مليون برميل نفطي يوميًا بإجمالي قدره ٥ مليون برميل يوميًا، وتخطط شركة أرامكو لزيادة هذه الطاقة إلى ٦.٥ مليون برميل يوميًا بحلول عام ٢٠٢٣.

تقود المملكة العربية السعودية، وهي أكبر احتياطي نفطي في العالم، تحالفات مع الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق التوازن في أسواق النفط بعد فرض عقوبات شاملة من الولايات المتحدة على طهران. وعلى الرغم من أنّ طهران وحلفاؤها يستخدمون تهديدات التعامل مع الشحن البحري وأمن الطاقة من خلال الهجمات على ناقلات النفط والسفن التجارية في منطقة بحر العرب والخليج العربي، فإن الجهة التي تقف وراء تلك الهجمات قرب دولة الإمارات المتحدة العربية لم تُعرف بعد. إلا أنّه من المعروف أنّ طهران دائمًا تخلق أزمات تتعلق بالملاحة البحرية في ممرات هرمز، وباب المندب لتجنب الضغوط الداخلية والعقوبات الدوليّة على إيران (الشرقاوي، ٢٠١٨).

ثانيا: زعزعة استقرار الأمن الاقتصادي لدول مجلس الخليج العربي

يعد امتلاك طهران الأسلحة النووية ورفضها الامتثال للقرارات والقوانين الدوليّة، الدافع وراء فرض عقوبات على الاقتصاد الإيراني، التي من شأنها أن تؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز، ما يعيق صادرات النفط من دول مجلس التعاون الخليج العربي، إذ تعتمد دول الخليج بشكل أساسي على تطوير اقتصادها، وهو مرجع لدخلها.فمضيق هرمز له أهمية كبيرة على الساحة الدوليّة، فهو الممر المائي الوحيد لدول الخليج العربي، وإغلاقه يشكّل انعدام التواصل ببحار العالم لدول الخليج العربي، ما يعرّض شحنات النفط التي تعبر المضيق لتوقف، وهيبنسبة٤٠٪ من صادرات النفط في العالم، وبيع دول الخليج ٩٠٪ من النفط الذي لديها عبر هذا الممر المائي (الأسمر، ٢٠١٩).

إنّ إيران رفعت من مستوى تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز إذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأي عمل عسكري على خلفية برنامجها النووي. فقدرة طهران كبيرة على إغلاق المضيق، بامتلاك إيران قاعدة بحرية مركزية شمالا من المضيق تسمى (بندر عباس)، والحرس الثوري لديه منشآت عسكرية كبيرة على الجزر القريبة من المضيق مثل (أبو موسى، ولارك، وسيري). كما تهيمن طهران على (جزيرة قشم)الأكبر فيها، التي تقع على بعد حوالي عدة كيلومترًات من الساحل الإيراني، وتمتد بشكل موازٍ للمضيق، كما تحتفظ بالسيطرة على الممرات المائية على طول جزيرتي (طنب الكبرى، والصغرى)، لذلك، يمكن لإيران غلق المضائق بالألغام التي يمكن وضعها في المجاري المائية (زاهر، ٢٠١٥).وهنا يكمن الخطر، فالقنابل المائية لها تأثير قد يستمر لسنوات ويؤثر على الغواصات- والسفن المارة، كما تستطيع الصواريخ والقوارب الإيرانية ضرب السفن المارة وناقلات النفط التي تعبر المضيق، لمنعها من التقدم، مما سيؤدي إلى أزمة على مستوى العالم،بالإضافة إلى الدول العربية المطلة على الخليج العربي، التي يعتمد تصدير نفطها بشكل رئيسي على المضيق، وانغلاقه يعني وقف مرور النفط وارتفاع كبيره بأسعاره.

وقد يؤدي توقف المبيعات النفطية من منطقة دول الخليج إلى هبوط اقتصادي كامل بسبب أهمية النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الوطنية للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وباقي دول الخليج العربي(جشت، ٢٠١٦، ص١ -٣).

إن إغلاق المضيق سوف يوقف صادرات النفط إلى الكويت والبحرين وقطر بنسبة ١٠٠٪، من ابرز التأثيرات على الاقتصاد من إغلاق المضيق، التي تتضمن خسارة دور دول

الخليج كمنطقة محمية وجذب الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن الارتفاع الهائل في سعر المواد الخام وخاصة المواد الغذائية، لتلك التي تصل دول الخليج عبر مضيق هرمز. بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع المرافق الرئيسية لدول الخليج الموازية لمياه الخليج، من حيث مباني نفطية ومصانع تكرير تصدير النفط، وموانئ نفطية وتجارية، ومنشآت تحليه تخدم دول المنطقة الغربية، هذا يعطي أهمية إستراتيجية لمضيق هرمز لجميع الدول المجاورة، خاصة تلك الدول غير الساحلية التي ليس لديها وصول إلى المياه الدوليّة(عالمي، ٢٠١٦).

ثالثا: المخاطر البحرية والتأثير على مضيق هرمز والخليج العربي

تحاول طهران بتنظيماتها وأسلحتها المتطورة لزعزعة الملاحة الدوليّة، وأمن الطاقة من خلال هجمات على ناقلات النفط والسفن التجارية في منطقة بحر العرب والخليج العربي، وهو مهاجمة أربع سفن قرب المنطقة الإقليمية لدولة الإمارات المتحدة، وأن الجهة التي تقف وراء تلك الهجمات لم تُعرف بعد، مع العلم أن طهران دائمًا تخلق أزمات تتعلق بالملاحة البحرية في ممر هرمز وباب المندب بهدف تجنب التداعيات الداخلية، والعقوبات الدوليّة المفروضة عليها (الشرقاوي، ٢٠١٨).

يُعتبر مضيق هرمز واحدًا من أهم الممرات المائية لنقل النفط في العالم، إذ تنقل حوالي ٢٠٪ من استهلاك النفط العالمي من مناطق إنتاج الوقود الأحفوري في منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا. كما يعد مضيق باب المندب ممرًا مائيًا مهمًا أيضًا لنقل النفط ويتعامل مع حوالي ١٠٪ من إجمالي إنتاج النفط في العالم (خضير، ٢٠١٧).

تعدُّ التهديدات التي تواجه سلامة الملاحة الدوليّة على هذه الممرات المائية الحيوية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وموردي الطاقة في العالم، وتسهم في زيادة أسعار النفط وتأثيرها على التجارة البحرية الدوليّة. وهذا يشكل تهديدًا كبيرًا يجب مواجهته بجدية لضمان استقرار الاقتصاد العالمي والأمن الدوليّ، لذلك يجب بذل جهود مشتركة لمواجهة جميع التهديدات التي تتعلق بأمان الملاحة وللحفاظ على هذه الممرات المائية كصمام لإمدادات الطاقة العالمية.

المطلب الثالث:الانعكاسات الأمنية والبيئية

أولا: صعوبة وضع صيغة أمنية مشتركة

يعتبر هذا البرنامج النووي لإيران من نقاط الخلاف في علاقات إيران مع الخليج العربي، إذ لا تزال إيران تسعى للمشاركة في الترتيبات الأمنية المتعلقة بالمنطقة، وهو ما يتعارض مع وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الصيغة. لدى إيران صيغ أمنية مختلفة في الخليج العربي، وإصرار طهران على امتلاك أسلحة نووية قد يعقد تطوير صيغة أمنية للمنطقة ولمستقبل دول الخليج العربي، وذلك لعدة أسباب:

١. إمكانية التسابق النووي ليس فقط في منطقة دول الخليج، ولكن في المنطقة العربية بأكملها، وستسعى الدول العربية بكل ما تستطيع للانضمام إلى المجموعة النووية.
٢. على دول مجلس التعاون التي ترغب في إرساء صيغة أمنية مشتركة في الخليج العربي، وأن تسعى للحصول على تأكيدات دولية ملزمة من المجتمع الدوليّ والوكالة الدوليّة للطاقة الذرية لبناء ترابط ثقة مع الجوانب الإقليمية، بما في ذلك إيران. وأول هذه المطالب هو عدم المساس بأمن هذه الدول سواء بحيازة أسلحة نووية، أو بدونها، أو من قبل دولة أخرى.
٣. إمكانية حصول إيران على أسلحة نووية أن يفشل جميع الجهود التي يبذلها الخليج العربي مع الجانب الإيراني نحو تحسين الجوار وتعزيز الثقة وتعزيز المصلحة المشتركة، وهذا يؤدي إلى إنشاء نظام أمني يعتمد على مبادئ أساسية تشمل نفي استخدام القوة وحل جميع المشكلات بوساطة الحوار والتفاوض.
٤. بالرغم من كون دول مجلس التعاون الخليجي حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية بموجب معاهدات أمنية، إلا أنه من غير المرجح أن تقدم هذه الدول دعمًا لوجستيًا للعمليات العسكرية ضد طهران، وربما تسعى إلى حل دبلوماسي دون اللجوء إلى العنف، إذ إنّ هناك نسبة عالية من الشيعة في دول الخليج، وبالتالي، فإنّ الدول التي تسمح بمهاجمة إيران قد تكون أهدافًا لعمليات إرهابية، كما حدث في أثناء حرب إيران والعراق (قره، ٢٠٢٠، ص ٣- ٤).

تؤكد بعض المؤشرات أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتردد في استخدام القوة ضد أي جهة نووية ممكنة. وفي هذا السياق، يشير تقرير صادر عن معهد واشنطن للدراسات الشرق الأدنى إلى أنّ دولة معادية للولايات المتحدة قد تمكنت من امتلاك أسلحة نووية ذات الدمار

الشامل، ستشكل تهديدًا كبيرًا على منطقة الخليج، ويشير التقرير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون أكثر توترًا بشأن طهران وحصولها على أسلحة نووية، نظرًا لاحتمال شن حرب مع إيران. وربما تواجه دول مجلس التعاون الخليجي معضلة حقيقية، وعليه لن تكون دول الخليج العربي محصنة ضد تأثير الهجمات الاستباقية المحتملة، أو العمليات العسكرية المستمرة (العزاوي، ٢٠١٠، ص ٥).

ثانيا: التأثير المباشر على البيئة

تعدُّ دول الخليج العربي دولًا رئيسية ستتأثر بشكل مباشر بالأسلحة النووية التي تمتلكها إيران، إذ يوجد مفاعل نووي في بوشهر يُستخدم كمرفق رئيسي في برنامج إيران النووي، ويبعد حوالي ٢٨٠ كيلومترًا عن الكويت ويُعرض لحملات ثقيلة، مما يجعله غير آمن. يعتمد هذا المفاعل على التكنولوجيا المستوردة من روسيا، والتي لا تأتي مع ضمانات سلامة نووية. وبالتالي، في ظل استمرار العرقلة الغربية للتجهيزات والمعدات المتعلقة بالنشاط النووي، تحاول إيران استكمال برنامجها النووي باستخدام معدات نووية غير محمية. وهذا يمكن أن يعرض دول الخليج بأكملها للخطر في حالة حدوث تسربات. من جانب آخر، محاولة إيران التخلص من النفايات النووية يمكن أن تسبب أزمة بيئية لجميع الدول المجاورة بسبب تسرب المواد المشعة والمسرطنة في مياه الخليج، وستستمر تأثيرات هذا التلوث لعقود (سيد، ٢٠١٨).

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية في انعكاسات البرنامج النووي الإيراني

رغم التوترات وحالة عدم استقرار التي تحدث في المنطقة، ستسهم العديد من العوامل في زيادة التوتر في المرحلة المستقبلية للملف النووي الإيراني أمام دول الخليج العربي. بعد التوقيع على اتفاق البرنامج النووي مع الدول الست الكبرى، ظهرت بعض المؤشرات على ازدياد التدخل والسلوك الإيراني باتجاه بعض دول مجلس الخليج ضمن سياق التغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة، ومع تنوع وتداخل القضايا والصراعات والتوافقات بين إيران ودول الخليج العربي، يصعب التنبؤ بدقة بمسارات هذه العلاقات في ضوء انعكاسات البرنامج النووي (عيد، ٢٠١٥، ص ٢).

توجه العلاقات بين دول الخليج العربي وإيران في انعكاسات البرنامج النووي الإيراني

شهدت العلاقات الخليجية بين إيران مجموعة متنوعة من التغييرات على مدى فترة طويلة من الزمن، اشتدت بين الصراع والتوتر، وذلك في أعقاب الثورة الإسلامية الإيرانية في عام ١٩٧٩. واستمرت بتطوير والتلويح بالبرنامج النووي، فقد مرت التعاملات بين إيران ودول الخليج العربي بفترة من التغيير والتباين بين الصراع والتوافق، بشكل عام، لطالما تعاملت دول الخليج مع طهران وفقًا لمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأظهرت دول الخليج حرصًا شديدًا على حل المشاكل بين الطرفين وفقًا للقانون الدوليّ والمعاهدات الدوليّة.

طلبت دول الخليج العربي بشكل محدد إنشاء مجلس تعاون لدول الخليج العربية في مايو ١٩٨١ كمحور مشترك دفاعي، بهدف حماية أعضائها من مساعي إيران وطموحاتها وراء تطوير البرنامج النووي في منطقة الخليج، ورغم التخوف من تأثير العراق في تلك الفترة.

دخلت العلاقات الخليجية الإيرانية، التي شهدت توترًا شديدًا منذ عام ١٩٧٩ خلال الحرب العراقية الإيرانية في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، في موقف يقظ وحذر بعد غزو العراق لدولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠. استمر هذا الوضع حتى منتصف التسعينيات، وبقيت قضية احتلال طهران للجزر الثلاث في الإمارات (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) والسعي بامتلاك السلاح النووي لإيران محل خلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي وإيران (محمد، ٢٠١١، ص ١١١-١٣٤).

المطلب الأول: أبعاد وملامح العلاقات بين إيران ودول الخليج بعد الاتفاق النووي لإيران

إن إلقاء نظرة دقيقة على محتوى الخطاب السياسي للمسؤولين السياسيين، والعسكريين لطهران ضد دول الخليج العربي، يكشف عن تغيير ملحوظ في تصور ممثلي القرار في إيران بشأن الدور الذي يجب أن تؤديه إيران في منطقة الخليج، لا يمكن للمراقبين تفسير هذا التحول في السلوك الإيراني المتعدي والمستفز أحيانًا تجاه بعض دول الخليج العربي دون وضعه كسبب مرتبط بدخول الدول الست الكبرى في المفاوضات مع إيران حول ملف النووي الخاص بها، وقد أثر هذا الدخول بشكل كبير على العلاقات بين طهران ودول الخليج العربي. وهنالك العديد

من التصريحات الرسمية، مثل تصريح الجنرال يحيى رحيم صفوي، النائب العسكري والمرشد الأعلى لثورة إيران لعلي خامنئي والقائد الأسبق لجماعة الحرس الثوري، الذي قال فيه: "حدودنا الغربية لا تنتهي عند حدود العراق الغربية، بل وصلت إلى جنوب لبنان". هذه التصريحات تعكس تصاعد التوتر والصراع في المنطقة (وكالة فارس للأنباء، ٢٠١٥).

على الرغم من أنّه من الطبيعي أن تصدر طهران بيانات وتصريحات من وقت لآخر، إلا أنّ الجدير بالذكر أنّ هذه المرة شهدت تلك التصريحات تشديدًا على العديد من الدول الخليجية التي كانت تحتفظ بعلاقات موازية مع إيران منذ عقود. ولوحظ أن هذه المرة قد تحولت هذه الكلام إلى أفعال تدخليه، في ضوء البرنامج النووي لإيران (الخازن، ٢٠١٥).

ومن بين أبرز الأمثلة على ذلك، قامت السلطات الإيرانية بالسماح لشركات إيرانية محلية بتوسيع أنشطة الاستكشاف في حقل "الدرة" النفطي الذي تشارك فيه مع الكويت والسعودية. وهذا الإجراء هدد بإعادة تصاعد النزاع حول هذا الحقل وزعزعة الاستقرار في المنطقة، وظهرت أزمة سياسية ودبلوماسية خاصة بين إيران والكويت بسبب هذا الإجراء. ولولا تحلي الكويت بروح المسؤولية والحرص على علاقات جيدة مع جيرانها، كان يمكن أن ينجم عن هذا الأمر أزمة أكبر. كما كانت محاكمة ٢٤ شخصًا في الكويت بتهمة التواصل مع إيران ومحاولة تنفيذ أعمال إرهابية، وجاء في البيانات الإعلامية أنّ هؤلاء الأشخاص قاموا بالتواصل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة حزبية، وعملوا لصالحها من خلال جلب مواد متفجرة وأسلحة نارية وذخيرة وتجميعها، وأجهزة تنصت بدون ترخيص، بهدف الجرائم وفرض الهيمنة والسيطرة على دول الجوار (الخليفة، ٢٠١٥).

يبدو أن هذه الأحداث والتصريحات تعكس تصاعد التوترات والتغيرات في العلاقات بين إيران ودول الخليج العرب بعد الاتفاق النووي وتأثيره على التوازنات الإقليمية.

المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية للعلاقات الخليجية – الإيرانية في ضوء البرنامج النووي الإيراني

مع تصاعد المتغيرات الإقليمية والدوليّة والتنافس بينها، ومع تنوع وتداخل القضايا التعاونية والنزاعية، وملفات الصراع والتوافق بين إيران ودول الخليج العربي، يصعب التنبؤ بدقةٍ بمسارات هذه العلاقات.

الآن في محاولة كشف السمات الإستراتيجية، التي يجب أن تأخذ بها دول الخليج في العقود القادمة للتنبؤ بالمسار المستقبلي للعلاقات الخليجية الإيرانية.

ومع ذلك، يمكننا التحدث عن ثلاثة احتمالات مستقبلية لشكل العلاقات بين دول الخليج وإيران في ضوء تطور الأزمة النووية:

أولا: احتمالية المصالحة والانفتاح، إمكانية التوصل إلى حوار حقيقي بين الأطراف عبر الجهات الرسمية والمختصة حول المسائل الرئيسية للبرنامج النووي التي تشهد اختلافًا بينهم. يعتمد نجاح هذا الاحتمال على استعداد وإرادة إيران الحقيقية للتعاون والتوصل إلى حلول مشتركة بدلاً من التصعيد والصراع والتهديد، هذا السيناريو يعتبر الأمثل من وجهة نظر منطقة الخليج (العزباوي، ٢٠١٣،ص ٥ -٦).

ثانيا: احتمالية الصراع والتصادم المباشر، إمكانية ازدياد التوتر والصراع بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي للتخوف من الأهداف الإيرانية من البرنامج النووي ويمكن أن يتصاعد إلى نقطة يصعب التحكم فيها، مما يؤدي إلى تصاعد الصراع العسكري المباشر. ومع ذلك، فإنّ تحقيق هذا السيناريو غير محتمل بشكل كبير بسبب سياسات الدول الخليجية التي تفضل حلاً سلميًا للنزاعات (خضير، ٢٠١٢، ص ١٣٧).

ثالثا: احتمالية المد والجزر (الذهاب والإياب): في هذا الاحتمال، تستمر العلاقات بين دول الخليج وإيران على النمط نفسه، الذي سادها على مدى السنوات الأربعين الماضية، إذ تتراوح بين المصالحة والتعاون في بعض الأوقات، واختلاف والصراع في أوقات أخرى. هذا السيناريو يعتبر مرشحًا قابلًا للتطبيق نظرًا للوضع الإقليمي الحالي (ايمان، ٢٠١٨، ص ٢١١-٢١٢). لضمان مستقبل مستدام للعلاقات بين دول الخليج وإيران، يجب أن تتوافر صيغة أمنية مشتركة لضبط هذه العلاقات وضمان تحقيق مصالح الجميع، لأهمية تطوير العلاقات بين إيران وعواصم دول الخليج العربي، يجب أن تكون الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الحدود ومبادئ حسن الجوار والمنفعة المتبادلة، ودخول إيران ضمن اتفاقية الأمن النووي لعام ٢٠١٣. وهي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه العلاقات. من الضروري أيضًا وقف التصريحات التي تزيد من تصاعد التوتر وتهديد الاستقرار في المنطقة (مكاوي، ٢٠١٥، ص ٢٦٥).

يرى الباحث صعوبة تحديد أي واحد من هذه الاحتمالات، وهذا يعتمد على صانعي القرار الإيراني، ومدى قدرته على تطوير علاقات والتزام مع العالم الخارجي، وبشكل خاص مع دول الخليج العربي من منظور المشروع النووي وأهدافه، وهذا يأتي في سياق تقليل المخاوف التي تواجهها دول الخليج العربي من إيران، سواء من خلال تقليل التصريحات الاستفزازية أو من خلال عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم نشر النزعة الطائفية الشيعية في دول الخليج العربي،أو التلاعب بشؤونها الداخلية والتلويح بالبرنامج النووي الإيراني.

المطلب الثالث: رؤية استشرافية مستقبلية لانعكاسات البرنامج النووي الإيراني على دول الخليج العربي

مما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية استشرافية للانعكاسات البرنامج النووي على الوضع الاستراتيجي، والأمني، والسياسي، والاقتصادي في منطقة دول الخليج العربي في المستقبل. لفهم التحديات والمعوقات المعقدة التي تواجه المنطقة الخليج العربي، إلا أنّ هذه الرؤية الاستشرافية قد تسهم في التطورات المستقبلية وتحديد الاحتمالات الممكنة، وتفسير وتحليل المسارات المحتملة التي يمكن أن تحدث في المستقبل. ما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء لسكان المنطقة الخليج والمساهمة في تجنب أي كوارث محتملة للبرنامج النووي الإيراني.

يهدف هذا المحور إلى توضيح اثر البرنامج النووي الإيراني في مستقبل الأوضاع الإستراتيجية في منطقة الخليج للسنوات القادمة، ومن بين أبرز هذه العوامل المستقبلية المحددة للاحتمالات مستقبل منطقة الخليج:

١- موازين القوى في منطقة الخليج على المستويات العسكرية والسكانية والاقتصادية والعلمية كافة تتمثل في إجراء مقارنات بين مستويات القوى بين دول الخليج العربي وإيران، مع التركيز الأساسي على الجوانب العسكرية والبشرية، علاوة على الاقتصاد، والقدرة التكنولوجية.

٢- أشكال التعاون ومستوى التنسيق مع دول الخليج العربي، وخاصة التركيز على الروابط الاقتصادية والعسكرية. في ظل المساعي لامتلاك الأسلحة النووية لإيران، فهذه العناصر تعدُّ أحد العوامل الأساسية في تحديد حدود دول الخليج العربي ودورها في إعادة تقييم مستقبل

المنطقة وتعزيز دورها المشترك. حيث بلغ الاستثمار في الشهرين الأولين من عام ٢٠٢٣،هو ٦ مليار دولار (للإنباء مهر، ٢٠٢٣)

٣- كمية الاستيراد العالمي المتوقعة للنفط الخليجي في المستقبل ومسألة حماية الطاقة وأمنها من البرنامج النووي الإيراني. وتتوقع منظمة أوبك زيادة الطلب العالمي على النفط الأحفوري إلى ما يقارب١١٠ ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠٤٥، وأنه سوف يشكل النفط ٢٩% من إمدادات الطاقة، وفي زيادة حجم الاقتصاد العالمي إلى المثلين مع وصول عدد سكان العالم إلى ٩.٥ مليارات (الجزيرة، ٢٠٢٣،ص١-٢). يعدُّ هذا الجانب مهمًا لفهم اهتمام العالم بالحفاظ على استقرار الخليج.

٤- مرحلة التطور الداخلي في إيران وتأثيرها على مستقبل الأحداث الأمنية في منطقة الخليج، وفي علاقات إيران مع دول الخليج العربي، فالنظام السياسي وأهمية البرنامج النووي في طهران يعكس دور إيران، إما في تعزيز الاستقرار، أو زيادة التوتر في المنطقة.

٥- أزمة المشروع النووي الإيراني وتداعياته على المستوى الإقليمي والدوليّ، وكيفية تأثيره على دول الخليج العربي، مع التفكير في توقعاتها المحتملة بما يتعلّق بالبرنامج النووي، وإمكانية نشوب صراع جديد بسبب هذا البرنامج.

٦- التواجد لقواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، مما يزيد من التوتر الإيراني نتيجة قرب هذه القواعد من المنشآت النووية وسهولة الوصول إليها؛ هذا أثر على تسابق إيران في برامجها النووية لتعزيز قوتها في المنطقة إقليميًا ودوليًا. حيث يوجد في البحرين اثر من ٧٠٠٠ عسكري أمريكي، أما الكويت ١٣ ألف عسكري أمريكي، وسلطنة عمان مئات الجنود، و١٣ ألف جندي ومقر القيادة المركزية الأمريكية، السعودية ٣٥٠٠ جندي مع بطاريات المضادة لصواريخ "باتريوت"، الإمارات ٥٠٠٠ جندي أمريكي مع اكبر مراكز الدعم اللوجستي للقواعد الأمريكية (سبوتنيك عربي، ٢٠٢٠، ص١-٤).

ومع الانطلاق في دراسة هذه الرؤى توصل الباحث في هذه المحاور إلى استنتاج رؤى عديدة لمستقبل استراتيجيات المنطقة الخليجية، والشروط لتحقيقها، وانعكاساتها على دول الخليج العربي، وتخمين الرؤية المتوقعة لانعكاسات البرنامج النووي الإيراني المستقبلي في منطقة الخليج.

الرؤية الأولى: الأزمة المستمرة، مما يحدث في المنطقة والأوضاع الراهنة فيها، سواءً النفوذ للقوة الأمريكية في المنطقة، أو البرنامج النووي الإيراني، والوضع الداخلي في طهران، والترابط بين دول الخليج العربي، ستكون لهذه الرؤية تداعيات على دول الخليج العربي وإيران، كحال عدم الوصول إلى تهدئة التوترات في المنطقة، وتصاعد التخوفات بين الطرفين، والانعكاسات على الصعيدين السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة.

الرؤية الثانية (التصادم): هذه الرؤية ستحدث عند توفر بعض الشروط والعوامل، من أبرزها: تفتت العراق، واشتعال حرب أخرى خامسة في الخليج بسبب البرنامج النووي الإيراني، مما سيؤدي إلى انعكاسات كبيرة على منطقة الخليج العربي، من الأمثلة كإدخال الإرهاب إلى دول المنطقة، ضرب المصالح الأمريكية والقواعد العسكرية المتواجدة في المنطقة ضربة انتقامية لإيران، وانتشار قوات من الفئات الإيرانية المتواجدة في دول الخليج وذهاب فئة من الشيعة من دول الخليج لمناصرة إيران كفعل احتجاجي، مع إمكانية إغلاق الممرات ومضيق هرمز التجاري.

الرؤية الثالثة: امتلاك إيران للسلاح النووي "وهي رؤية سيطرة إيران ذو القوة النووية على الخليج بأكمله". وأهم التداعيات الرئيسية: ظهور إيران كقوة إقليمية كبرى مسيطرة على دول الجوار، والسيطرة على العراق، وإصرارها باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، والتدخل في الأمور الداخلية لدول منطقة الخليج، من خلال تنشيط مجموعاتها الشيعية في الدول التي تعيش بها، وهذا سيجعل دول الخليج العربي، خصوصاً المملكة السعودية، تمتلك أسلحة نووية لردع أي تهور عليها.

الرؤية الرابعة: سقوط الخليج العربي تحت السيطرة الأمريكية والإيرانية بشكل مشترك، مما سيترتب عليه من تداعيات كبيرة،أهمها: اتفاق وتنسيق بين الولايات المتحدة وإيران على دول الخليج العربي وعلى حسابها ستدفع الثمن، الشيء الذي سينتج عنه هذا الأمر سيجعل دول الخليج العربي، خصوصاً المملكة السعودية كأكبر دولة في مجلس التعاون الخليجي محاطة بطرفين (طهران، واشنطن)، الذي سيزيد من التدخل باستمرار في شؤون دول المجلس الخليج العربي بالتوافق مع أمريكا.

الرؤية الخامسة (التفاؤلية): هي رؤية لتحقيق التهدئة، والاستقرار، والديمقراطية، والتنمية، في المنطقة، ومن أهم هذه التداعيات: الابتعاد عن التهديد الإقليمي، ظهور السلام والأمن والاستقرار على المستوى الخليجي والإقليمي، والتركيز بشكل أكبر على ملفات الإصلاح والتنمية المستدامة، مما سيؤدي إلى خفض الإنفاق على التسلح العسكري، وسيزيد من محاولات الاستقرار وخياراته.

وملخص هذه الرؤى يرجح احتمال واحد من بين هذه الرؤى الخمس. سنشاهد أن الرؤية الأولى هي أكثر احتمالًا، وهي "رؤية الأزمة المستمرة"، مع ارتفاع إمكانية التدهور في بعض القضايا، لكن دون أن تصل إلى الرؤية الكارثية. إلا إذا اشتعلت حرب بالصدفة لسوء الحظ بعد الحسابات. في ضوء ذلك، فإنّ الأحداث تشير إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة وزيادة المشاكل الإستراتيجية مع موازين القوى في منطقة الخليج لصالح إيران، مع ذلك، من الممكن أن يستمر الوجود العسكري لقوات الولايات المتحدة الأمريكية في دول الخليج، حتى لو كان بحجم أقل، أو متفاوت بين الدول.

الخاتمة:

في هذه الدراسة تبين أنّ إيران استمرت في تطوير برنامجها النووي على مراحل عدة،بعضها سريه منذ عقود، منذ زمن الشاه، إلى الوقت الحالي، مع تطور وانجاز ملحوظ في البرنامج النووي الإيراني، ومواجهة غالبية الصعوبات والتحديات التي تعرضت لها.

وأبرز الأهداف التي دفعت في المساعي الإيرانية لامتلاك السلاح النووي، طموحات صانعي القرار، والتخوف من التهديدات التي تحدق بأمنها واستقرارها، ما جعلها تطوّر البرنامج النووي لتعزيز نفوذها، وفرض السيطرة والهيمنة على دول الجوار، وخلق حاله جديدة من توازن القوى على المستوى الإقليمي والدوليّ. رغم تدخلها في شؤون الداخلية لدول الخليج العربي لتحقيق مصالحها الخاصة، مما أدى إلى تدخل مجتمع الدوليّ بفرض عقوبات وضغوطات على إيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والوكالة الدوليّة للطاقة الذرية.

مع اختلاف مواقف دول الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني، رغم اتفاق الأغلبية على أن تكون المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والتوجه للحلول الدبلوماسية عكس الحل العسكري، إلا إذا كانت لأغراض سلمية، فبعض الدول الخليجية لا تعارض ذلك، مع وجود تخوف وشكوك بشأن النظرة الإيرانية لهذا الملف وأهدافه،لأنّ ذلك يفتح المجال للتسابق في امتلاك الأسلحة النووية ويهدد استقرار المنطقة.

لقد أظهرت هذه الدراسة أنّ الانعكاسات للملف النووي الإيراني على دول الخليج العربي، سواء على الجانب السياسي، والاقتصادي والأمني، يمكن أن تكون إما تهديدًا مباشرًا كالتسابق في عملية التسلح النووي لتحقيق أهدافها ومكاسبها في منطقة الخليج العربي، أو تهديدًا غير مباشر، يمكن أن يكون كارثة بيئية، ناتجة عن تصاعد التوتر بين الدول الإقليمية والدوليّة.

نجد أن العلاقة الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وما زالت تشكل عاملاً أساسيًا في توازن منطقة دول الخليج واستقرارها. فقد أظهرت الدراسة اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالبحث عن حلل هذه الأزمة دون الدخول في صراع، أو تصعيد عسكري بين طهران والدول الغربية، لضمان إيجاد صيغة أمنية مشتركة لاستقرار المنطقة وتجنب الخسائر للأطراف كافة، وتأثير هذه الأزمة يمتد إلى العالم بأسره، إذ تعدُّ منطقة الخليج مصدرًا هامًا لتجارة النفطية على الساحة الدوليّة، ولها تأثير ملموس على الاقتصاد العالمي بشكل عام.

النتائج

١- المساعي في امتلاك السلاح النووي مستمر في الظروف والضغوطات التي تواجهها، ويكون التطوير بسرية، دون إعلان رسمي من طهران، مع أن التقارير تشير إلى اقترابها من امتلاك القنبلة النووية.

٢- إصرار إيران على أن تكون من الدول الفاعلة في المنطقة، وتعزيز نظام الردع من التهديدات التي تشكل خطرًا عليها، ودوافع امتلاك السلاح النووي لتحقيق التوازن بين القوى الإقليمية والهيمنة على دول الجوار لتحقيق مصالحها.

٣- تسابق القوى الكبرى والإقليمية على إثبات نفسها كروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في دورها وفاعليتها في المنطقة، على حساب بعض الدول الأقل تأثيرا، وسباق كل من إسرائيل وتركيا وإيران لفرض الهيمنة والسيطرة،وتأدية دور بارز في إدارة سياسات المنطقة لمصالحها الخاصة، ومحاولة دول مجلس التعاون الخليجي تهدئة الوضع وتحقيق الاستقرار مع عدم التأثير بشكل فاعل، إذ تسعى المملكة العربية السعودية إلى سباق التسلح، وانتظار الفرصة لإنشاء برامج تسلح لمواجهة أي تهديد لمنطقتها في الشرق الأوسط.

٤- ظهور العديد من الانعكاسات للبرنامج النووي الإيراني، الذي يمس أمن المنطقة واستقرارها، مع صعوبة الوصول إلى صيغة أمنية مشتركة للاستمرار إيران في تطوير برنامجها النووي، والميلشيات المسلحة الحليفة لإيران التي تثير التوترات بين دول الخليج لمصالحها الخاصة، وتهدف للسيطرة على الممرات المائية، كمضيق هرمز الذي يعتبر من أهم التجارة على الساحة الدولية، وتأثير البرنامج النووي على البيئة والسكان في دول الجوار بشكل مباشر، كتسريب المفاعلات، واستمرار التوتر السياسي بين إيران ودول الخليج الهشة، التي تعج بالصراعات، وانعدام الأمن، للحيلولة دون استقرار المنطقة، ما أدى إلى توسع النفوذ الأجنبي في المنطقة. فالصيغة المشتركة بين إيران وباقي الدول هي المصالح.

التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة برزت مجموعة من التوصيات:

١- العمل على تتبع الجذور التاريخية للبرنامج النووي الإيراني منذ فتره الشاه محمد رضا البهلوي إلى هذا اليوم ضرورية لفهم المرحلة الحالية والتوقعات المستقبلية للبرنامج النووي الإيراني، ومبتغياها من امتلاكه، وذلك لتفادي انعكاساته.

٢- أضافت الدراسة البحثية أبعادً ومحتوىً بحثيًا جديدًا، يمكن أن يفتح نافذة للباحثين للإفادة من هذه الأطروحة ومن وتوصياتها، ما يتطلب مزيدًا من الرسائل الجامعية في دراسة الجوانب المختلفة بين العلاقات الإيرانية الخليجية، ولبناء صيغة أمنية مشتركة، تسهم في تقليل حدة التوترات،والاستقرار بين دول المنطقة، والحد من انتشار الأسلحة النووية.

٣- على المستوى السياسي تنبع الأهمية التي تنطلق من التوصيات والمقترحات لصنّاع القرار، لاسيما في دول الخليج العربي في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني بشكل يكفل الأمن، والاقتصاد، والعامل السياسي والإنساني، للأطراف كافة.

٤- التركيز على زيادة الأبحاث الأكاديمية في مجال الدراسات الإيرانية وتطوير ذلك في الجامعات الفلسطينية والعربية في بناء استراتيجيات جديدة، وتعزيز الحلول الدبلوماسية لتجنب الأزمات، وتعزيز التفاهم المشترك بين الأطراف، لتصبح مجال عابر للمعارف المختلفة.

قائمة المصادر المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

أبو ارشيد، أسامة، (٢٠١٥)، الولايات المتحدة الأمريكية واتفاق الإطار مع إيران: الدوافع والمكاسب والأثمان، قطر، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية.

أبو زيد، سركيس، (٢٠١٠)، إيران والمشرق العربي مواجهة أم تعاون سلسلة الدراسات الإيرانية-العربية، بيروت-لبنان، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.

يقين، سعيد، (٢٠٠٣)، التطبيع بين المفهوم والممارسة دراسة حالة (التطبيع العربي-الإسرائيلي)، الطبعة الأولى، رام الله- فلسطين، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي.

اركنسن، روجر، (١٩٩٠)، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلب، بغداد-العراق، دار المأمون للترجمة والنشر.

إم سيراكوسا، جوزيف، (٢٠١٥)، الأسلحة النووية: مقدمة قصيرة جدًا، الطبعة الأولى، القاهرة- مصر، مؤسسة هنداوي.

أنطاكي، مصطفى، (٢٠٠٦)، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق-سوريا، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.

بوروس، وليم ووينديرم، روبرت، (١٩٩٤)، أسلحة الدمار الشامل، عمان-الأردن، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

تشوبين، شاهرام، (٢٠٠٧)، طموحات إيران النووية، بيروت-لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون.

تيمرمان، كينيث آر، (٢٠٠٦)، العد العكسي للأزمة؛ المواجهة النووية المقبلة مع إيران، بيروت-لبنان، دار العلم للملايين.

جرار، عادل أحمد، (١٩٩٢)، الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتأثيراتها البيئية، عمان-الأردن، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

جرين، جيرالد، (١٩٩٨)، إيران وأمن الخليج. في لونج، ديفيد وآخرون (المحررين). أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

دالتون، ريتشارد، (١٩٩٤)، كسب السلام في الخليج (ترجمة حسين موسى)، بيروت-لبنان، دار الكنوز الأدبية.

الدوري، عبد العزيز. وآخرون. (١٩٩٦)، العلاقات العربية- الإيرانية والاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت- لبنان، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية.

الراوي، رياض، (٢٠٠٦)، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دمشق-سوريا، دار الأوائل للنشر والتوزيع.

الراوي، رياض، (٢٠٠٨)، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، دمشق-سوريا، دار الأوائل للنشر والتوزيع.

حموده، عمر كمال، (١٩٩٨)، التطبيع في مجال البترول والطاقة دراسات حول مخاطر التطبيع العمل العربي في المواجهة. اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، الطبعة الأولى، القاهرة- مصر، مكتبة مدبولي.

رسل، ريتشارد، (٢٠٠٨)، البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

زهرة، عطا محمد، (٢٠١٥)، البرنامج النووي الإيراني، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

السويدي، جمال سند، (١٩٩٦)، إيران والخليج والبحث عن استقرار، الطبعة الأولى، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية.

السويدي، جمال سند، (٢٠٠٥)، الخليج: وتحديات المستقبل، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية.

سيمبسون، جون، (٢٠٠٧)، القدرات النووية الإيرانية وإمكانيات تطوير أسلحة نووية، في: البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

شافير، بريندا، (٢٠٠١)، شركاء في حاجة: العلاقة الإستراتيجية بين روسيا وإيران، الولايات المتحدة الأمريكية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

الشمري، حمدان مجزع، (٢٠٠٧)، الملف النووي الإيراني إلى أين، بحث منشور، مجلس الأمة الكويتي.

الظالمي، حميدة عبد الحسين، (٢٠١٣)، الأهمية الإستراتيجية لموقع إيران الجغرافي: دراسة في الجغرافيا السياسية، كلية التربية، جامعة القادسية، المثنى.

العامري، عصام فاهم، (١٩٩٩)، خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد: دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

العاني، مصطفى، (٢٠٠٤)، الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، مركز الخليج للأبحاث ومكتبة الأسد الوطنية.

عبد الشافي، عصام، (٢٠٠٤)، أزمة البرنامج النووي الإيراني: المحددات، التطورات، السياسيات، القاهرة-مصر، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

عبد القادر، أشرف عبد العزيز، (٢٠١٠)، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية ٢٠٠١ - ٢٠٠٩، الطبعة الأولى، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

عبد القادر، أشرف عبد العزيز، (٢٠١٢)، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية ٢٠٠١ - ٢٠٠٩، الطبعة الثانية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

عبيد، نايف علي، (٢٠٠٧)، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥، مركز الخليج للأبحاث.

عفت، كمال، (١٩٨٢)، الطاقة النووية والمفاعلات النووية لتوليد الطاقة، طرابلس- المغرب، معهد الإنماء العربي.

العكلة، وسام الدين، (٢٠١٣)، التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم، الطبعة الأولى، دير الزور- سوريا، دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر.

علاي، ستار جبار، (٢٠٠٩)، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدوليّة، بغداد- العراق، بيت الحكمة العراقي.

عيساوة، آمنة، (٢٠١٨)، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

فتحي، أنيس ممدوح، (٢٠٠٦)، الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة.

فريد، سالي محمد، (٢٠٢١)، آثار البرنامج النووي الإيراني على الدول الخليجية والأفريقية (دراسة)، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية القاهرة-مصر.

القاسمي، خالد محمد،(١٩٩٧)، الخليج العربي في السياسة الدوليّة: قضايا ومشكلات،القاهرة- مصر، دار الثقافة العربية دار الشباب.

القصاب، عبد الوهاب عبد الستار، (٢٠٠٠)، المحيط الهندي وتأثيره في لسياسات الدوليّة والإقليمية، بغداد- العراق، مطبعة بيت الحكمة.

القوشة، رفعت عبد الوهاب وآخرون (محررون)، (٢٠٠٦)، أزمة البرنامج النووي الإيراني والتداعيات المحتملة على أمن المنطقة، البحرين، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

كشك، أشرف محمد، (٢٠٠٨)، مختارات إيرانية العلاقات الكويتية الإيرانية القاهرة- مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية.

كنيير، جنيفر، (٢٠٠٩)، الأسلحة النووية والثقافة الإستراتيجية الإيرانية، في جنيفر كنيبر وأندرو تيريل، الثقافة الإستراتيجية الإيرانية والردع النووي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

محمد، زينب عبد العظيم، (٢٠٠٧)، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين، القاهرة- مصر، مكتبة الشروق الدوليّة.

محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٥)، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة- مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٥)، مدركات الأمن ورؤية القيادة الإيرانية لسلاح النووي، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التهديد، القاهرة- مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠٠٧)، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية))، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة-مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

دازي، هاني فاتحة، (٢٠٢٠)، دول الخليج وإسرائيل بعد اتفاقيات إبراهيم. باريس- فرنسا: معهد البحوث في الإستراتيجية.

محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠١٧)، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية مختارات إيرانية، القاهرة- مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

مكاوي، نجلاء وصهيب، يحيى وبدوي، تامر، (٢٠١٧)، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، بيروت- لبنان، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

مهندى، محمد علي، (٢٠٠٤)، مشروع نظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين وموقعهم فيه، الورقة الإيرانية. الطبعة الأولى. الرياض.

نعمة، كاظم هاشم، (١٩٧٩)، العلاقات الدوليّة، مراجعة مندوب الشالجي، (الجزء الأول)، بغداد-العراق، دار الكتب للطباعة والنشر.

النعيمي، أحمد نوري، (٢٠١٢)، السياسة الخارجية الإيرانية ٢٠١١ -١٩٧٩، عمان-الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع.

النعيمي، عبد الرحمن محمد، (١٩٩٤)، الصراع على الخليج العربي، الطبعة الثانية، بيروت- لبنان، دار الكنوز الأدبية.

المجلات علمية:

أبو عامود، محمد سعد، (٢٠٠٩)، إيران ودول الخليج العربية- علاقات متوترة، مجلة السياسة الدوليّة، ٤٤(١٧٦)، ص ص ١٩٤-٢١٧.

الأمين، مصطفى، عثمان، (٢٠٢١)، التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية ٢٠٠٢-٢٠٢١ وانعكاساته على مستقبل القضية الفلسطينية، مجلة دراسات شرق أوسطية، (٩٧)، ص ص٢٥-٣٠.

الأخضري، إيمان، (٢٠١٨)، العلاقة الإيرانية الخليجية بين التوازن الاستراتيجي والنظرية الأمنية، مجلة دفاتر الساسة والقانون، (١٨)، ص ص ٢٠٤-٢٢٦.

إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٦)، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدوليّة، (١٦٥). ص ص ١٠١- ١٠٢.

إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٩)، الأزمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية، السياسة الدوليّة، مركز الأهرام للدراسات السياسة، ٤٤(١٧٨)، ص ص ١١٤-١٤٣.

إدريس، محمد السعيد، (٢٠١٥)، إيران وحسابات مخاض تسويات الأزمات الإقليمية، مختارات إيرانية، (١٧٨)، ص ص ٧-٢٢.

الأسلمي، سعدي والسيد، دلال، (٢٠٢٢)، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٤٩(٣)، ص ص ٣٦-٤٥.

أوغلو، أحمد داود، (٢٠١٣)، الملف النووي الإيراني - شرعية عربية جديدة أو حرب باردة إقليمية؟ ، مجلة الدراسات الفلسطينية، (٩٥)، ص ص ٣٣-٥٥.

باديب، محمد سعيد، (٢٠٠٥)، العلاقات بين المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة اراء الخليج، (٢٤). ص ص ٢٢- ٣٣.

باكير، علي حسين، (٢٠٠٦)، العلاقات الصينية الإيرانية والملف النووي، مجلة أراء حول الخليج، (٢٢). ص ص ٢٠-٢٥.

البدراوي، مغازي، (٢٠٠٦)، النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدوليّ، مجلة آراء الخليج، (١٧). ص ص ٩٦- ١٠٥.

البرصان، أحمد، (٢٠٠٢)، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدوليّة، (١٤٨)، ص ص ٥٠- ٥٥.

البسيونى، سمير زكي، (٢٠٠٦)، كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى؟، مجلة السياسة الدوليّة، ٤١(١٦٥)، ص ص ١١٢-١٣٧.

تشيبمان، جون، (٢٠٠٦)، برنامج إيران للأسلحة النووية- تقييم نهائي تقرير صادر من المعهد الدوليّ للدراسات الإستراتيجية، مجلة السياسة الدوليّة، (١٦٥)، ص ص ١١٥-١٣٦.

تميم، هاني خلاف، (٢٠٠٠)، القدرات النووي الإيرانية: المنظور الدوليّ والإقليمي، مجلة السياسة الدوليّة، ٣٦(١٤٢)، ص ص ١٥٢-١٧١.

التميمي، وجدان كارون فريح، (٢٠٢٠)، الموقف الكويتي من البرنامج النووي الإيراني ٢٠٠٣-٢٠١٥، مجلة جامعة البصرة، (٩٤)، ص ص ٣١٠-٣٤٤.

الحماد، مدحت، (٢٠٠٢). قضايا إيرانية. التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، العدد(٢). ص ص ١٦٠- ١٧٢.

خضير، محمد ياس، (٢٠١٢)، أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية في جامعة بغداد، (٥٣)، ص ص ١٣٧-١٧٨.

خضير، محمد ياس، (٢٠١٧)، أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، (٥٣). ص ص ١٣١-١٣٧

داتش، جون، (٢٠٠٥)، "موقف نووي لليوم"، فورين أفيرز، ٨٤(١)، ص ص ٢٢-٤٥.

درويش، فوزي، (٢٠٠٤)، العلاقات الأمريكية: تحديات الواقع وآفاق المستقبل، مختارات إيرانية، (٥١). ص ص ٥-١٩.

ديفس، وين، (٢٠٠٧)، أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، (١١٠)، ص ص ٢٢ -٢٧.

راشد، سامح، (٢٠٠٦)، الملف النووي الإيراني: ساعة الصفر تقترب، مجلة السياسة الدولية، (٦٥). ص ص ١٢٠-١٣٣.

راشد، سماح، (٢٠٠٦)، العرب ونووية إيران، مجلة السياسة الدولية، (١٦٥)، ص ص ١٢٠-١٤٧.

الزغبي، خيام محمد، (٢٠١٥)، التقارب الأمريكي - الإيراني وأثره على المنطقة، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية بغداد بيت الحكمة، (٣٠)، ص ص ١٥١-١٧٤.

الزويري، محجوب، (٢٠١٧)، محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل عهد ترامب: بين الثابت والمتغير، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، مجلة دراسات، ٤(١)، ص ص ٦٩-٧٩.

الزيات، محمد صفوت، (٢٠٠٦)، الخليج النووي التساؤلات الأربعة حول إيران النووية، مجلة آراء الخليج، (٢٠)، ص ص ٥٥-٦٠.

السري، محمد جاسم، (١٩٩٩)، السعي لجعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل: المداخل والإمكانيات، جامعة الكويت - مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، (٢)، ص ص ٣٩-٨٩.

السعدون، حميد حمد، (٢٠٠٨)، العالم وإيران: مواجهة عسكرية أم صفقة سياسية؟ مجلة آراء حول الخليج، (٤٢)، ص ص ٨٣-١١٣.

شكري، محمد عزيز، (١٩٧٨)، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، (٧)، ص ص ١١-٢٧.

شلبي، السيد أمين، (٢٠١٥)، تداعيات التقارب الأمريكي - الإيراني: تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدوليّة، (٢٠٢)، ص ص ٩٠-١١٦.

الشيخ، نورهان، (٢٠٠٧)، الصين وروسيا وأزمة البرنامج النووي الإيراني، مجلة دراسات شرق أوسطية، (٣٨)، ص ص ٤٩-٥٨.

الشيخ، نورهان، (٢٠٠٧)، العلاقات الروسية - الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مجلة السياسة الدوليّة، (١٧٠)، ص ص ٤٧-٦٠.

الشيخ، نورهان، (٢٠١٠)، التعاون الاستراتيجي الروسي - الإيراني الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، ٤٥(١٨٠)، ص ص ٣٨-٦٧.

صدقيان، محمد صالح، (٢٠٠٩)، الخريطة الإيرانية السياسية.. تحولات ما بعد الأزمة، مجلة السياسة الدولية، ٤٤(١٧٨)، ص ص ١٢٦-١٤٨.

الصمادي، فايز وبني ملحم، غازي، (٢٠٠٩)، البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي (دراسة تحليلية)، مجلة المنار، ١٤(٢). ص ص ٩٣- ١٢٩.

عبد الحليم، أحمد، (٢٠٠١)، خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها، مجلة المستقبل العربي-مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٤(٢٧١)، ص ص ١٢٥-١٣٨.

عبد الحليم، أميرة محمد، (٢٠٢٣)، السياسات الإقليمية والدولية لتعزيز النفوذ وحماية الأمن البحري في أفريقيا: خبيرة الشؤون الأفريقية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، دورية "الملف المصري" الإلكترونية، (١٠٦)، ص ص١-٧.

عبد القادر، نزار (٢٠٠٥)، الدوافع الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، (٥٤)، ص ص ١٣٥-١٥٦.

عبد الكريم، عمر عادل، وعبد الكريم، حامد همام، (٢٠٢٣)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران : دراسة لفترتي (باراك أوباما & دونالد ترامب) مجلة الدراسات الإعلامية - المركز

الديمقراطي العربي – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – مصر المجلد ٩ (٢٤)، ص ص ١-٤٠.

العتوم، نبيل وخضيرات، عمر والعزام، طارق، (٢٠٢٠)، الاتجاهات السلمية والعسكرية للمشروع النووي الإيراني وتداعياتي على منطقة الخليج، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد (٨٠) العدد (٥)ص ص ١٨١- ١٩٨.

علي، سليم كاطع، (٢٠٠٦)، الموقف الأمريكي من طموحات إيران الإقليمية: صراع أم تنافس؟ مجلة الفرات،(٤)، ص ص٣٢-٥٤.

علي، سليم كاطع، (٢٠١٦)، البرنامج النووي الإيراني وأثره على دول التعاون الخليجي. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ١٣(٥٥)، ص ص ٨٦-١٠٢.

علي، علي المليجي، (٢٠٠٧)، الملف النووي الإيراني: تشديد العقوبات وممارسة الضغوطات، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، (٨٩)، ص ص ٦٨-٧٣.

علي، هند مصطفى، (٢٠٠٣)، إيران والسعي الحثيث لتطوير القدرات النووية، مختارات إيرانية، مؤسسة الأهرام، العدد(٣٢)، ص ص ٩٠- ٩٩.

غراير، سارة، (٢٠٢٠)، الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى، مجلة قضايا معرفية بجامعة الجلفة، ١(٤)، ص ص١-٢٥.

فؤاد، محدد نبيل، (٢٠٠١)، الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء إمكانات بناء قوة نووية عربية، مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية،(٢٧)، ص ص٩٨-١٢١.

كشك، شرف، (٢٠٠٦)، التحالفات الإقليمية سياسة تتجاوز الأيديولوجيا، مجلة السياسة الدولية، (١٦٥)، ص ص ١١٦-١٣٨.

كوخ، كريستيان، (٢٠٠٦)، عام صعب على أمن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، (٢٠)، ص ص ٤٥- ٧٧.

مبيضين، مخلد، (٢٠٠٧)، العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧ – ٢٠٠٦ (السعودية دراسة حالة)، مجلة المنار، ١٤(٢)، ص ص ٣٤١-٣٨٢.

محمد، حسن محمد، (٢٠٠٣)، الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٨٨).

محمود، أحمد إبراهيم، (١٩٩٨)، البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، ٣٣(١٣١)، ص ص ٣١٢-٣٣٥.

المطيري، نواف، (٢٠١٢)، أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (١٩٨٩-٢٠٠٨)، مجلة المنارة، المجلد١٤، العدد(٢).

مكيمي، هيله، (٢٠١١)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي: دراسة مقارنة في وظائف التنظيم ومحددات الأداء ومصادرة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت- مجلس النشر العلمي، ١٤٠(٣٧)، ص ص ٥١-١٠٤.

المليجي، علي علي، (٢٠٠٥)، البرنامج النووي المصري ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (٨٠) السعودية- كلية الملك خالد العسكرية، ص ص ٣٠- ٤٤.

موكلي، دانيال وهوري، أندرين، (2008)، أزمة إيران النووية: الحالة والخيارات، تحليلات CSS في سياسة الأمن، ٣(٤٣)، ص ص ١-٢٥.

ولداني، أصغر جعفر، (٢٠٠٤)، العلاقات الإيرانية - الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إطلاعات سياسية اقتصادية، (٥٦) ص ص ١٩٧-٢١٠.

رسائل جامعية:

جداوي، خليل، (٢٠٠٨)، أنظمة حظر انتشار الأسلحة النووية. إشكالية البرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن حدة، الجزائر.

الجرابعة، رجائي سلامة، (٢٠١٢)،الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (١٩٧٩- ٢٠١١). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

حمود، عبد الله، (٢٠١٤)، رؤية إستراتيجية للمشروع النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية.

الخالدي، حمد عدنان، (٢٠٠٧)، التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية (١٩٩١-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

الخريشي، ندين نصير، (٢٠١٤)، أثر المشروع النووي الإيراني على السياسة الخارجية الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

دني، إيمان، (٢٠١٧)،البعد الإقليمي والدوليّ للسياسة الخارجية التركية (٢٠٠٢-٢٠٢٣) أطروحة لنية شهادة دكتوراه، جامعة محمد خضير- بسكره، الجزائر.

ديهية، رابيا ومحفوظ، أكلي، (٢٠١٧)، دور استراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط، (٢٠١١-٢٠١٦) سوريا أنموذجًا، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مولود معمري - تيزيوزو، الجزائر.

الشمري، عبد المحسن، لافي. (٢٠١٢)، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة. رسالة ماجستير منشوره، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العبادي، فؤاد عبادي، (٢٠١٢)، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (١٩٩١-٢٠١٢)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العتيبي، عبد الله سعد، (٢٠١٢)، الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي: (دولة الكويت دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عرجون، شوقي، (٢٠٠٧)، المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

عيد، محمد، (٢٠١١)، أثر أحداث ١١ سبتمبر على الترتيبات الأمنية الوطنية والجماعية في منطقة الخليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

عيساوة، أمينة، (٢٠١٠)، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر.

القحطاني، فواز محمد ناصر، (٢٠١٨)، الاستمرار والتغير في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ (رؤية مقارنة بين إدارتي بوش وأوباما)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

لوصيف، عبد الوهاب، (٢٠١٢)، دور الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

المجالي، عصام نايل، (٢٠٠٧)، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية ١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

المطيري، عبد الله فالح، (٢٠١١)، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمي.

مؤتمرات وندوات علمية:

يول، منى، (٢٠٠٦)، مناقشة: زيف إسرائيل، الأمم المتحدة، الجمعية العالمية، الدورة الحادية والستون: اللجنة الأولى، الجلسة الخامسة.

تقارير:

جمعية ضبط الأسلحة، (٢٠٢٠)، الجدول الزمني للدبلوماسية النووية مع إيران، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير.

الصمادي، فاطمة، (٢٠١٥)، ما بعد الاتفاق النووي: حسابات إيران وعلاقاتها، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير.

عيد، محمد بدري عيد، (٢٠١٥)، مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي، مركز الجزيرة للدراسات.

مقالات:

حسن، خليل، (٢٠٠٧)، حقيقة الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية. صحيفة الخليج الإمارات.

العزاوي، مهند، (٢٠١٠)، الانسحاب الأمريكي الجزئي وبيئة الحرب القادمة، مقال منشور في وكالة يقين للأنباء، ص ص ٤-٢٧.

الصحف:

آل خليفة، الشيخ خالد بن أحمد، (9/9/2015)، وزير الخارجية البحريني، ***صحيفة لوفيجارو الفرنسية***، (21439).

أولمرت، (١٨/١/ ٢٠٠٦)"إيرانماز التتمثل خطراً"،صحيفة الشرق الأوسط، لندن.

الخازن، جهاد، (17/9/2015)، نحن سندفع ثمن الاتفاق مع إيران، ***صحيفة الحياة اللندنية***، (19158).

العتيبي، غسان سليمان، (٢٠٠٦)، السياسة الإيرانية، ***صحيفة القبس***، (١٢٠)، (١٢٠٥٠).

الشبكة الالكترونية:

إبراهيم، عمرو محمد وعبد المجيد، آمال محمود محمد، (٢٠١٦/٢/٢٧)، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٧/٥) من الرابط:https://democraticac.de/?p=28369

أسكولاي، إفرايم، (٢٠٠٤)، إعادة التفكير في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، تل أبيب،JCSS-

https://www.files.ethz.ch/isn/180773/memo137%20(5)_May%2020.pdf

إسماعيل، محمد صادق، (28/6/2012)، تطوير البرنامج النووي الإيراني، المركز العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية، تم الاسترداد بتاريخ (29/7/2023) من الرابط:

http://www.acpss.net/site/index.php?go=news&more=95

أليكسي، أرباتوف، (23/5/٢٠٠٦)، روسيا والأزمة النووية الإيرانية. مؤسسة كارنيغي للسلام الدوليّ، [على الإنترنت] متاح على:

http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=18364

الأمم المتحدة، الكلمة التي ألقاها الأمين العام في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، (٢٠٠٥)، تم الاسترداد من: https://www.un.org/en/conf/npt/2005/statements/npt02sg-arabic.pdf

البازي، محمد، (20/10/2021)، الملف النووي الإيراني: بين إعادة الإحياء والتحضر للانهيار، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاسترداد بتاريخ (16/7/2023) من الرابط: https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2021-

باكير، علي حسين، (٢٠١٥/٤/٢٠)، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٦/٢٧) من الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/201542010548115601.html

بن صقر، عبد العزيز بن عثمان، (٢٠٠٨/٢/١٢)، الوضع الاستراتيجي في الخليج... دراسة استشرافية ٢٠٢٥، موقع الوسط، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٧/١٥) على الرابط:http://www.alwasatnews.com/news/278047.html

توجهات السباق الاستراتيجي، (ب، ت)، موقع البسالة، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٥/٢٥) من الرابط:
https://www.albasalh.com/vb/showthread.php?s=c1844021d5904adf72472d67d4ff7c81&t=1545

الجزيرة، (١٨/١/٢٠١٥)، دراسة للجزيرة: إيران قادرة على إنتاج يورانيوم مخصب ٩٠%، تم الاسترداد في تاريخ (٢٠٢٣/٧/٢١) من الرابط:https://tinyurl.com/mw6zwmn3

الجزيرة، رويترز، (٢٠٢٣/١٠/٢٤)، وكالة الطاقة: الطلب العالمي على الوقود الأحفوري سيبلغ ذروته بحلول ٢٠٣٠ تم الاسترداد في تاريخ (٢٠٢٣/٧/٢١) من الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/10/24/%D9%8

الحرة (٢٠٢١/٥/٨)، حريق كبير في منطقة قريبة من مفاعل بوشهر الإيراني، موقع آسيا، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٧/٢) من الرابط:https://asianewslb.com/?page=article&id=102050

حمود، يوسف، (5/4/2022)، طرحتها قطر.. ما إمكانية إبرام اتفاقية أمنية بالمنطقة بعد الاتفاق النووي؟، موقع الخليج أونلاين، تم الاسترداد بتاريخ (20/5/2023) من الرابط: http://khaleej.online/PVqPxY

درغام، راغدة، (٢٠١٥)، مكاسب إيران من الاتفاق النووي، **جريدة الحياة**، متاح على http://www.alhayat.com/Opinion/Raghida-Dergham/10025346/%D9%85%D9%83%

دلال، عادل، (٢٠١٨/٥/٨)، ما هي مواقف الدول الكبرى من الاتفاق النووي مع إيران؟، إيرونيوز، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٨/٥) من الرابط:https://tinyurl.com/5a3sr7wn

ذكي، حسناء رجب وشاهين، دعاء جمال وعبد الفتاح، مها عبد الرؤوف وإبراهيم، ندى عصام وسلامة، نورهان جمال، (٢٠١٧/٦/١٤)، القدرة النووية وتأثيرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: دراسة حالة "إيران -إسرائيل"، المركز الديمقراطي العربي، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٧/٢١) من الرابط: https://democraticac.de/?p=47139

ذكي، حسناء رجب وشاهين، دعاء جمال وعبد الفتاح، مها عبد الرؤوف وإبراهيم، ندى عصام وسلامة، نورهان جمال، (٢٠١٧/٦/١٤)، القدرة النووية وتأثيرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: دراسة حالة "إيران -إسرائيل"، المركز الديمقراطي العربي، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٧/٢١) من الرابط: https://democraticac.de/?p=47139

روبرت، أو. فريدمان، (نوفمبر ٢٠٠٦)، روسيا، إيران والمسألة النووية: سجل بوتين. معهد الدراسات الاستراتيجية (SSI)، [على الإنترنت] متاح على:
http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB737.pdf

زكي، محمد عادل، (18/11/2013)، الاقتصاد الإيراني، صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية، تم الاسترداد بتاريخ (23/7/2023) من الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=387475

الزين، عباس محمد، (٢٠٢٠/١٢/٣)، برنامج إيران النووي.. محطات تاريخية لـ"الانتهازية الأميركية"، موقع الميادين، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٥/١٠) من الرابط: https://tinyurl.com/msykytwf

سيد، عزت عبد الواحد، (٢٠١٣/٢/١٧). البرنامج النووي الإيراني بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي: سيناريوهات مفتوحة، موقع محيط، تم الاسترداد بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٢)) من الرابط: https://www.masress.com/moheet/584714

السيد، مصطفي محمد سعد عبد الله، (٢٠١٨/١٠/٧)، المواقف الدوليّة تجاه أزمة الملف النووي الإيراني خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٠ بالتركيز على موقف الإدارة الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٦/١٥) من الرابط: https://democraticac.de/?p=56733

الشاغل، حسن، (26/9/2022)، انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج العربي، تم الاسترداد بتاريخ (27/5/2023) من الرابط: https://www.syria.tv/%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9

الشرقاوي، باكينام، (٢٠١٨)، طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة، إسلام أون لاين نت.٢٠١٦/٢٥/٣

الشيخ، عمر، (٣٠، ٥، ٢٠١٩)، البرنامج النووي الإيراني.. النشأة والتطور، موقع المعهد المصري للدراسات، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٦/٣٠) من الرابط: https://tinyurl.com/27rcbvcx

عبد الرحمن، حمدي (5/6/2013)، الاختراق الإيراني الناعم لإفريقيا، الجزيرة، تم الاسترداد بتاريخ (6/6/2023) من الرابط: https://www.aljazeera.net/o%D9%84%D8%%D9

العرب، محمد عز، (٢٠١٤/١/١)، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٨/١) من الرابط: http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-papers/167

العكلة، وسام الدين، (٣٠/٦/٢٠١٢)، دورة الوقود النووي الإيرانية... والهواجس الغربية، موقع دار بابل للدراسات والإعلام، تم الاسترداد بتاريخ (30/7/2023) من الرابط: http://www.darbabl netshow_derasat.php? id

علوي، مصطفى، (9/7/٢٠٠٥)، معاهدة منع الانتشار النووي: مغزى فشل مؤتمر المراجعة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تم الاسترداد بتاريخ (1/6/2023) من الرابط:https://tinyurl.com/3xy56zw9

القدس العربي، (٢٠١١/٦/٣٠)، السعودية ستسعى وراء أسلحة نووية إذا اكتسبتها إيران... وتحذر من نشوب نزاع ذري إقليمي، موقع القدس العربي، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٦/١٨) من الرابط: https://tinyurl.com/yckafdnc

قرة، فارس (٢٠٢٠/٨/٢٧)، نظريات الدراسات الإقليمية - Theories of regional studies، الموسوعة السياسية، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٧/٢٢) من الرابط:https://tinyurl.com/322fev85

مجلس التعاون الخليجي، (٢٠٠٧)، البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدوحة، دولة قطر، متوفر على موقع http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=257

محمود، أحمد إبراهيم، (٢٠١٧/٣/٢٨)، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، موقع البنية، تم الاسترداد بتاريخ (22/6/2023) على الرابط: http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1429&lang

المنصر، صبرا وماكويي، بهار،(9/2/2022)،ماذا ينقص إيران لامتلاك سلاح نووي؟، فرانس- ٢٤، تم الاسترداد بتاريخ (6/8/2023) من الرابط: https://www.france24.com/ar

هندرسون، سايمون، (٢/ يونيو/ ٢٠٢٢)، تفسير التطور النووي الإيراني، تحليل السياسات، معهد واشنطن، تم الاسترداد بتاريخ (٢/ ٧ / ٢٠٢٣) https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tfsyr-alttwr-alnwwy-alayrany

وحدة الدراسات والتقارير، (٢٠٢٣/٦/٢٠)، ملف أمن دولي- النووي الإيراني وانعكاساته على أمن الخليج العربي والبحر الأحمر، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/٨/٣) من الرابط:https://tinyurl.com/2pp8krup

يسري، العزباوي، (29/12/2013)، من الجفاء إلى التهدئة سيناريوهات متقلبة للعلاقات الخليجية الإيرانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، تم الاسترداد بتاريخ (29/6/2023) من الرابط: http://www.acrseg.org/2242/bcrawl

سبوتنيك عربي، (٢٠٢٠/١/٨)، خريطة القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٤/٢/٢٠) من الرابط:
https://sputnikarabic.ae/20200108/%D8%AE%D8%B1%D

محمد، المنشاوي، محمد، (٢٠٢٢/٧/٦)، التطبيع الخليجي الإسرائيلي.. العلاقات العسكرية مدخلا: شبكة الجزيرة الإعلامية، تم الاسترداد بتاريخ (٢٠٢٣/١٠/١٥).
https://www.aljazeera.net/opinions/2022/7/6/%D8%A7%D

سليمان، نسرين، (٢٠٢٣/٣/٣١)، واشنطن تكشف عن تفاصيل زيارات مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشرق والغرب الليبي ودعوتها القادة إلى التحرك للخروج من الأزمة: القدس العربية، تم الاسترداد بتاريخ (٣١/ ٢/ ٢٠٢٤). من الرابط:https://www.alquds.co.uk/%D9%88%D8%A7%D

محمد، المنشاوي، محمد. (٢٠١٩/١/٢٠)، مشروع "الناتو العربي".. ماذا ينتظره في ٢٠١٩؟: الجزيرة، تم الاسترداد بتاريخ، (٢٠٢٣/١٠/١٥)، من الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2019/1/20/%D9%86%D8%

الميادين نت، (٢٠٢٢/٢/٣)، "إسرائيل" والبحرين توقعان على اتفاق تعاونٍ أمني، تم الاسترداد بتاريخ، (٢٠٢٣/٨/٣) من الرابط: https://www.almayadeen.net/news/politics

بوين، جيرمي، (٢٠٢٠/٩/١٥)، تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات والبحرين: خمسة أسباب توضح أهمية الخطوة التاريخية:عربي news. تم الاسترداد بتاريخ، (٢٠٢٣/١١/٣) من الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54156494

عايش، محمد. (٢٠٢٠/١١/٢٤)، هذه أسباب التطبيع الخليجي مع إسرائيل: الخليج الجديد، تم الاسترداد بتاريخ، (٢٠٢٣/١١/٣) من الرابط:
https://thenewkhalij.news/article/212860/%D9%87%D8%B0%D9

خبر للانباء مهر، (٢٠٣٢/٦/٢٦)، حجم التبادل التجاري بين إيران ودول الخليج الفارسي يبلغ أكثر من ٣ مليار دولار خلال شهرين، تم الاسترداد بتاريخ، (٢٠٢٣/١١/٣) من الرابط:

https://ar.mehrnews.com/news/1934419/%D8%AD%D8%AC%D9%85

المراجع الأجنبية:

"Iran Plans Exploitation of Uranium Deposits." (March 1989). Nuclear Engineering International, p. 6.

"Russian-German Hybrid for Bushehr?" (November 1994). Nuclear Engineering International, 39, p. 10.

Albright, D., & Hibbs, M. (1992). Spotlight Shifts To Iran. The Bulletin of the Atomic Scientists, 9-11.

Atomic Energy Organization of Iran - Iran Special Weapons Agencies. (n.d.). https://nuke.fas.org/guide/iran/agency/aeoi.htm

Barzegar, Kayhan (2008). IRAN'S FOREIGN POLICY IN POST-INVASION IRAQ, Middle East Policy, 4(15).

Beehner, L. (2007). Iran's Saudi Counterweight. The Council on Foreign Relations, Research Paper.

BOOTH, C. (1984, April 24). "Ayatollah" bomb in production for Iran. UPI. Retrieved July 27, 2023, from https://www.upi.com/Archives/1984/04/24/Ayatollah-bomb-in-production-for-Iran/4490451630800/

Booth, K., & Wheeler, N. (2007). *The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics.* Palgrave Macmillan.

Brogli, R. (1987, May 7). Uncertainties in Physics Calculations for Gas Cooled Reactor Cores. Nucleonics Week. International Atomic Energy Agency, p. 6.

Center for International and Regional Studies (CIRS) (2009). International Relations of the Gulf. International Relations of the Gulf Summary Report.

Charbonneau, L., &Nebehay, S. (2015). Iran, world powers reach initial deal on reining in Tehran's nuclear program. Reuters. Retrieved from http://www.Reuters.com/article/2015/04/02/us-iran-nuclear-idUSKBN0MQ0HH20150402

China ante la crisis iraní - Real Instituto Elcano. (2022, January 28). Real Instituto Elcano. https://www.realinstitutoelcano.org/analisis/china-ante-la-crisis-irani/

Chubin, Shahram (1994b, January 1). Iran's national Security Policy: capabilities, intentions and impact. Carnegie Europe. https://carnegieeurope.eu/1994/01/01/iran-s-national-security-policy-capabilities-intentions-and-impact-pub-209

Claraty, J. F. (1974, May 27). Iran Negotiate For Nuclear Energy Aid. *New York Times.* In A. H. Cahn (Ed.), *OP-Cit.* (p. 189).

Clarity, J. F. (1974, May 27). Information Abstracts. The New York Times, p. 2.

Cordesman, A. H. (1998). Weapons of Mass Destruction in the Gulf and Greater Middle East: Force Trends, Strategy, Tactics, and Damage Effects. Center for Strategic and International Studies.

Cordesman, A. H. (2000). Iran and Nuclear Weapons. Center for Strategic and International Studies, Washington.

Cordesman, A. H., & Toukan, A. (2009, March 16). Study on a possible Israeli strike on Iran's nuclear development facilities. https://www.csis.org/analysis/study-possible-israeli-strike-irans-nuclear-development-facilities

Cordesman, A., & Al-Rodhan, K. (2006). *Iranian Nuclear Weapons?* Center for Strategic and International Studies Arleigh A. Burke Chair in Strategy.

Cottrell, A. J. (1977). Iran's Quest for Security: U. S. Arms Transfers and the Nuclear Option. Inst Foreign Policy Analysis.

Dehboneh, Ased (2011). A new approach to the reasons for the disintegration of Iran and the Gulf Cooperation Council. Research gate.

Donovan & Associates/The Risk Report. (1995, September). Volume 1, Number 7, p. 3.

Drum, J. (2008, June 30). Vying for influence: Saudi Arabia's reaction to Iran's advancing nuclear program. The Nuclear Threat Initiative. https://www.nti.org/analysis/articles/saudi-reaction-irans-nuclear-program/

Etemad, A. (1987). Iran. In H. Mueller (Ed.), European Non-Proliferation Policy (p. 9). Oxford University Press.

Etemad, A., &Meshkati, N. (2003). The US-Iran Nuclear Dispute: Dr. Mohamed El Baradei's Mission Possible to Iran. Iran News.

Fulton, W., & Farrar-Wellman, A. (2011, July 27). Israel-Iran Foreign Relations. Critical Threats. https://www.criticalthreats.org/analysis/israel-iran-foreign-relations

Hibbs, M. (1991, May 2). Bonn Will Decline Teheran Bid to Resuscitate Bushehr Project. Nucleonics Week, pp. 17-18.

Jane's Intelligence Review. (1995, May). Special Report No. 6.

Johs, R. (1982, June 16). Middle East's Uneven Nuclear Progress. Financial Times (London), p. 28.

Laipson, E. (2015, June 11). Iran Talks Lurch On, but All Eyes Already on 'Day After the Deal'. World Politics Review. Retrieved from http://www.worldpoliticsreview.com/articles/15971/iran-talks-lurch-on-but-all-eyes-already-on-day-after-the-deal

Lodgaard, S. (2015). Bombing Iran: Is it Avoidable? In Iran Nuclear Program, Realities and Repercussions (pp. 119-120).

Middle East Executive Reports. (1983, March). Massive Investment Planned to Spur Self-Sufficiency. Volume 6, Number 3, p. 17.

Moakley, D., &Houry, A. (2008). The Iran Nuclear Crisis: Case and Options. CSS Analytics in Security Policy, 3(43), pp 1-3. Retrieved from http://www.isn.ethz.ch/isn/DigitalLibrary/Publications/Detail/?ots591-0C54E3B3-1E9C-BE1E-2C24-A6A8C7060233&lng=ar&id=93729

Quillen, Chris (2002), IRANIAN NUCLEAR WEAPONS POLICY: PAST, PRESENT, AND POSSIBLE FUTURE, Middle East Review of International Affairs, 6(2), 17-24.

Qureshi, S. (1986, July 23). The Muslim (Islamabad), p. 1.

Rivlin, P. (2006). Iran's Energy Capability. The Middle East Review of International Affairs, 10(4), pp 26-47.

Sahimi, M. (2003, October 2). Iran's nuclear program. Iran Watch. Retrieved June 6, 2023, from https://www.iranwatch.org/library/sahimi-irans-nuclear-program-part-i-its-history-10-2-03

Schake, K. (2007). Dealing with a Nuclear Iran. Policy Review, (142), pp 11-36.

Sciolino, E. (1991, October 31). REPORT SAYS IRAN SEEKS ATOMIC ARMS. The New York Times. https://www.nytimes.com/1991/10/31/world/report-says-iran-seeks-atomic-arms.html

Sciolino, E. (1995, May 19). Iran's nuclear goals lie in Half-Built plant. The New York Times. https://www.nytimes.com/1995/05/19/world/iran-s-nuclear-goals-lie-in-half-built-plant.html

Segal, D. (1987, April 12). Atomic Ayatollahs: Just What the Mideast Needs An Iranian Bomb. The Washington Post.

Simpson, J. (2006). Iran's Nuclear Capability and Potential to Develop Atomic Weapons. In Iran's Nuclear Program, Realities and Repercussions (p. 36). Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research (ECSSR).

Skootsky, M. D. (1995), U.S. Nuclear Policy Towards Iran. *Nonproliferation Analysis*, 1(1).

Spector, L. S. (1990). Nuclear Ambitions: The Spread Of Nuclear Weapons 1989-1990 (1st ed.). Routledge.

Timmerman, K. R. (1995). Iran's Nuclear Program: Myth and Reality. Middle East Data Project, Inc. Presented at the Sixth International Castiglioncello Conference, Fifty Years After Hiroshima, Castiglioncello, Italy, September 30, 1995. Reprinted in

Fifty Years of Nuclear Weapons, Proceedings of the Sixth Castiglioncello Conference, USPID, Milano (Italy), 1996.

Timmerman, K. R. (2006). Countdown to Crisis: The Coming Nuclear Showdown with Iran. Three Rivers Press.

Worldwide Report. (1984, June 15). German Built Power Plant, Pakistani, Uranium May Equal Iranian, Bomb (pp. 1-3).

The impact of the Iranian nuclear project on the Arab Gulf states and its political, economic and security implications

Preparation:

Abd Al Wajid Muhammad Aref Abu Omar

Supervisor:

Dr. Jamal Hanaysha

Abstract:

This study aims to analyze the repercussions of the Iranian nuclear project in the Arab Gulf region on the political, economic, and security levels. The success of the Iranian nuclear program in its military path will have political, economic and security repercussions on the Arabian Gulf region, and will create a new state of balance of power and conflict of interests and policies between regional and international powers. This is increased by the presence of an external agenda of some powers seeking to achieve their sustainable presence in the Gulf. The study used a total of Among the curricula: the historical method, the descriptive analytical method, the comparative method, and the systems analysis method.

The study reached a set of results, the most important of which are:

1- Efforts to possess nuclear weapons continue despite all the circumstances and pressures it faces, and development is being carried out in secret without an official announcement from Tehran, although reports indicate that it is close to possessing a nuclear bomb.

2- The absence of a common security formula between Iran and the Gulf states allowed the entry of regional and international parties into the region that threaten its stability, which prompted Iran to seek to possess nuclear weapons to strengthen the system of deterrence against the threats that surround it, and to be one of the active and dominant countries to achieve a balance between the regional powers in the region, which It transforms the regional environment into turbulent politics and a shrinking economy in the Gulf states.

The study recommends the following:

1- It is necessary to delve deeper into the regional and international role in the continued development of Iran's nuclear program, and decision-makers in Iran and the Arab Gulf states must find radical solutions to the crisis between them, while reviewing the directions and endeavors of both sides in a way that does not conflict with their interests to reach a state of stability in the region and avoid it. the future.

2- Strengthening the role of the Arab Gulf Council countries by developing a joint security formula that guarantees the imposition of security and stability in the political, economic and security aspects of the region, with a focus on protecting oil trade as it is the basic wealth of both Iran and the Arab Gulf countries and neutralizing the factors that threaten the development of Gulf-Iranian relations so that Facing external challenges in the Gulf region.

Keywords: Iranian nuclear project, Gulf Cooperation Council.